

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -

Faculté des Sciences Sociales et Humaines

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

الاستراتيجيات الإجرامية للمتهربين من الضريبة في المجتمع الجزائري

- من أجل مقارنة إثنوميتودولوجية -

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الانحراف و الجريمة

إشراف الأستاذ الدكتور: خالد زعاف

إعداد الطالب: هشام صاولي

المشرف المساعد الأستاذ الدكتور: علي سموك

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صغير سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	رئيسًا
زعاف خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	مشرقا و مقررًا
سموك علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مشرقا مساعدا
ولدقويل خليدة	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	مناقشا
لحش موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مناقشا
محمودي رقية	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مناقشا
معطاوي موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر و عرفان

الشكر لله عزّ و جلّ أولاً و آخرًا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور خالد زعاف، الذي منحني هامشًا من الحرية مع التحفيز المستمر و التوجيهات القيمة لإتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور علي سموك على رعايته المخلصة لهذا العمل و على ما بذله من وقت و جهد ثمينين طيلة مسار البحث في سبيل تحقيق الجودة في هذا العمل، فجزاك الله عنّا كلّ خير و عوّضك عما قد سببته لك من إزعاج.

كما أشكر كلّ من ساهم من قريب أو بعيد و لو بكلمة في توجيهي و تشجيعي لتخطي هذه الخطوة البحثية.

فهرس البحث

المقدمة العامة.....	خ
الفصل الأول: الأشكلة و المقاربة المنهجية.....	14
تمهيد.....	15
أولاً: الأشكلة.....	16
ثانياً: المقاربة المنهجية و تطبيقاتها.....	22
1- المقاربة المنهجية.....	22
2- الملاحظة بالمشاركة بوصفها منهجاً.....	22
3- تطبيقات الملاحظة بالمشاركة.....	23
4- أدوات البحث.....	25
4-1- الملاحظة بالمشاركة بوصفها أداة.....	25
4-2- السير الحياتية.....	26
4-3- المجموعة البؤرية.....	27
5- تقنيات جمع المعطيات.....	28
5-1- التسجيل.....	28
5-2- المقابلة.....	28

29.....	3-5- الترميز.....
30.....	4-5- تقنية العود للميدان.....
30.....	6- مجالات الدراسة.....
30.....	6-1- المجال الزمني.....
31.....	6-2- المجال المكاني.....
31.....	6-3- المجال البشري.....
32.....	6-4- عينة البحث.....
33.....	خلاصة.....
34.....	الفصل الثاني: الإثنوميتودولوجيا و البديل التأسيسي للمفاهيم.....
35.....	تمهيد.....
36.....	أولاً: الإمبريقية و وهم القدرة الكاملة على فهم الظواهر الاجتماعية.....
37.....	ثانياً: الإثنوميتودولوجيا كتأويل مضاد.....
39.....	1- الجريمة.....
41.....	2- الضريبة.....
44.....	3- التهرب.....
46.....	4- التهرب الضريبي.....

49.....	خلاصة
51.....	الفصل الثالث: المبررات الإستمولوجية في تبني المقاربة الإثنومتودولوجية
52.....	تمهيد
53.....	أولاً: في نقد المقاربة الوضعية
56.....	ثانياً: في نقد المناهج الكمية
61.....	ثالثاً: في نقد النزعة العلمية وإشكالية المعرفة و السلطة
63.....	رابعاً: الإثنومتودولوجيا كخيار إستيمولوجي و موقف باراديغمي
66.....	خامساً: خيار الباحث المنخرط في العالم الاجتماعي للمبحوثين
69.....	خلاصة
70.....	الفصل الرابع: تاريخانية النظام الضريبي الجزائري
71.....	تمهيد
72.....	أولاً: النظام الضريبي في العهد العثماني
75.....	ثانياً: النظام الضريبي في العهد الكولونيالي
77.....	ثالثاً: النظام الضريبي بعد الاستقلال
82.....	خلاصة

83.....	الفصل الخامس: المخيال الجزائري و سياقات تشكّل معنى التهرب الضريبي.....
84.....	تمهيد.....
86.....	أولاً: اقتزان الفعل الضريبي بالسلطة القهرية.....
87.....	1- المحلّة كتنظيم ضريبي بأدوات عسكرية.....
88.....	2- المحلّة كأداة إخضاع.....
90.....	ثانياً: بقايا إكراهات المخيال المخزني.....
91.....	ثالثاً: الممارسات الكولونيالية الاستبدادية و تشكيل معنى التهرب الضريبي النضالي.....
94.....	رابعاً: ممارسات دولة الاستقلال و تشكيل معنى التهرب الضريبي كفعل مناوئ للعصبة المهيمنة..
96.....	خامساً: محدّدات الفعل الضريبي المجرّم.....
98.....	خلاصة.....
99.....	الفصل السادس: التهرب الضريبي كفعل انعكاسي.....
100.....	تمهيد.....
101.....	أولاً: استراتيجيات التهرب الضريبي المجرّم.....
101.....	1- التحايل المحاسبي.....
104.....	2- التحايل المادي.....
106.....	3- التحايل القانوني.....
107.....	4- التملص الكلي أو الجزئي من أداء الضريبة.....

109	ثانيا: قراءة سوسيونسقية للعقوبة الضريبية.....
112	خلاصة.....
الفصل السابع: العالم الاجتماعي للمتهربين من الضريبة.. التأويل و دلالات المعنى	
113	ثنائية الشكل و المضمون.....
114	تمهيد.....
116	أولا: نسق العلاقات الضريبية المأزومة.....
134	ثانيا: تعزيز و إعادة إنتاج العلاقات الضريبية المأزومة.....
150	خلاصة.....
الفصل الثامن: المتهربون من الضريبة بين الكثافة التأويلية و ثنائية المعنى الأولي	
153	و المعنى الاستعمالي.....
154	تمهيد.....
156	أولا: الخبرات الحياتية للمتهربين من الضريبة بين الواقع الخام و مفعوله في المعنى الأولي.....
180	ثانيا: المشترك و المختلف بين الموصومين بالجريمة الضريبية.....
180	1- عناصر الاختلاف.....
181	2- عناصر المشترك.....
185	ثالثًا: التمثلات المعطوبة لمفهوم الضريبة.....

196.....	خلاصة
197.....	النتائج العامة
206.....	الخلاصة العامة
210.....	المصادر و المراجع
217.....	الملاحق
223.....	ملخص البحث

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعدّ ظاهرة التهرب الضريبي جزءًا من الظاهرة الاجرامية في المجتمعات المعاصرة، لها أنماطها المرتبطة بأشكال التنظيم الاجتماعي، و استراتيجيات الفاعلين في الحقل الاجتماعي للممارسات الاقتصادية، و حجم القيم و الموارد المتاحة فيه و ما ينتج عنه من صراع حولها.

لقد اجتهدت السوسيولوجيا النقدية المعاصرة في البحث في أنساقها الخفية، فتجاوزت - بممارساتها المنهجية النقدية ذات العلاقة بالاستراتيجية المنهجية الكيفية- تلك النظرة الاختزالية للدغمائية القانونية و التبريرية الاقتصادية المشبّعة بهوس الكميّة، و التي كثيرا ما اختزلت الواقع في سببية وظيفية، دون أن تلتفت إلى تاريخانية تشكيل البناء و الفعل و التمثلات و المخيال، داخل العوالم الاجتماعية التي تشكّلت فيها ظاهرة التهرب الضريبي و سياقات التجريم و رد الفعل و المعاني التي يُنتجها المتهربون للأفعال الموصومة بالمجرّمة.

إنّ تناول السوسيولوجي المعاصر لظاهرة التهرب الضريبي موضوع البحث، من شأنه أن يكشف أبعادها الحقيقية و هذا بتوخي مقارنة كيفية تغوص في أعماق الظاهرة، لإزاحة ستار الفهم الشائع، و البحث في أشكال التنظيم الاجتماعي و طبيعته و مسؤوليته في إنتاج الواقع، كما تمكّن أدواته من بناء العلاقات بين مختلف عناصر الظاهرة.

إنّ اشكالية التهرب الضريبي لا تحمل طابعًا أكاديميًا فقط، و إنّما اقتصاديًا و سياسيًا أيضًا، و تناولها بالدراسة يحتم علينا استدعاء حقول معرفية أخرى مثل الحقل السياسي و الاقتصادي و القانوني و التاريخي و الديني و السيكولوجي و الأنثروبولوجي و غيرها.

لقد ظل التساؤل: لماذا يتهرب الفرد من الضريبة ؟ هو السؤال المركزي الذي يؤسس لسوسيولوجيا الضريبة عبر مساءلة مختلف عناصر العملية الضريبية بالدرس و التحليل، بدءًا من النظام الضريبي و ديناميته بوصفه شكلاً من أشكال تدخل الدولة وصولاً إلى مختلف العلاقات و التفاعلات بين المشكّل للنظام الضريبي و المكلف بالضريبة .

إنّ سوسيوولوجيا الضريبة أسّست لمشروع معرفي، يقوم على ثنائية منهجية تتوخى تفسير و فهم ظاهرة التهرب الضريبي، أي محاولة لإدراك جملة التمثلات و المعاني التي تتجاوز الدوافع و الأسباب المدرّكة بالحواس و من ثمّ الارتقاء بالتفسير و الفهم بتوظيف الخيال السوسيوولوجي، لإدراك جملة الاستراتيجيات المتضمّنة في المعاني التي يبرّر بها الفاعلون الموصومون بالجريمة.

و منه نقدّر أنّ المنظور الإثنوميتودولوجي الذي تبنيناه كخيار بحثي، هو الأنسب لتحقيق الفهم الموضوعي للظاهرة موضوع الدراسة، و يمكّن الباحث من الارتقاء بالفهم إلى إدراك معاني التبريرات و ما تتضمنه من عقلانيات تتضمنها خطابات و أفعال المتهريين من الضريبة.

إنّ الخيار الإبستيمولوجي للمقاربة الإثنوميتودولوجية، يبني على المتاح المنهجي الذي تفتقده باقي المنظورات النظرية، و ذلك من قبيل التعاطي مع الخصائص العقلية لتعبيرات و أفعال المتهريين من الضريبة و محاولة اكتشاف المعاني التي يعطيها المتهريون من الضريبة للسلوك الضريبي المجرّم، و كذا محاولة رصد أنماط حياتهم اليومية، و كشف معاني الكامن و منطقته وارتباطه بالعقل الجزائري، و التعاطي مع المقول و اكتشاف اللامقول في خطاب كل من سلطة الاكراه الضريبي و المتهريين من الضريبة.

و من أجل الإحاطة بجوانب الدراسة حسب ما يخدم أغراض موضوع البحث، تطلّب منّا ذلك مراعاة التسلسل المنطقي و الترابط مع أهداف المقاربة المنهجية المعتمدة، و عليه جاءت الدراسة من الناحية المعمارية في ثمانية (08) فصول تمثلت في الآتي:

تضمن الفصل الأول بدايةً، أشكلة الموضوع التي انتهت بصياغة أسئلة البحث، ثمّ تلتها المقاربة المنهجية و تطبيقاتها، تمّ خلالها عرض المقاربة المنهجية المتبناة و المتمثلة في المقاربة الإثنوميتودولوجية كخيار منهجي و إبستيمولوجي، مستعينين بمنهج الملاحظة التي تعدّ ركيزة المقاربة الإثنوميتودولوجية وفق تقنية العود للميدان.

أمّا فيما يخص أدوات البحث، فتمثّلت في كلّ من الملاحظة بالمشاركة المعلّنة و السيرة الحياتية و المجموعة البؤرية.

أمّا التقنيات المستعملة في هذا العمل، فقد تركّزت بالأساس على تقنية المقابلة و تقنية ترميز المعطيات و تقنيات تسجيلها.

عنصر آخر تضمنه الفصل الأول، و هو مجالات الدراسة المتمثلة في المجال المكاني و الزمني و البشري و كيفية اختيار عينة البحث.

أمّا الفصل الثاني فقد عنوانه بالإثنوميتودولوجيا و البديل التأسيسي للمفاهيم، و قد تضمن هذا الفصل نقداً للمفاهيم الجاهزة و كيف سحبت الإثنوميتودولوجيا الشرعية منها، و عملت على تأسيس مفاهيم جديدة تبني على الحسن المشترك، كما عرضنا خلال هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بالبحث وفق الأدبيات الوضعية، و حاولنا نقدها باتباع التأويل الإثنوميتودولوجي.

أمّا في الفصل الثالث، تناولنا المبررات الإستيمولوجية في تبني المقاربة الإثنوميتودولوجية و التي ارتكزت على خمسة (05) عناصر و هي: نقد المقاربة الوضعية و نقد المناهج الكميّة و نقد النزعة العلماوية (أدلجة العلم)، و ما تمنحه لنا الإثنوميتودولوجيا كخيار و موقف باراديغمي في هذه الدراسة، و مبرر خامس و هو انخراط الباحث في العالم الاجتماعي للمبحوثين.

أمّا الفصل الرابع فقد احتوى على تاريخانية النظام الضريبي الجزائري بمراحله الثلاث، المتمثلة في النظام الضريبي العثماني و الكولونيالي و دولة الاستقلال بفتريتها ما قبل و ما بعد الإصلاحات.

أمّا الفصل الخامس فقد تضمن المخيال الجزائري و سياقات تشكّل معنى التهرب، من خلال تناولنا لاقتران الفعل الضريبي بالسلطة القهرية و بقايا اكرهات المخيال المخزني و كذا الممارسات الكولونيالية الإستبدادية و تشكيل معنى التهرب الضريبي النضالي، ثمّ ممارسات دولة الاستقلال و تشكيل معنى التهرب الضريبي كفعل مناوئ للعصبة المهيمنة.

أمّا الفصل السادس، فقد شمل التهرب الضريبي كفعل انعكاسي، كون المتهرب الضريبي نتاج وضعية اقتصادية معينة كانت كفيّلة بإنتاجه، و بتهربه من الضريبة شارك في تأسيس عالم اجتماعي له منهجيته و استراتيجيته و منطقته و معانيه، و منه دخول فعل التهرب الضريبي حقل الانعكاسية كمفهوم مركزي إنثوميتودولوجي.

و قد تضمن هذا الفصل الاستراتيجيات المادية للتهرب الضريبي المحرم، ثمّ قراءة سوسيونسقية للعقوبة الضريبية.

أمّا الفصل السابع، فقد شمل العالم الاجتماعي للمتهربين من الضريبة.. التأويل و دلالات المعنى و ثنائية الشكل و المضمون، تناولنا فيه نسق العلاقات الضريبية المأزومة و إعادة إنتاجها.

أمّا الفصل الثامن و الأخير، فقد كان تحت عنوان المتهربون من الضريبة بين الكثافة التأويلية و ثنائية المعنى الأولي و الاستعمالي، تناولنا فيه الخبرات الحياتية للمتهربين من الضريبة بين الواقع الخام و مفعوله في المعنى الأولي، ثمّ المشترك و المختلف بين الموصومين بالجريمة الضريبية، ثمّ التمثلات المعطوبة لمفهوم الضريبة.

و انتهينا إلى نتائج نقدّر أنّها تحقق الفهم و تجيب على أسئلة البحث و تؤسّس لمفهوم جديد لكلّ من الضريبة و التهرب الضريبي، و من أبرز ما خلصت إليه هذه الدراسة مايلي:

1- إنّ المعرفة حسب المنظور الإنثوميتودولوجي، تكمن في ذاتية الأفراد و ليست خارجة عنهم، و لرصدها يجب علينا اتباع منهجية خاصة تقطع مع المناهج الكمية و الارتكان إلى البديل الكيفي القائم على الفهم و التأويل، لأنّ المعاني و التمثلات لا يمكن تكميمها، و لكن يمكن فهمها و تأويلها باستخدام المناهج و الأدوات المناسبة لذلك.

2- يتّسم التواصل بين الموظف و المكلف بحالة أزمة، حيث يجد الموظف صعوبة في فهم منطوق المكلفين قد تصل به الى حد التوتر، و بالنسبة للمكلفين تجدهم ينتقون ألفاظهم كأنما لا يريدون التورط في شيء ما، فلا يشرحون بدقة وضعهم التجاري أو الضريبي ،

ما يعطي انطلاقة متوترة بين المكلفين وممثلي الإدارة الضريبية أو عمال الإدارة الضريبية، ويمكن وصف الحوار بين المكلف و ممثل الإدارة الضريبية بأنه حالة صراعية على مستوى اللغة، حيث ينتقي المكلف مفرداته بعناية شديدة، أي الوحدات اللغوية الخالية من أي تكلفة أو الأقل تكلفة، فأى انزلاق لغوي قد يجرّ المكلف إلى عبء بيروقراطي إضافي، وقد يُفضي إلى تكاليف مالية جديدة، و من هنا يمكن فهم الإحجام التواصلية من المكلف، فكلّ مُفردة بالنسبة إليه تحمل حمولة مالية أو على الأقل حمولة بيروقراطية تفاقم أزمته مع الادارة الضريبية، فالحوار هنا ليس من باب العفوية أو العبثية، و إنّما من باب الاستراتيجية التفاوضية، فالعامل الضريبي يريد وفق تمثّل المكلف توريطة و استرجاع ما أمكن من المستحقات الضريبية، و في المقابل فالمكلف يُججم عن الدخول في التفاصيل حتى يتفادى أي تكليف إضافي، و لما لا تحقيق الإعفاء الكلي.

3- كشفت العبارات المشتركة بين المكلفين عن دلالات تمثلية و إدراكية، كفيلة بكشف المعاني المرتبطة بنمط العلاقات بين المكلفين من جهة و الضريبة و من شكّلها من جهة أخرى، و من هذه العبارات نجد كثافة استعمالية للضمير "هم" في مقابل "نحن"، و هذا يكشف تأويلًا و مجالياً عن عالمين اجتماعيين متصارعين، و عن بنية تمثّل المتهرين من الضريبة للسلطة المهيمنة على القرار الضريبي، بوصفها ذلك الآخر المتمثّل في السلطة الإكراهية التي تفرض المعايير الاقتصادية (الضريبية)، لبسط السيطرة و القهر و الإفقار، و هي -السلطة- مصدر للعنف الضريبي الممتد تاريخيًا إلى الحقب الكولونيالية و حتى العثمانية، المساهمة في تشكيل المخيال الضريبي المعطوب.

الفصل الأول:

الأشكلة و المقاربة المنهجية

تمهيد

خلصت الأبحاث السوسولوجية المعاصرة إلى أنّ المعرفة تكمن في ذاتية الإنسان، و يتطلب الحصول عليها اتباع منهجية خاصة تقطع مع المناهج الكميّة، باستخدام المنهج الكيفي القائم على الفهم و التأويل، و الاستعانة بالأدوات البحثية المنسجمة معه التي تمكّن من استقاء المعطيات - من ذاتية المبحوثين - التي تحمل في مضمونها معانٍ لا يمكن تكميمها، و لكن يمكن فهمها و تأويلها باستخدام المناهج و الأدوات المناسبة.

و منه، تتحدد وظيفة الباحث في نقل معاني المعرفة و اللغة البسيطة إلى معاني اللغة العلمية، و فيما يلي سنحاول عرض مضمون إشكالية البحث و المنهج المتبع في هذه الدراسة، و الأدوات التي استعنا بها في تحصيل المعطى الميداني و تطبيقات كلّ من الأدوات و التقنيات.

أولاً: الأشكلة PROBLEMATISATION

تُستلهم أغلب الدراسات (الموسومة بالسوسيولوجية) حول الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري من الأطر المعرفية التي أرستها المدرسة الكريمنولوجية الوضعية الإيطالية، و هذا الاستلهام في مجمله ينحز دون يقظة إبستيمولوجية لخصوصية الحقل المعرفي السوسيوكريمنولوجي. إنَّ هذا الاحتباس المعرفي في إطار الوضعية البيوقانونية في أغلب الأحيان، حال دون الالتفات إلى أنَّ النظرية الوضعية أسست معارفها على مصادرة "الجريمة القانونية- legal crime"، و هو مجال هيمنة المعرفة القانونية بامتياز، الوفية هي الأخرى لمبدأ، منع ارتكاب الجريمة عن طريق حتمية العقاب و سرعة تطبيقه، لأنَّ الجريمة فعل غير مشروع طبقاً لقانون العقوبات و القوانين المكتملة، ما جعل أغلب المشتغلين من السوسيولوجيين ينخرطون دون وعي في مضامين باراديغمات الكريمنولوجيا، التي تركز على السؤال التالي: لماذا الجريمة؟

من خلال دراسة سابقة قمنا بها حول ظاهرة التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري، و التي غلب عليها الطابع الكمي، وقفنا على معطيات ميدانية لم يكن مجال توظيفها ضمن المقاربة المتبناة، من قبيل دلالات معنى المصطلحات و الرموز و الحركات، و كذا دلالات المكان و اللغة و السياقات، ما شكّل عندنا انطباعاً حول القصور المنهجي للمقاربة المختارة من أجل الفهم الموضوعي لبنية و معاني أفعال الفاعلين في العالم الاجتماعي للمتهرين من الضريبة.

إنَّ التراث البحثي حول الظاهرة الضريبية أو الفعل الضريبي المجرّم، غلب عليه تناول الاختزالي، فهو يتراوح إبستيمولوجيا بين دغمائية قانونية، و تبريرية اقتصادية، بعيداً عن الممارسة البحثية ذات العلاقة بالممارسات المنهجية، التي تكشف عن بنية الظاهرة و تاريخانية تشكّلها، فتحوّلت المعالجة البحثية إلى شيء من التبرير المعياري، و ليس عملاً تفكيكياً للأبنية و الأفعال و الفهم الموضوعي للسياقات و المعاني، التي يعطيها الفاعلون لممارساتهم في الحقل الاجتماعي

للممارسة الضريبية في المجتمع الجزائري ، و منه فإنّ المتاح من الأدبيات حول هذه الظاهرة، كثيراً ما تمّ اختزاله حول تشكّلها و جملة العوامل الظاهرة المتحكّمة صورياً في تشكيلها.

إنّ تّوخيّننا بديلاً إبستيمولوجياً و نظرياً و منهجياً، نتوق من خلال أدواته البحثية الكشف عن البنية التحتية للتمثّلات الضريبية، حول كيفية تشكّلها و مفعول المخيال التاريخي فيها، انطلاقاً من مصادرة "أنتوني غيدنز **ANTONY GIDENS**" التي مفادها أنّ جانباً من الممارسات الاجتماعية ينتج دون قدر كبير من الوعي، فكثير من الممارسات تظهر بشكل تلقائي، و بدون وجود دافعية تُذكر، و كل ممارسة يمكن تفكيكها إلى عدد كبير من القواعد، و يؤدي تداخلها في ضوء المعرفة المتبادلة إلى تشكيل بُنية لها قدرة على إعادة إنتاج نفسها باستمرار¹، دون إغفال دور الفاعل الاجتماعي الذي يطوّر "استراتيجيات" حقيقية متكيفة مع إكراهات الوضعيات التي يواجهها تمامًا كما يفعل لاعب التنس الذي يبني استراتيجيات بفضل اكتسابه لمنطق اللعبة، إذ يمكنه أن يعدو إلى المكان الذي ستسقط فيه الكرة دون أن يفكر في ذلك، و ذلك نظرًا لأنّه اكتسب الحركات الآلية للعبة، و بالتالي فالمصدر الأساسي للاستراتيجيات هو الحسّ العملي.²

و منه نقدر أنّ المنظور الإثنومثودولوجي، الذي تبنيناه كخيار بحثي، هو الأنسب لتحقيق الفهم الموضوعي للظواهر الاجتماعية المتجسّبة في الممارسات المعاشة، و يمكنّ الباحث من الارتقاء بالفهم إلى إدراك معاني التبريرات وما تتضمنه من عقلانيات، تتضمنها خطابات و أفعال المتهريين من الضريبة.

و منه فخيرنا الإبستيمولوجي للمقاربة الإثنومثودولوجية، نعدّه موقفاً باراديجمياً paradigmatic position لمحاولتنا البحثية هذه، يبني على المتاح المنهجي الذي تفتقده باقي المنظورات النظرية و ذلك من قبيل التعاطي مع الخصائص العقلية لتعبيرات و أفعال المتهريين من الضريبة، و محاولة اكتشاف المعاني التي يعطيها المتهريون من الضريبة للسلوك الضريبي المجرّم،

¹ إيان كريب: النظرية الاجتماعية من يارسونز إلى هايرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، أبريل 1999، ص 173.

² احسن أحجيج: نظرية العالم الاجتماعي، قواعد الممارسة السوسولوجية عند بيير بورديو، مؤمنون بلا حدود للنشر و التوزيع، ط1، الرباط، 2018، ص.ص 99.98.

و كذا محاولة رصد أنماط حياتهم اليومية و كشف معاني الكامن و منطقته وارتباطه بالعقل الجزائري و التعاطي مع المقول و اكتشاف اللامقول في خطاب كل من سلطة الاكراه الضريبي و المتهريين من الضريبة.

تقطع المقاربة الإثنومتودولوجية مع الاتجاه الوضعي من الأساس، حيث ترفض اعتبار العلوم الطبيعية نموذجًا يمكن أن تحاكيه العلوم الاجتماعية، ذلك أن علم الاجتماع الوضعي يقبل مسلمات العلوم الطبيعية دون اخضاعها لنقدٍ شاملٍ و الوقوف على ملاءمتها لفهم الواقع الاجتماعي.

فالظواهر الطبيعية تختلف عن الظواهر الاجتماعية اختلافًا جوهريًا، فالأولى لا تعبر عن بناء خاص من المعاني، و بالتالي تتيح للباحث حرية الملاحظة و تفسير الظواهر التي يدرسها تفسيرًا خارجيًا مستقلًا، أما في العلوم الاجتماعية، فإنّ الباحث يدرس عالما يتشكّل من خلال المعاني التي تمثل بالنسبة له وسيلة لفهم الواقع الاجتماعي، و معنى ذلك أنّ الظواهر التي يدرسها عالم الاجتماع تخضع بالفعل لجملة من المعاني يتعين اكتشافها¹.

كما تقطع المقاربة الإثنومتودولوجية أيضا مع المقاربة الكمية، على اعتبار أنّها مضلّلة للواقع بسبب أرقامها الصمّاء، فالبناء الاجتماعي يتشكّل من خلال المعاني التي يعطيها الأعضاء لمختلف الظواهر الاجتماعية، و فهم هذه المعاني لا يمكن أن يكون من خلال الأرقام، التي لا تهتم سوى بالاتجاهات العامة للسلوك و تيارات الرأي و الانتظامات الإحصائية العامة.

و بالنتيجة، فالإرتكان إلى المنظور الإثنومتودولوجي هو من قبيل التعاطي مع خطاب "إدموند هوسرل EDMUND HUSSERL" الذي يدعو إلى تأمل و تحليل المسلمات الشائعة، و اكتشاف مضامينها المعرفية و معانيها الحقيقية الخفية²، و من ثمّ زحزحة المقولات الزائفة حول العالم الاجتماعي، المكرّسة من طرف الإمبريقية الكميّة الأرثوذكسية.

¹ السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، سنة 1985، ص 246.

² المرجع نفسه: ص 261.

و اسقاطاً على الظاهرة موضوع الدراسة، المتمثلة في التهرب الضريبي الذي شغل تفكير الباحثين و الفاعلين في الإدارة الضريبية، لما تمثله من هدر يصيب وعاءها المالي في مختلف المجتمعات على شاكلة المجتمع الجزائري، و التي تعرف تهرباً ضريبياً كثيراً ما يوصم بالجريمة، فلا الإدارة الضريبية تمكّنت من الإحاطة المعرفية و العلاجية لإشكالية التهرب الضريبي، و لا الممارسة الإمبريقية الأرثوذكسية حققت ذلك بترسانتها المنهجية و الإجرائية، و ما استطاعت الإحاطة بجملة العوامل الموضوعية التي تحول و الأداء الضريبي الأمثل.

و منه فإنّ المعالجة الإيستيمولوجية للأدوات الكلاسيكية المسخّرة لفهم الظاهرة، تبدو عاجزة عن الفهم الموضوعي لها، لافتقادها للأدوات التفكيكية ذات العلاقة بالمناهج و النظريات البديلة على شاكلة المقاربات الكيفية.

إنّ العلاقة بين المكلف بالضريبة و الضريبة لم تكن توافقية عبر مراحل التاريخ المختلفة فقد طُبع في ذهن المكلف بأنّها اقتطاع غير عادل، و رَسَخ في مخياله أنّ السلطة التي تحتكر جمع الضريبة هي سلطة تعسّفية، تأخذ الضريبة جبراً دون مقابل، و قد امتدّت هذه النظرة إلى الضريبة و الإدارة الضريبية إلى وقتنا الحالي، بفعل عدّة عوامل، تخص المكلف من جهة، و المنظومة الضريبية و ما تمثله من جهة أخرى¹، فالضريبة تُعدّ إحدى أفعال التسلط و القهر من جانب الفئة المهيمنة على الدولة، فبالإضافة إلى القهر المادي المباشر، تعمل الدولة على تثبيت سيطرتها و ضبط التفاوتات الاجتماعية القائمة، و إعادة إنتاج علاقات القوة داخلها، اعتماداً على ميكانيزمات تأخذ أبعاداً مرنة، و تعدّ الجباية إحدى صور هذا الاستغلال.

فمن خلال دراسة نطاق التطبيق الضريبي، و الإعفاءات و الخصوم و العبء الضريبي و أنماط التحصيل و أنظمة تقدير المداخل و الأسعار الضريبية، يبرز للعيان الفئة المستفيدة من الإجراء الضريبي، و بالتالي إعادة إنتاجها²، و لذلك فمحاولة فهم السياسة الضريبية لن تكتمل إلاّ ببحث موضوع الفاعلين الذين يُسهمون في بلورة هذه السياسة، و التي تمثل

¹ حسينة بلعوجة: العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص288.

² أحمد إد علي: الأبعاد السوسيوسياسية للجباية المغربية، نموذج الضريبة على الشركات و الضريبة العامة على الدخل، 2000/1990، موقع رباط الكتب، www.ribatalkoutoub.com، تاريخ التصفح 2018/12/27.

مركزا لتأثيرات و ضغوط مختلفة، و تكون نتاج تشابك عقلانيات تَنْتَظِم وفق تراتبية تتحكّم فيها درجة قوة الفاعل¹.

و من جانب المكلف، رغم وعيه بضرورة مساهمة الجماعة من أجل تمويل مؤسسات الخدمات العامة، إلاّ أنّه يبحث عن ضمان مصالحه الشخصية أولاً، فحسب " مارك لوروا **MARC LEROY** " "العقلانية النفعية" ليست الموجّه الوحيد للسلوك، بل تكون مدعومة أيضا بـ "العقلانية القيمية" - التي تدفع بالأفراد للعمل وفقاً لمعايير أخلاقية معيّنة - و "العقلانية المعرفية" - التي تأخذ بعين الاعتبار معارف المكلفين حول الضريبة و احتمالات التعرض للعقوبة- هاته العقلانيات الثلاث تحتشد عندما يتعيّن على المكلف اتخاذ قرار أو سلوك اتجاه الضريبة².

إنّ العالم الاجتماعي ليس مؤلفاً فقط من تناقضات ظاهرة، و لكنّه مؤلف أيضاً من بدائل معيارية متصارعة³، و نحاول في هذه الدراسة، البحث في البديل المعياري المشكّل لعالم اجتماعي يوصم من السلطة المهيمنة على القرار الضريبي بأنّه منحرف و مجرّم في حين يرفض الفاعلون في هذا العالم الاجتماعي هذا الوصم، و يعدّون أنفسهم بديلاً يتأسس على وجهة نظر أخرى ترفض الانخراط في النظام الضريبي الرسمي وفق رهاناته و استراتيجياته و لعبه الاجتماعي، و تشير إلى أنّ هناك مسافة سوسيواقتصادية بين الخطاب الضريبي الرسمي و بين تكريسه في الواقع، ما أنتج جملة من العوامل أدت إلى فعلٍ موصوم بالتهرب الضريبي وفق منطقٍ استراتيجي عقلاني، مبني على مخيالية ضريبية و تمثلات المكلفين بالضريبة، و نظام ضريبي يرتبط تاريخياً بإكراهات السلطة المهيمنة و ممارساتها الاستبدادية، التي كثيراً ما تجعل من النظام الضريبي أداة للهيمنة و إعادة إنتاج شرعية سلطتها.

¹ المرجع نفسه.

² Melanie Péclat : **Représentation de la déviance fiscale en France du consentement sous contrôle à la concertation citoyenne**, Thèse doctorat en science politique, Université Versailles-Saint Quentin en Yvelines, France, 2015, p39.

³ السيد الحسيني: مرجع سابق، ص27.

و بالمحصلة، يرتكز عملنا البحثي بالأساس على نقل الظاهرة الضريبية من الباراديغم الوضعي إلى باراديغم معرفي كفي مرتبط بالمنظور الإثنومتودولوجي، نقدّر أنه يحقق الفهم الموضوعي للحقيقة الاجتماعية، الذي انتابها الكثير من التضليل المعرفي المكّرس من طرف الوضعية المرقمنة، التي كثيرا ما برّزت الواقع بأبنيته و سياساته الاقتصادية و الاجتماعية، و من ثمّ شرعنة المكاسب التي تحوزها المقاولات الأخلاقية المشرعنة لأدوات الإكراه و العقاب و التسمية و الوصم بمختلف أدواته المادية و الرمزية، دون أن تلتفت إلى الفاعلين الآخرين و استراتيجياتهم و مواقعهم الاجتماعية في الحقل الاجتماعي و كيفية توزيع موارده.

و مما تقدم من تبريرات نظرية و إبستمولوجية و منهجية، نتجرأ إبستمولوجيا على أشكلة مشروعنا البحثي في السؤال الأساس التالي:

- ماهي استراتيجيات الفاعلين المتهربين من الضريبة في المجتمع الجزائري؟
و تحقيقا للفهم الموضوعي لمعاني أفعال الموصومين بالمجرمين، نتيجة تهربهم من التكليف الضريبي الرسمي، و تأسيسًا على الموقف الباراديغمي الإثنومتودولوجي، فرّعنا سؤال الإستشكال الأساس إلى التالي:

- السؤال الأول: ما هي دوافع التحول إلى الباراديغم الإثنومتودولوجي لتحقيق الفهم الموضوعي لفعل التهرب الضريبي المجرّم؟
- السؤال الثاني: ما هي الخصائص العقلية للمتهربين من الضريبة؟
- السؤال الثالث: ما هي المعاني التي يعطيها المتهربون لأفعالهم الموصومة بالمجرّمة؟

ثانيا: المقاربة المنهجية و تطبيقاتها

1- المقاربة المنهجية

إنّ موضوع بحثنا هو الاستراتيجيات الإجرامية للمتهرين من الضريبة في المجتمع الجزائري حاولنا خلاله تحقيق الفهم لكيفية تشكّل ما يُسمى بالتهرب الضريبي، من خلال التفاعل بين المكلفين و السلطة المشرفة على الإدارة الضريبية، و من خلال دلالات معاني المفاهيم المرتبطة بالحقل الضريبي الجزائري، و قد اعتمدنا في ذلك على المقاربة الإثنوميتودولوجية المندرجة ضمن السياق البحثي الكيفي، حيث نرى أنّها تحقق هذه الأهداف كونها تهتم أساسًا بالبحث عن المعنى الذاتي الذي يمنحه الفاعلون الاجتماعيون لأفعالهم الخاصة بوصفهم منتجين للمعنى في تشكيلهم للنظام الاجتماعي.

و بالمحصلة، فوحدة التحليل في هذه الدراسة هي الحسّ المشترك، تأسيسًا على المصادرة التفاعلية التي مفادها أنّ: "الأفراد ليسوا أغبياء ثقافيين".

إنّ خيارنا النظري و الإبستمولوجي الإثنوميتودولوجي يفرض علينا الإرتكان إلى منهج الملاحظة الذي استفاد منه الباحث بوصفه ملاحظًا مشاركًا و منحرفًا في الظاهرة موضوع البحث.

2- الملاحظة بالمشاركة بوصفها منهجًا

انطلاقًا من "برادينغ" "غارفينكل GARFINKEL"، عند تأسيسه للإثنوميتودولوجيا "ETHNOMETHODOLOGY" و الذي جاء نتيجة الانحباس المعرفي الذي عرفته "الإمبريقية الوضعية" و عجزها الإبستمولوجي و النظري و المنهجي عن تفسير و فهم العديد من الممارسات الاجتماعية Social practices ، و أشكال التفاعلات و الميكانيزمات المتحكّمة فيها في حقل اجتماعي معيّن، و في حضم مختلف التفاعلات الحاصلة في الحقل الاجتماعي، خلص

"غارفينكل" إلى أنّ المؤسسات The institutions هي محصّلة "عمليات دائمة Permanent processus" للبناء أو التشكيل أو التنظيم بين مختلف الفاعلين و ما يحملونه من عقلانيات و استراتيجيات.

لذا يبدو "مبّرًا" من الناحية المنهجية - " كما نوه بذلك غارفينكل" - أنّ ممارسة الإثنوميتودولوجيا The practice of ethnomethodology، تستدعي من الباحث السوسيولوجي التواجد "الإنخراط المباشر" في الميدان، و من ثمّ يتحوّل إلى "شاهد witness" على تجليات الظاهر، و التي تتطلب من الناحية التقنية الأعمال الدقيق لعمليتي الملاحظة و التحليل و بالنتيجة فإنّ إنجاز هاتين العمليتين يضع الباحث السوسيولوجي في إطار المنجز الشامل لعملية الملاحظة بالمشاركة¹.

3- تطبيقات الملاحظة بالمشاركة

استدعى من الباحث التواجد المباشر و المنخرط في الميدان، بغرض ملاحظة تجليات ظاهرة التهرب الضريبي كفعل مجرّم موضوع دراستنا هذه، حيث التزم الباحث في ظل هذا التواجد المنهجي بعدد من الحصص الخاصة بالملاحظة بالمشاركة تمثّلت في تسع (09) حصص، توزعت زمنيا بين سنتي 2021 و 2022، اخترناها لتكون ذات معطى ميداني مباشر لهذه الدراسة، لأنّه في واقع الأمر تتجاوز زيارتنا للمؤسسة الضريبية هذا الرقم.

أما مكانيا، فقد انحصرت الملاحظة ضمن المؤسسة الجوارية للضرائب بمدينة عنابة، التي تعدّ محل إقامة الباحث، و تعرف هذه المؤسسة اختصارا بـ (CPI)، تحتكر أغلب المعاملات الضريبية، فهي بذلك تعدّ مسرحًا لملاحظة مختلف التفاعلات و شكل العلاقات بين المكلفين و موظفي الإدارة الضريبية و بين المكلفين فيما بينهم.

¹ COULON : Ethnométhodologie, IN.A.AKOUW, D.ANSART, Dictionnaire de sociologie, GD., Le Robert/seuil,tours, France,1999, p.p, 201.202.

أما شبكة الملاحظة من حيث استخدامها كمنهج فقد شملت ما يلي:

- ملاحظة الأحداث العادية و الأنشطة اليومية داخل بيئتها الطبيعية في الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى كلّ شيء غير عادي يمكن أن يقع.
- ملاحظة العالم الاجتماعي الضريبي من خلال منظور داخلي، مع الاحتفاظ بالمنظور التحليلي و التأويلي الخاص بالباحث.
- ملاحظة السيرورات الاجتماعية المتدفقة و السياقات المرتبطة بها داخل الإدارة الضريبية.
- ملاحظة التفاعلات الفردية و الجماعية مع عناصر الإدارة الضريبية و كذا التوترات و الخلافات و التوافقات الممكنة الحدوث بين الموظفين و المكلفين، كما حرصنا على عدم إهمال التفاعلات التلقائية.
- خصائص الفاعلين و طبيعة أدوارهم داخل المؤسسة الضريبية.
- ملاحظة و رصد تفسيرات الفاعلين للواقع الضريبي و مختلف عناصره، إذ تعدّ هذه التفسيرات (ضمن المنظور التفاعلي الرمزي عموماً و الإثنوميتودولوجي خصوصاً) جزءاً أساسياً من المعرفة العلمية، و بالتالي ضرورة رصد أشكال التواصل من تعبيرات و لغة مستعملة و إيماءات مختلفة صادرة عن الموظفين و/أو المكلفين.
- حاولنا من خلال تطبيق منهج الملاحظة بالمشاركة، ملاحظة الحياة اليومية أو المعيش اليومي داخل الإدارة الضريبية، بوصفها ملتقى تفاعلي بين نظام ضريبي مشكّل و مبني، و بين مكلفين بالضريبة و متهربين منها، مستنديين في ذلك على مقاربة "أحمد زايد" الذي يعدّ الحياة اليومية خطاباً له منطق خاص يتجسّد من خلال الممارسة¹، و بهذا المعنى يمكن اعتبار الحياة اليومية وعاءً تخيالياً يكون مصدرًا لمواقف و تمثّلات و اتجاهات و سلوكيات الأفراد.

¹ حفيظة مخنفر: مقاربة سوسيولوجية لتحليل خطاب الحياة اليومية، النظرية و المنهج، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 15 العدد 26 سنة 2018، ص53.

فالأفراد في حياتهم اليومية عندما يتحدثون أو يتبادلون وجهات النظر أو يسلكون سلوكًا معينًا فإنهم يعبرون عن موقف خاص و عن وجهة نظر معينة، كما أنّ التفاعلات التواصلية و التعبيرية و المادية التي ينجزها الأفراد في حياتهم اليومية تكتب تاريخهم الخاص و وجهة نظرهم الخاصة و من ثمّ فإنهم عندما يتفاعلون فكأنهم يكتبون خطابهم الخاص، و هم إذ يعبرون عن أنفسهم و عن ما يرونه فإنهم يعبرون عنه في ضوء موقف معين¹ و في إطار سياق تاريخي معين.

و بالنتيجة، فللحياة اليومية خطابا يمكن قراءته و تأويله في بعده التاريخي و الدينامي، لذلك حاولنا تركيز الملاحظة على الحياة اليومية للمتربين من الضريبة في سبيل فهم الفعل الضريبي.

- ملاحظة المجال و تنظيم المجال أو هندسة المكان على اعتبار أنّ الخصائص المادية تعكس الخصائص الاجتماعية للسلوكيات، لأنها تمارس عليهم تأثيرات أو حتى بعض الإكراهات.

4-أدوات البحث

4-1- الملاحظة بالمشاركة بوصفها أداة

و انجزت بطريقتين:

-ملاحظة متخفية غير معلنة: أنجزت عند قيام الباحث بالممارسة الضريبية من خلال وقوفه في الطابور مثلا، أو جلوسه في بهو الإدارة الضريبية لرصد مختلف التفاعلات التلقائية بين مختلف عناصر الظاهرة الضريبية (موظف/مكلف، موظف/موظف، مكلف/مكلف).

-ملاحظة ظاهرة و معلنة: استعان بها الباحث عند انجاز السير الحياتية و عند تنشيطه للمجموعة البؤرية، حيث تركّزت ملاحظة الباحث على مختلف التفاعلات و الانفعالات و الإيماءات و الحركات و المعجمية العامة المستعملة، التي قد تصدر عن أحد الأفراد و تكون لها دلالات تساهم في تفكيك المخزون المخيالي المشكّل للتمثل الضريبي و منه فهم الفعل الضريبي، كما تجدر الإشارة إلى أنّ أعضاء

¹ المرجع نفسه: ص53

كل من المجموعة البؤرية و السير الحياتية يعلمون أنّ الباحث أحد المنخرطين في الظاهرة أي أنّه متهرب ضربياً.

4-2- السير الحياتية

إنّ الفكرة الأساسية من وراء الاستعانة بأداة السير الحياتية هي توجيه سيرّ التجارب الشخصية نحو نقطة التقاء مركزية، و نقطة اهتمام مركزي متمثّل في الضريبة و الممارسة الضريبية، حيث يكون المبحوثون أعضاء مشاركين في الظاهرة و ملاحظين خارجيين في الوقت نفسه، و هو ما يحقق في اعتقادنا نوعاً من الاشباع المعرفي، يُمكن من الكشف عن الخصائص الذاتية الملازمة للمبحوثين عن العناصر المشتركة و المهيكلة للظاهرة الاجتماعية المدروسة.

حاولنا تقديم عرض لعشر (10) سير حياتية، ألغينا ثلاثاً (03) منها لوجود تكرارات في مجملها و لم تحمل معاني يمكن أن تشكّل اختلافاً لخطاب السير المعروضة، و هو ما يعني بلوغ العينة المختارة و المعروضة في متن هذا العمل درجة التشبّع، و بالتالي اكتفينا بسبع (07) سير حياتية.

قمنا بعرض كل سيرة حياتية وفق المحاور التالية:

- 1- الأصل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي لصاحب السيرة.
- 2- ولوج و مدة و طريقة ممارسة النشاط.
- 3- تاريخ الممارسة الضريبية.
- 4- انطباعات و تأويلات صاحب السيرة الحياتية/ العضو الفاعل.
- 5- تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إثنوميتودولوجية.

4-3- المجموعة البؤرية

نعمد في هذه المحاولة البحثية على أداة المقابلة الجماعية أو المجموعة البؤرية كاستراتيجية تحصيل مُعطى معرفي ميداني لما لها من خصائص إبستمولوجية منها :

- فتح نقاش و حوار صريح ومعمّق مع فئة معينة بالظاهرة المدروسة لمعرفة آرائهم و تصوراتهم و سلوكياتهم و إدراكاتهم، من خلال الإصغاء لهم للوصول إلى كل ما يختلج في أعماق المشاركين في المقابلة.
- تُمكن المجموعة البؤرية من معرفة المعاني التي يعطيها أعضاؤها لتصوراتهم من خلال مداخلاتهم المطوّلة لعرض التجارب الفردية و الجماعية حول الممارسة الضريبية.
- تسمح بمعرفة المقول الذي يتركز عليه المتهريون في ممارساتهم و تبريراتهم للتهرب من الضريبة، خاصة إذا علمنا أنّ عالمهم الاجتماعي هو مجموعة من المعاني و الدلالات الخاصة بالممارسة الضريبية.

استعنا في تحقيقنا للمقابلة الجماعية، على ثمانية (08) أفراد مُكوّنين للمجموعة البؤرية، طُرحت عليهم ثمانية (08) أسئلة¹، شملت أربعة (04) محاور و هي:

- **المحور الأول:** يتمثل في دلالات و معاني الضريبة، و يشمل السؤالين التاليين:
 - 1- ماذا تعني لك الضريبة؟
 - 2- هل أنت مُدرك لوظيفة الضريبة؟
- **المحور الثاني:** و يشمل تمثّل السلوك الضريبي في صيغة السؤالين التاليين:
 - 1- هل التهرب الضريبي فعل محمود أم مذموم؟
 - 2- ما هي شروط امتثالك الضريبي؟

¹ قصدنا التقليل من الأسئلة لترك المجال للاسترسال و النقاش و التفاعل بين أعضاء المجموعة البؤرية.

- المحور الثالث: كان حول تأثير الامتثال /التهرب على المجموعة الاجتماعية في تصوّر

المجموعة البؤرية من خلال السؤالين التاليين:

1- هل يُقدّم دافع الضريبة قيمة ايجابية للمجموعة الاجتماعية؟

2- هل الامتناع يؤثر على المجموعة الاجتماعية؟

- المحور الرابع: كان حول السلوك الضريبي و البعد الحدائي، من خلال السؤالين التاليين:

1- هل توافق على تجريم سلوك التهرب الضريبي؟

2- هل هناك مجتمع بدون ضرائب؟ ما هو البديل؟

لقد سجّلنا خلال تنشيطنا للمقابلة الجماعية التفاعل المنسجم على خطّ واحد بين أعضاء المجموعة البؤرية حول المحاور المذكورة سابقاً، و لم تُثر النقاشات و الاعتراضات فيما بينهم إلاّ عند طرحنا للسؤال: هل الامتناع يؤثر على المجموعة الاجتماعية؟

5- تقنيات جمع المعطيات

5-1- التسجيل

عند انجازنا للمقابلة الجماعية و بعض الزيارات للمؤسسة الضريبية، استعنا لجمع المعطيات بالهاتف النقال (ما بين تصوير فوتوغرافي و تسجيل فيديو)، ليعقبها في وقت لاحق تحرير مضمون تلك التسجيلات، و في بقية الزيارات الميدانية و السير الحياتية، كنّا نسجل مقتطفات منها على شكل رؤوس أقلام مع بعض الرموز التي تسهّل علينا تذكّر الحدث، و في بعض الأحيان نكتب الفكرة كاملة بسرعة حتى لا نُحدِث وقتاً مستقطعاً قد يُشتت أفكار المبحوث.

5-2- المقابلة

قمنا بإجراء مقابلة مع المفتّش الرئيسي للضرائب بولاية عنابة ، طرحنا عليه مجموعة أسئلة حول النظام الضريبي و مدى عدالته، و آليات المراقبة الجبائية و قدرتها على الكشف عن المتهربين، و أنماط

التهرب الضريبي، و كيف تُجرّم الإدارة المتهرب ضريبياً و تعدّه خطراً على الاقتصاد الوطني و تضعه في القائمة الوطنية للغشاشين، حتى قبل أن يُحاكم أو يُجرّمه القضاء (دليل المقابلة في الملحق) .

5-3- الترميز

يقصد بالترميز مجموع الإجراءات النسقية الهادفة لتحديد الخصائص الجوهرية و العلاقات التي تتناسب مع المواد الوصفية¹، و يرى "روبرت إيمرسون ROBERT EMERSON" أنّ الترميز هو التحليل ذاته و بالتالي هو الانتقال إلى ما وراء الخصائص الوصفية للظواهر المدروسة، من أجل تقديم تفسيرات للمواد الملاحظة، أو من أجل اقتراح أطر مفاهيمية أكثر تفصيلاً لمواضيع هذه الظواهر.

و يذهب " لورانس نيومان LORANS NEUMAN" إلى أنّه - أي الترميز - القيام بشكل نسقي و منهجي بتنظيم و دمج و فحص المعطيات الملاحظة، و إيجاد الأنماط و العلاقات بينها، مع تحديد تيمات و مفاهيم من أجل فهم الظواهر الاجتماعية².

ليس هناك اجماع بين الباحثين حول طريقة الترميز في البحث الكيفي، كما لا توجد نمذجة خاصة به، إلا أنّه يرتبط بالأساس بتنظيم المعطيات الخام في تيمات (أفكار متكررة) و دمجها بعد ذلك في مقولات (مفاهيم)، لتنتهي في الأخير إلى بناءات نظرية موجهة من أسئلة البحث.

لقد حاولنا ترميز الزيارات الميدانية من خلال جدول نعرض في شقّ منه المواد الملاحظة، من مكانٍ و موقفٍ و وصفٍ للأحداث و عملية التواصل داخل الإدارة الضريبية، و في شقّه الثاني عرضنا التأويل الإثنوميتودولوجي

للعناصر السابقة الذكر، من خلال التركيز على المفاهيم و المقولات المفسّرة للفعل الضريبي المبني على المعاني المتدفقة من العالم الاجتماعي الضريبي.

¹ احسن احجيج و جمال فزة: البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، نظريات و تطبيقات، فضاء آدم للنشر و التوزيع، ط1، مراكش، 2019، ص ص170.

² المرجع نفسه، ص 170.

5-4- تقنية العود للميدان:

تهدف تقنية العود للميدان الملاحظ سلّمًا إلى رصد مفعول الزمن في الظاهرة المدروسة، و إذا ما خضعت لتحويلات و تغيرات أم أنّها حافظت على نمطية انطولوجية معينة.

6- مجالات الدراسة

6-1-المجال الزمني

بدأت هذه الدراسة وفق المقاربة الإثنوميتودولوجية، منذ ديسمبر 2019 حتى نهاية سنة 2022، تخلّلتها زيارات ميدانية إلى المؤسسة الضريبية وفق التواريخ المرصودة داخل متن الرسالة في فصل العالم الاجتماعي للمتهرين من الضريبة.. التأويل و دلالات المعنى، ثنائية الشكل و المضمون، إلا أنّ هذه الدراسة هي امتداد لدراسة سابقة سنتي 2018/2019 كانت لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، حاولت - هذه الدراسة- الحفر في المخيال الضريبي الجزائري و البحث في التمثّلات الضريبية للمتهرين من الضريبة.

و في واقع الأمر، حقّق انخراط الباحث في الحقل الضريبي الجزائري بوصفه مكلفًا متهرّبًا من الضريبة، عنصر الملاحظ المشارك منذ سنة 2000، ما شكّل لدى الباحث رصيّدًا معرفيًا عن واقع الحقل الضريبي و مُعطى ميدانيًا سعى الباحث وفق منهجية علمية إلى فهمه و تأويله و كشف معانيه.

6-2-المجال المكاني

انحصر المجال المكاني للدراسة بمدينة عنابة، لأنّها من جهة محلّ إقامة الباحث ما سهّل عليه عملية التنقل أثناء الزيارات الميدانية، و من جهة أخرى لامتلاكه الدراية الكافية للحياة الاجتماعية العامّة و الأنماط الثقافية التي مكّنته من فهم دلالات التعابير و المعجمية المحليّة و استخداماتها السياقية، و مضمون الرموز تعبيريةً كانت أو إيمائية تجاه عناصر الحقل الضريبي.

6-3-المجال البشري

تمثّل المجال البشري في هذه الدراسة، في عينة كلّ من أداتيّ السير الحياتية و المجموعة البورية، و قد راعينا في اختيارنا لأفرادها استجابة الفرد المختار لنمط تمثيلي لمجتمع الدراسة، أي لا بد أن يكون منديجًا في حقل المتهربين من الضريبة لا مجرد وسيطٍ بينه و بين الباحث، كما راعينا أيضًا استعداد المبحوث و امتلاكه الوقت الكافي للتعامل معنا، مع القدرة على العرض و التعبير بوضوح.

و على غرار البحوث الميدانية المعتمدة على المعطى الاستبائي، فقد رفض بعض من توجهنا إليهم لعرض سيرهم أو اتجاهاتهم و آرائهم حول الظاهرة المدروسة، و قد يرجع ذلك إلى تمثّل هؤلاء للسؤال الضريبي أو السؤال حول الحقل الضريبي، الذي ارتبط حصراً بالمفتش الضريبي، ما يُجتم على المكلف تفادي السؤال بل و تفادي ملاقة المفتش أيضًا، بغية تفادي أكرهات الحقل الضريبي و أي تكلفة محتملة.

6-4- عينـة البـحث

تكونت عينـة البـحث من أفراد كل من السـير الحياتية (سبعة 07 أفراد)، و المجموعة البؤرية (ثمانية 08 أفراد) تم اختيارهم قـصدًا من معارف الباحث.

إنّ العينـة القصدية هنا فرضها موضوع البـحث الذي يخترق خصوصية المعاملة المالية للأفراد و مداخيلهم و مصاريفهم، التي تعدّ من الطابوهات في المجتمع الجزائري، كما أنّه ليس من السهل الإقرار بالتهرب الضريبي أو بأي فعل جرمي للآخر المجهول الهوية.

لذلك كان لزاما على الباحث اختيار عينـة يكون أفرادها على درجات مختلفة من معرفتهم به و على درجة معينة من الثقة حول توظيف المعطيات المحصّلة.

خلاصة

إنّ انجاز الخيار الاستراتيجي للمقاربة الإثنوميتودولوجية، جاء نتيجة مخرجات نقاش إستيمولوجي نقدي، مكّننا من التأسيس لإطار بحثي "كيفي بديل" للإمبريقية لتبريرية العلاجية لظاهرة التهرب الضريبي، و جملة الممارسات الاجتماعية المتجلية عنها، و على رأسها الإكراهات الاقتصادية على المكلفين و الإدارة الضريبية على حدّ سواء.

و من ثمّ قدّر الباحث أنّ الخيار الإثنوميتودولوجي بمولته النظرية و المنهجية و الإجرائية، الأنسب منهجياً لإنجاز الفهم المختلف عن النسقية أو الوظائفية العلاجية، لمختلف أشكال التفاعل و كذا الميكانيزمات المتحكّمة في اللعب الاجتماعي داخل الحقل الاجتماعي للمتهرين من الضريبة، "الموصومين بالمجرمين".

إنّ تطبيق "منهج الملاحظة" و ما تملكه من أدوات و تقنيات على شاكلة:

- التواصل المرن و الديناميكي مع مجتمع البحث.
- الاندماج التلقائي في عالم المتهرين من الضريبة.
- التأويل الحقيقي للغة و تمثلات المتهرين من الضريبة.

كلّ هذه الأدوات و التقنيات قدّر الباحث أنّها الأنسب للإحاطة بالمعاني الحقيقية للأفعال الموصومة بالجريمة.

الفصل الثاني:

الإثنوميتودولوجيا و البديل

التأسيسي للمفاهيم

تمهيد:

لقد أسسنا خيارنا الإثنوميتودولوجي في مسألة التأسيس للمفاهيم على الخيار الاستراتيجي الإبستيمولوجي لهذا التوجه المعرفي في العلوم الانسانية الراض للموقف العقلاني الإمبريقي الأرثودوكسي، الذي يدعي الإنبناء على البراهين العقلية المؤسّسة على أدلة استنتاجية مرقمنة إلى حد التطرف.

و في سياق موازٍ، أفضى النقاش الإبستيمولوجي الذي دار بين "يورغن هابرماس Y.HABERMAS و "كارل بوبر K.POPPER" حول مسألة موضوعية العقلانية في العلوم الاجتماعية، إلى نتائج خلافية تنتهي دوماً إلى مسألة العقد أو الاتفاق الأكاديمي حول صدقية أو موضوعية مفهوم أو معيار علمي ما.

و من ثمّ بات واضحاً أنّ هذا الهاجس الإبستيمولوجي ينسحب إلى جملة المعايير التي تتأسس عليها المفاهيم الوضعية، التي تظلّ أسيرة مدركات و خبرات الجماعة العلمية، التي منحتها صفة العقلانية و من ثمّ الاعتراف الأكاديمي.

إنّ الانخراط في العوالم الاجتماعية للفاعلين في الحقل الاجتماعي، في تشكيلاته و تركيباته الواعية و غير الواعية لكثير من أفعالهم التي تبدو في إطار المعيارية الوضعية من قبيل اللاعقلانية المعيارية، فالإثنوميتودولوجيا تُقدّر مدى عقلانية هذه الأفعال انطلاقاً من معيارية الذات و لعبة الريح و الخسارة و اللذة و الألم، في إطار الحياة الاجتماعية التي تحكمها رهانات صراعية و استراتيجيات تعظيم المكاسب و حفظ البقاء.

و بالحصّلة، تبدو معيارية التأسيس للأجهزة المفهومية حسب تقدير الباحث، لا تشترط أي معقولة جاهزة، بل إنّ معقولة العالم الاجتماعي بوصفه الوحيد الذي يعطي تعريفاً، و من ثمّ يتضمن المعقولة التي سوف تتأسس على أدلته الاستنتاجية.

أولاً: الإمبريقية و وهم القدرة الكاملة على فهم الظواهر الاجتماعية

تذهب الإمبريقية التبريرية بتنظيراتها الوظيفية و أجهزتها المفاهيمية المبنية على معادلة " خلق التطابق و ملء الفراغات" في النسق السائد، المؤطرة للبحث السوسولوجي العلاجي، إلى أنّ النسق الاجتماعي في جوهره مجموعة من المتغيرات المتداخلة من حيث الترابط و التأثير الميكانيكي في السياق الواحد و البعد الواحد، و من ثمّ المعنى الواحد للحقيقة الاجتماعية، المتجلىة في مصادرات الأجهزة المفهومية التي يرتكز عليها البحث السوسولوجي الإمبريقي في شقه الكريمونولوجي، و الذي يوظف ضغط الاحصاء لتبرير تشكيلات الواقع و إدامة الفوارق الاجتماعية و تعزيزها.

لقد التفتت السوسولوجيا النقدية إلى الخلفيات المصلحية و السياسية، و بؤر سلطة المال التي رسّخت الأدوات الإمبريقية، التي كثيرا ما وُظفت بغرض "الإلغاء الوهمي للحقيقة السوسولوجية" ، باسم القيمة الأخلاقية أو الأيديولوجية التي كرّستها المقاوله الممولة للنشاط التنظيري المسخّر لأهداف إعادة إنتاج النسق، بمضامينه المصلحية و تمظهراته المعرفية، و الذي يمكن التنويه بأهم مصادراته في التالي:

- 1- توظيف المفاهيم الإمبريقية لصيانة النسق بالسعي إلى:
 - خلق التطابق.
 - ملء الفراغات.
 - إدامة و تعزيز الفوارق.
- 2- توظيفها في عمليات الضبط.
- 3- توظيفها لإعادة إنتاج العلاقات نفسها و التراتب الاجتماعي.
- 4- إلغاء الواقع غير المكتم.

- 5- الاشتغال على التاريخ الأيديولوجي الذي تمّ تركيبه بناءً على محصّلة لعب السلطة في الحقل الاجتماعي.
- 6- اعتبار المخيال خواءً و عدمًا.

ثانيا: الإثنوميتودولوجيا كتأويل مضاد

لقد خلّصت نظرية الفعل الاجتماعي في تأويلها لجوهر الفعل الإجرامي، أنّ هذا الأخير يسعى إمّا إلى إنتاج نسق جديد، أو الدعوة إلى إعادة النظر في نسق العلاقات السلطوية التي يخضع لها الفاعلين في الحقل الاجتماعي، و من ثمّ فكل فعل جرمي يمارسه فرد أو جماعة، ليس كما تروّج له المعيارية القانونية، يعدّ من قبيل تحصيل مكاسب، بل يتعداها إلى مضامين الانتماء و تعزيز التعاضد و الإعلاء من شأن الهوية المهمّشة، و بالمحصّلة الثورة على النسق و تظاهراته السلطوية الظاهرة و الخفية.

إنّ أزمة "الباراديجم الوضعي" سمحت للمشروع التساؤلي الإثنوميتودولوجي ببلورة أدوات تأويل ثورية، تجرأت في البدء على القطع مع مقارنة البحث في التناغمات و التشابهات و المعنى الأول و الأوحد، الذي أفرزته نمذجة المفاهيم الوضعية، و منه تجرأت الإثنوميتودولوجيا على الاشتغال بغرض كشف المعنى الآخر لأي فعل.¹

و هذا ما انتهى إليه "ميشال فوكو MICHEL FOUCAULT": "على أنّ العلامات و الدلالات لم تعد تتوزع بكيفية متجانسة، و إنّما أصبحت تندرج في مكان متفاوت الأجزاء، و حسب بُعدٍ يمكننا أن نطلق عليه بُعد الأعماق، شريطة أن لا نفهم من هذا البعد، الباطن

¹ علي سموك: الجريمة في المجتمع المعاصر، محاضرات قدمت لطلبة الدكتوراه، جامعة باجي مختار - عنابة- السنة الجامعية 2018-2019 (لم تنشر).

و إنما بُعد العمق الخارجي و هذا السطح العميق أو العمق السطحي، يجعل التأويل المعاصر ينفصل أولاً عن أحادية المعنى و أوليته و واحديته، و يفتح ثانياً على آفاق لا حصر لها¹.

و بالمحصلة، تهتم الإثنوميتودولوجيا بالأساس بالبحث عن المعنى الذاتي الذي يمنحه الفاعل الاجتماعي لأفعاله الخاصة، و من خلال هذا المبدأ المنهجي يتبين أنّ الإثنوميتودولوجيا لا تعترف بالمفاهيم الجاهزة أو الوضعية، لذا فهي تؤسس للمفهوم وفق ما يعطيه الأفراد من دلالات لأفعالهم و تصوراتهم، و من هنا يمكن القول بأنّ الإثنوميتودولوجيا سحبت الشرعية من المفاهيم الجاهزة و سعت إلى اكتشاف مفاهيم و دلالات أخرى تستخلصها من خلال عمليات تفاعل الأفراد بوصفهم منتجين للمعنى في تشكيلهم للبناء الاجتماعي.

و بالنتيجة، ما سنعرضه من مفاهيم مرتبطة بإشكالية البحث في هذه المرحلة، هي مفاهيم منسجمة مع الأدبيات العلمية الوضعية، لمحاولة رصد و تتبع الخطاب التأسيسي المسوّق للممارسة الضريبية كما تحددها الأنظمة الضريبية و خلفها السلطة المهيمنة، مع عرض أطروحات القلق السوسيولوجي حول ذات المفاهيم.

¹ عبد السلام بنعبد العال: ميتولوجيا الواقع، دار تونقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، سنة 1999، ص39.

1- الجريمة

1-1 - مفهوم الجريمة في التأويل الوضعي

تعرف الجريمة بأنها سلوك، ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، إذًا فالجريمة هي السلوك الذي يرتكبه الفرد و يقابل بالرفض التام و العقوبة من المجتمع الذي يتواجد فيه¹.

يذهب "دوركهايم DURKHEIM" إلى أنّ الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم و الأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة، و لا يتعد عن تعريف كل من "أنريكو فيري ANRICKO FERRY و جريسيني GRESPINI" اللذين عرفا الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع².

و يذهب علماء الاجتماع، إلى أنّ المجتمع وحده الذي يحدد أنماط السلوك التي تتعارض مع قيمه ومصالحه، و من ثم يطلق عليها وصف الجريمة، و عليه فالجريمة هي سلوك يعبر عن نقص شعور التضامن الاجتماعي لدى المجرم، و يكشف عن التعارض مع القدر المشترك من المشاعر الإنسانية المتعارف عليها في المجتمع³.

1-2- أسئلة الإزعاج أو القلق السوسولوجي

لقد اعتبر "هوارد بيكر H.BECKER" أنّ الجريمة ليست أولوية في السلوك بحدّ ذاته، لكنّها محصّلة التفاعل بين الفرد الذي يقوم بالفعل الإجرامي أو الانحرافي و أولئك الذين يدينون هذا الفعل الإجرامي أو الانحرافي.

¹ لمزري جميلة و حبة ودیعة: قراءة سوسولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري مقال بمجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الواد، العدد السابع، جويلية 2014، ص 173.

² منصور رحمانی: علم الإجرام و السياسة الجنائية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 13.

³ أحمد لطفى السيد مرعي: أصول علمي الإجرام و العقاب، دار الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع ط 1، 2016، ص 58.57.

لذا يمكن أن نعدّ الأفراد أو الأشخاص الذين ينخرطون تحت مفهوم الجريمة، هم محصّلة التفاعل بين الأفراد و الجماعات.

و في هذا الخضم، نجد البعض في سعيهم لإشباع حاجاتهم و تحقيق مصالحهم، يؤسسون من خلال أجهزتهم الأيديولوجية التي يقوم عليها وكلاء أو عملاء، أو بالأحرى مقاولو الأخلاق Moral entrepreneurs، أو كبار الوصّامين Senior stigmatists يقومون برسم قواعد الإشباع و تحقيق المصالح وفق قدراتهم، حيث يجد الآخرون أنفسهم مجبرين على اختراقها لأنّها لا تمكّنهم من تلبية حاجاتهم و من تمّ تغدو أفعالاً انحرافية و مجرّمة من وجهة نظر الفئة الأولى.

و بالنتيجة، فالجرم هو شخص كأى شخص عادي، أو كأى جماعة لها القدرة على فعله أو وصمه أو تسميته، كما أنّ مفهوم الجريمة "مبني و مشكّل"، يؤدي وظيفة اجتماعية، فنظريات الوصم تبين لنا أنّ الشخص المسمّى مجرمًا كثيرًا ما يُعد كبش فداء Scapegoat، لأنّ تحليل وقائع الانحراف تكشف بجلاء الصراع الحثيث لأجل تطبيق و فرض القواعد الجمعية.

كما تكشف لنا عملية التجريم عن عمل الفئة المهيمنة، للإبقاء على المكاسب و المنافع التي تُذرّها المكنات التي يحتلها أعضاء تلك الفئة، و التي تسعى باستمرار إلى إنتاج و إعادة إنتاج التعريفات و التحديدات الخاصة بسلوك الآخرين، الذين يتعارضون معهم في المصلحة من خلال تسمية سلوك ما بالإجرامي، و من ثمّ تستمر مراقبة مختلف التمثلات الاجتماعية للعالم الاجتماعي.

و منه، فكلّ مجتمع يتغير ويتطور على طرفي هذه المعادلة التي تجمع بين طرفيها كلّ من الممتثل و المخترق و القاعدة و الاختراق.

لذا ففي أي مجتمع، نجد العلاقة بين السلوك الأخلاقي و السلوك المجرّم تتمظهر في الأعم الأغلب في حالة من التكامل، لأنّ السلوك الاجرامي اليوم -أي في الزمن الراهن- يتحول إلى قاعدة للسلوك العادي أي -المقبول- في المستقبل¹.

¹ علي سموك: نظريات علم اجتماع الانحراف و الجريمة، محاضرة مقدمة لطلبة ماستر 2 علم اجتماع الانحراف و الجريمة، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة جامعية 2019/2020 (لم تنشر).

2- الضريبة

2-1- مفهوم الضريبة في التأويل الوضعي

أصطلح عليها لغة بأنها من ضربٍ يضربُ ضربًا ضربه، و الضريبة الصوف أو الشعر يُنفض ثم يُدرج و يُشدّ بخيط ليغزل فهي ضرائب.

و الضريبة: الصوف يضرب بالمطرق، و غيره الضريبة القطعة من القطن أو الصوف¹.

تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية تؤدي للدولة أو الهيئات التابعة لها، بموجب قواعد مقررة أو بصورة نهائية من المكلفين لاستيعاب النفقات العامة².

كما تعرف الضريبة أيضا، بأنها مقدار من المال يدفعه المكلف جبراً بأمر من الدولة، مشاركة منه في دعم التكاليف و النفقات و المستلزمات العامة، بصورة قاطعة و بدون انتظار أية منفعة خاصة مقابل هذه المشاركة و لكي تتمكن الدولة من تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في المرافق الاقتصادية و الاجتماعية³.

و هي أيضا: استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة، على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية، و بعدهم متضامين بطريقة نهائية و بغير عوض، بقصد استغراق الأعباء العامة و لتحقيق تدخل الدولة⁴.

و نتيجة لزيادة تدخل الدولة في النسق الاقتصادي، أصبح للضريبة مفهوم معاصر يقوم على جعلها أحد المصادر الرئيسة للتمويل، و وسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و توجيه النشاط الاقتصادي على نحو معين.

¹ ابن منظور: لسان العرب، المجلد 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1978، ص 548.

² قاسم نايف علوان، نجية ميلاد زباني: ضريبة القيمة المضافة، المفاهيم القياس التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ليبيا، 2008، ص 81.

³ المرجع نفسه: ص 81.

⁴ عدي عفانة، عادل القطانة: المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، 2008، ص 04.

و قد ذهب "آدم سميث ADAM SMITH" إلى أنّ الضريبة، هي ذلك النصيب من المال الذي يسهم به أفراد المجتمع في تحمّل أعباء النفقات الحكومية، كما يشير لكونها فريضة مالية تستأديها الدولة من الأشخاص الآخرين دون مقابل، و ذلك بغرض تحقيق أهداف فلسفة الحكم¹. فيما اعتبرها "كولير KOHLER" بأنّها تحويل إجباري للأموال من القطاع الخاص إلى القطاع العام، تُفرض و تُجبي على أساس معايير مقررّة مسبقاً². و اتجه بعض الباحثين إلى وصف الضريبة، بأنّها من اختصاصات السلطة التي تمارسها الدولة على الأفراد حيث تعدّ من العناصر الاحتكارية التي تستأثر بها الدولة كاحتكار استخدام العنف، و هي أيضا من خصائص السلطة السياسية و السيادة القومية، و ذهب آخرون إلى وصفها بأنّها علاقة تبادلية بين الأفراد و الدولة، انطلاقا من نظرية العقد الاجتماعي لـ "جون جاك روسو JOHN JACK ROUSSEAU" فيما اتجه آخرون إلى عدّها عقد إجبار، فالدولة توجد و تنشئ الخدمات و المرافق العامة، و الفرد يدفع لها الإيجار نظير استخدام هذه المرافق و هي الضريبة³. و تعدّ الضريبة كذلك، مساهمة نقدية تُفرض على المكلفين بها، حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصّلة و بشكل نهائي و دون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من السلطة العمومية⁴.

تعرف الضريبة بأنّها مقدار من المال، تفرضه الدولة من خلال وزارة المالية على جميع الأفراد أي أنّه إلزامي دون حصولهم على عوض مباشر، بل بشكل غير مباشر، و يتمثل هذا الأخير في الخدمات الحكومية و المشاريع التنموية التي تقدمها الدولة لهم، و هي أنواع منها: ضريبة الدخل

¹ حسن محمد القاضي: الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 44.

² المرجع نفسه: ص 44.

³ قاسم نايف علوان، نجمة ميلاد زباني: مرجع سابق، ص 80.

⁴ سمية تومي: دور المراقبة الجبائية و المحاسبية في الحد من ظاهرة النهب و الغش الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، عنابة، السنة الجامعية 2011-2012، ص 3. (لم تنشر)

و الضريبة على الأرباح و ضريبة المبيعات و غيرها، حيث تمولّ الدولة من خلالها جزءاً كبيراً من احتياجاتها المالية¹.

2-2- أسئلة الإزعاج أو القلق السوسولوجي

إنّ الضريبة في "الأدبيات السوسولوجية المعاصرة"، تظلم بدور رعاية و ضبط التفاوتات الاجتماعية القائمة و المرتبطة بسياسة إعادة توزيع الثروة، و بتعبير آخر، تؤدي الضريبة وظيفة تثبيت التراتب الاجتماعي نفسه، و إعادة إنتاج المسافات الاجتماعية نفسها، التي تركزت بفعل عمليات توسيع القاعدة المادية للفئة المهيمنة.

فالساسة الجبائية بإبقائها لكثير من مداخيل و مصادر الثروة خارج دائرة الاقتطاع الضريبي و بمغالاتها في منح خصوم و إعفاءات إزاء نشاطات معينة، أفضت إلى تحجيم المردودية المالية للضريبة، و بالتالي أدت إلى تعميق ظاهرة الفقر و تغذية ظواهر الإقصاء الاجتماعي و على رأسها البطالة.

إنّ محاولة فهم السياسة الجبائية لن يكتمل إلاّ ببحث موضوع الفاعلين، الذين يُسهمون في بلورة هذه السياسة، التي تُمثّل مركز لتأثيرات و ضغوط مختلفة، و تكون نتاج تشابك عقلانيات تنظم وفق تراتبية تتحكم فيها درجة قوة الفاعل، إننا هنا بصدد لعبة الفاعلين.

إنّ " البناء الضريبي المشكّل " من طرف "العصب المهيمنة"، حدّد آليات المساهمة في النفقات العامة للدولة بصفة إكراهية إلزامية، على المكلفين الخضوع و الامتثال لها و لعناصر النسق الاقتصادي المعروف بالقوة، بما فيه التسق الضريبي، كما يوصم عدم الخضوع و الامتثال لمعايير النظام الضريبي بالجريمة التي تستلزم عقوبة، إلاّ أنّ كبار الوصّامين المهيمنين على القرار السياسي و أذرعها المالية يستفيدون من امتيازات و إعفاءات، يدعون أنّ لها عوائد على الاقتصاد الوطني،

¹ عمر وصفي عقيلي: دليل المصطلحات و المفاهيم الأساسية في العلوم الإدارية و المالية و المصرفية و التسويق، اقرأ للنشر و التوزيع، حلب، سوريا، 2013، ص 656.

بِغرض إنتاج القيمة المضافة و إعادة الاستثمار، لكن إفلات هذه العُصَب من الرقابة على مُمارساتها المالية، و في ظل غياب مؤسسات الدولة المنوطة بها هذه المهام، فتح لها مجالاً للتهرّب الضريبي المجرّم . فالضريبة بوصفها محورًا هامًا في المنظومات الاقتصادية، انحرفت عن الأهداف التي رسمتها الأدبيات الكلاسيكية في شأنها، و فقدت عنصريّ الحيادية و العدالة، و أضحت أداة لدى الفئة المهيمنة تفرضها على من تشاء وفق قانون المصلحة الخاصة، ما يُفرض المجرّم المتهرّب ضريبياً.

3 - التهرب

3-1- مفهوم التهرب في التأويل الوضعي

الهروب هو فعل يحدث لحل صراع لا يحتمل¹.

و هناك من يحدد فعل الهروب، بجعله سيرة حركية واعية أو غير واعية ذات دوافع أو بدونها تعمل على إبعاد الفرد عن موقف معين، و هي حالة فرار من الوسط و من الالتزامات الاجتماعية². و يمثّل الهروب رد فعل سيكولوجي، يهدف الفرد من ورائه إلى وضع مسافة بينه و بين حالة الضغط الذاتي أو العلائقي التي يعيشها، في محاولة لتقليص هذا الضغط³.

و قد وُصِف الهروب، بأنه سلوك متولّد من استعدادات الشخصية و من تأثيرات الوسط الاجتماعي، كما أنّه سلوك تفرزه خصائص شخصية الهارب و ما يتصل بها من متغيرات بيئية⁴.

يُنظر إلى الهروب، على أنّه عملية معقدة من السلوكيات و الاستجابات، التي ترتبط بأحداث موقفية ذات صلة بعلاقات صراعية⁵.

¹ لطفى الشريبي: معجم مصطلحات الطب النفسي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2003، ص53.

² فيحة كركوش: المحددات النفسية و الاجتماعية لظاهرة الهروب من البيت العائلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، معهد علم النفس و علوم التربية و الأطفونيا، الجزائر، 2007-2008، ص36، (لم تنشر).

³ المرجع نفسه: ص 35.

⁴ المرجع نفسه: ص 35.

⁵ المرجع نفسه: ص 36.

كثيراً ما عُدَّ الهروب نوعاً من النشاط المنحرف بسبب انعكاساته التي توصف بالسلبية، حيث صُنِّف ضمن مختلف الأنشطة الانحرافية متعددة الأشكال، كما يُعدُّ الهروب آلية دفاعية يحاول الهارب من خلالها أن يتوافق و المواقف المحبطة، عن طريق تحاشيها و عدم مشاركته الإيجابية في أنشطة الجماعة، أو بإبداء اتجاهات غير تعاونية، ويمكن أن تشمل صور الهروب تفادي كل أنواع التفاعل الاجتماعي¹.

3-2- أسئلة الإزعاج أو القلق السوسولوجي

يعدُّ الهروب سلوك معارض و انحراف فردي أو جماعي عن البيئة الاجتماعية، حيث يعزوه بعض السيكولوجيين إلى حالة العجز أو رفض الاندماج في حقل أو مجال اجتماعي معين، في حين أنّ البعض الآخر يساويه بحالة الاغتراب.

فالهرب بهذا المعنى هو ميكانيزم دفاعي يحاول الفرد من خلاله التكيف مع موقف محبط، عن طريق تحاشيه و يتمظهر ذلك في رفض المشاركة و الانخراط في الأنشطة الجماعية، و كذا في إبداء الاتجاهات غير التعاونية².

كما يعدُّ الهروب أيضاً رغبة الفرد أو جماعة اجتماعية في الابتعاد عن نموذج الحياة المقبول اجتماعياً و الذي يتأسس - الابتعاد - بعد التفكير النقدي في المعايير، على عدم الثقة في معقولية القواعد المشكّلة.

و بالنتيجة، فالمكلف بالضريبة يتمثل التكليف الضريبي موقفاً محبطاً، يساهم في تشكيله عوامل تاريخية و مخيالية و ممارسات ضريبية يعدُّها تسلطية اكرامية و غير عادلة، تستهدف وجوده، ما يضطره لرفضها و عدم المشاركة فيها، وهذا ما تسمّيه المقابلة المهيمنة على القرار الضريبي تهرباً.

¹ المرجع نفسه: ص 34.

² محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص 514.

4 - التهرب الضريبي

4-1- مفهوم التهرب الضريبي في التأويل الوضعي

التهرب الضريبي هو كل فعل يقوم به الدافعون، أو المكلفون بالضرائب، للتهرب من دفع الضريبة بوسائل غير مشروعة، مثل عدم الإعلان عن محل مداخيلهم و إيراداتهم إلى السلطات الضريبية أو الادعاء كذبًا بإعفاءات لا يستحقونها¹.

و يقصد به، قيام المكلف بالضريبة ببعض الأعمال أو الأفعال المشروعة و غير المشروعة و التي من شأنها أن تؤدي إلى التخفيض الكلي أو الجزئي من مقدار الضريبة الواجبة الدفع أو الحذف الكلي².

و يعرفه " أندريه باريلاري **ANDREE BARILARI** " بأنه : " الامتناع أو التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، و نماذجه متنوعة كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات و تضخيم النفقات، و في الغالب يتخذ التهرب شكلين هما:

- تضليل إدارة الضرائب و ذلك بالكف عن تقديم المعلومات الكافية حول الوضع المالي الذي على أساسه يتم تحديد قيمة الضريبة الواجبة الدفع.

- أو تغيير أساس الضريبة أي تغيير المبالغ التي تخضع للضريبة³.

كما يوصف التهرب الضريبي أيضا، بأنه تخلص المكلف من التزامه القانوني، بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا، بإتباع طرق و أساليب احتيالية مخالفة للقانون، و يمكن أن يتم التهرب قبل تقديرها باستخدام تصريح غير دقيق، أو بعد تقديرها بالامتناع عن دفعها لخزينة الدولة⁴.

¹ حسام الدين جاد الرب: معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية، دار العلوم، 2011، ص 255.

² سمية تومي: مرجع سابق، ص 44.

³ المرجع نفسه: ص 45.

⁴ عدي عفانة و عادل قطاونة: مرجع سابق، ص 20.

2-4 - أسئلة الإزعاج أو القلق السوسولوجي

وفقا لافتراض "هوارد بيكر" في معالجته للظاهرة الاجرامية، الذي يفيد أنّ الانحراف ليس أولوية في السلوك بحد ذاته، فإن التهرب الضريبي ليس أولوية في الممارسة الضريبية، و إنّما هو محصلة التفاعل بين المكلف الذي يقوم بفعل التهرب الضريبي و أولئك الذين يُدينون هذا الفعل، لذا يمكن أن نعدّ الأفراد المنخرطين تحت مفهوم التهرب الضريبي محصلة عملية التفاعل بين الأفراد والجماعات.

و في هذا الخضم، نجد البعض في سعيهم لإشباع حاجاتهم و تحقيق مصالحهم، يقومون من خلال أجهزتهم الأيديولوجية التي يقوم عليها وكلاء أو عملاء، أو بالأحرى "مقاولو الأخلاق"، بتحديد المفاهيم و رسم قواعد الإشباع و تحقيق المصالح، وفق قدراتهم، ثمّ يجد الآخرون أنفسهم مجبرين على اختراقها لأنّها لا تمكّنهم من تلبية حاجاتهم، و منه تبدو أفعالهم أفعالاً إجرامية - تهرباً ضريبياً- من وجهة نظر المهيمين على المقابلة الأخلاقية، حيث يبدو في الأخير التهرب الضريبي كنهاية أو محصلة عملية معقدة يتفاعل فيها مختلف الشركاء الاجتماعيين بمعية مختلف عناصر الحياة الجمعية.

و بمعنى آخر، يتم إكراه الفرد على الأخذ بالمعايير المرسومة من طرف المقابلة المهمة، التي شكّلت النظام الضريبي و أنّ أي خروج عنها يعدّ جرماً يستوجب عقوبة.

و بالمحصلة، إنّ المتهرب ضريبياً هو شخص كأى شخص عادي، أو كأى جماعة لها القدرة على فعله أو وصمه أو تسميته¹، أي أنّ المتهرب ضريبياً هو ضحية لتراتبية الهيمنة .

إنّ فرض الضريبة من " المقابولة أو العُصبة المهيمنة"، يسمح لها بالتحكم في اللعبة الاجتماعية، التي على أساسها تحاول توزيع رأس المال، بما يضمن مصالحها و دورها و مركزها الاجتماعي و المهيمن، و كفعل استراتيجي تحاول فرض قواعد اللعبة على الآخرين من أجل السيطرة عليهم، فقد نجد السلطة تحتفظ لنفسها بامتياز الإعفاء الضريبي، و تجبر الآخرين على تأديتها، و يقع فعل التهرب الضريبي في خانة ذلك السلوك الذي يرفض التنازل عن رأسمال معين، من خلال مقاومة النظام الضريبي و بذلك يُعدّ المتهرب خارج اللعبة التي شكّلتها العُصبة المهيمنة على السلطة، و بالتالي، جريمة و مجرم.

إنّ النظام الضريبي في الجزائر، مُشكّل و مَبْنِي في إطار النسق السياسي، فالمقابولة السياسية و المالية هي المستفيد من هذا النظام، و أفعال الآخرين الراضين للنسق و المعيارية الضريبية المفروضة تُجرّم من المقابولة المهيمنة و تسميها تهرباً ضريبياً.

¹ علي سموك: مرجع سابق.

خلاصة

تقوم التفاعلية الرمزية حسب "بلومر BLOUMER" على ثلاثة مبادئ و هي:

- 1- أنّ الأفراد في سلوكهم تجاه الأشياء يرتبطون بالمعنى الذي تحمله هذه الأشياء إليهم.
- 2- أنّ معنى هذه الأشياء ينبثق عن التفاعل الاجتماعي مع الآخرين.
- 3- أنّ هذه المعاني يتم تناولها و كذا تعديلها في سياق سيرورة تأويلية يوظفها الفرد في التعامل مع الأشياء التي يلاقيها.

فالتفاعلات الرمزية تتجه إلى أنّ المعنى ينمو من خلال تعامل أفراد المجتمع مع الفرد تجاه الشيء، و بالتالي فأفعال هؤلاء تلعب دور تعريف الشيء للفرد، أي اعطائه معنى و دلالة، و بذلك أضحي المعنى منتوج اجتماعي يتأسس من خلال نشاط الأفراد و هم يتفاعلون¹.

إنّ تعريف المفاهيم العلمية حسب "بلومر" دائماً، يتعين أن تقوم على التعاريف التي تنبثق عن تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، و هو ما يشكل دينامية و حركية المفهوم الذي لا يمكن إلا أن يكون مؤقتاً إلى حين ظهور معانٍ أخرى و هكذا².

فدراسة الفعل الاجتماعي، تتم من موقع الفرد الفاعل الذي يتصرف بناءً على ما يدركه و يؤوّله و يحكم عليه، و بالتالي تتطلب هذه الحالة إدراك الأشياء كما يدركها الفاعلون، و استنباط معناها من المعاني الدائمة التي يحملها الفاعلون عن واقعهم، و الذي يشكل أساس حقيقتهم و وعيهم بأنفسهم و بالعالم الاجتماعي.

¹ عبد الرحمان عزوي: الفكر الاجتماعي المعاصر و الظاهرة الاعلامية الاتصالية - بعض الأبعاد الحضارية - دار الأمة، ط1، الجزائر، 1995، ص38.

² المرجع نفسه: ص40.

و بالمحصلة، فالبحث في سوسيلوجيا الفهم يدعو إلى دراسة الفعل الاجتماعي ليس من منظور المفاهيم الجاهزة مسبقاً، و إنما من حيث المعاني التي يؤسسها الأفراد في حياتهم اليومية، و التي تشكّل أساس فعلهم الاجتماعي بالاعتماد على المفهوم الفيبري للمعنى الذي يعدّه تراكمي تاريخي مخزون لدى الأفراد و على الباحث أن يبحث عنه¹.

¹ بن عيسى محمد المهدي و بغداددي خيرة: المنهج الكيفي في المعرفة السوسيلوجية، الفهم و التأويل بين الفلسفة و علم الاجتماع، مقال بمجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة ورقلة، عدد 33، مارس 2018، ص993.

الفصل الثالث:

المبررات الإستيمولوجية في تبني
المقاربة الإثنومتودولوجية

تمهيد

لقد شكّلت الأعمال المبكّرة المنجزة من طرف "مدرسة شيكاغو"، الأرضية النظرية و المنهجية و الاجرائية للعديد من التطبيقات البحثية الملاحظة للملاحظة: " كمنهج و أداة و تقنية"، و من ثمّ ظهرت أهميتها في تطبيقات البحوث السوسولوجية ذات المنحى الكيفي، الذي أضحي من الناحية الإستيمولوجية بديلاً للإمبريقية الكميّة، و التي وصلت إلى حدودها في إدراك الحقيقة السوسولوجية بالأدوات التقليدية العاجزة عن فهم تفاعلات الفاعلين الاجتماعيين، و كيف يبنون و يؤسسون لحقيقتهم الاجتماعية من خلال مختلف "أنشطتهم و معيشتهم اليومي"، و في هذا الإطار الإستيمولوجي و جب التنويه بأهم الأعمال الرائدة و التي تُقدّر أنّها تساعد الباحث على إدراك و فهم المعاني المشكّلة خلف فعل التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري، و قد صنفناها حسب أهميتها النظرية و الإجرائية كالتالي:

- 1-N.ANDERSON : Le Hobo, sociologie des sans abri(1923).
- 2- F.M.I THRASER: The gang (1927).
- 3- C.R.SHAW: THE NATURAL HISTORY OF DELINQUENT CARCER (1930-1931+1968).
- 4- G.H, MEAD: L'esprit, le soit et la société (1934+1965).
- 5- W.F, WHYTE: Street corner society (1943).
- 6- H.BLUMER: SYMBOLIC INTERACTIONALISM (1969).
- 7- H.BECKER: OUTSIDERS (1963+2002).
- 8- E.C, HUGHES: Le regard Sociologique.
- 9- J.M, CHAPOULIE : La tradition sociologique de Chicago – 1892-1961 (2001).
- 10- H. GARIFINKEL: Studies in ethnomethodology (1967).

أولاً: في نقد المقاربة الوضعية

لقد غفلت الوضعية الاختلافات الموضوعية بين الظواهر الاجتماعية والانسانية والظواهر الطبيعية، التي لا عقل لها ولا إرادة لعناصرها، والمحكومة بقوانين ونظريات واحدة لا تتبدل، تستخلص باتباع خطوات التجريب العلمي، أما الظواهر الاجتماعية والإنسانية فتختلف عنها، لأن موضوعها هو الإنسان الاجتماعي العاقل، ذو الإرادة، أي ذلك الكائن المعقد والمركب والمرتبط بغيره بشتى العلاقات والروابط الاجتماعية، والبحث فيه ينقسم إلى قسمين: قسم يُعنى بالأنساق الظاهرة، وقسم آخر يعنى بالأنساق الخفية، وهي مجال البحث السوسولوجي المعاصر.

فالعلوم الاجتماعية والإنسانية، تعنى بمعالجة الإشكالات النوعية والقيمية المستمدة من الخبرة الإنسانية ومجالاتها وتأثيرات المجال على تركيبة الوعي و التمثلات، ومنهما على الفعل الاجتماعي، دون أن تؤثر بالضرورة عوامل الذاتية على قيمة المعارف المحصل عليها.

فليس من الضروري لجوء العلوم الانسانية إلى مناهج العلوم الطبيعية التي تتأسس على الرقم والقياس، فكثيراً ما أدت هذه المناهج إلى تأثيرات عكسية، تشوه من خلالها المعرفة بالواقع والعالم الاجتماعيين، فضلاً عن قصورها عن فهم القيم وديناميكيات الفعل الاجتماعي.

فمناهج البحث الوضعية لا تبحث في كيفية تشكّل الظواهر والعلة الأولى من وجودها، ولكن تحاول البحث في أسبابها المباشرة، مع أنه ليس هناك حقيقة مطلقة، ولكن حقائق نسبية متغيرة بحسب الظروف البيئية والاجتماعية، وصار الواقع الاجتماعي أو ما يسمى بالحس المشترك هو مرجع ومصدر للمعرفة، وبالتالي فكل مشروعية لا بد من البحث عنها في واقع المجتمع، فهو وحده الكفيل باستحسان أو استهجان أي فعل، وفقاً لتمثلاته تجاهه، وهكذا أضحت مهمة العلوم الاجتماعية بالأساس البحث في مضمون التمثلات للعالم الاجتماعي والإنسان والقيم.

لقد اتجه "محمد محمد مزيان" إلى أن: "المنهج الوضعي قاصر عن الكشف عن حقيقة النظم الاجتماعية من حيث أصلها ونشأتها، لأنه قاصر عن إدراك أبعاد التطور الإنساني الضارب في التاريخ"¹، فتطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية أنتج جملة

¹ محمد محمد مزيان: منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية و المعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، سنة 1991، الولايات المتحدة الأمريكية، ص90.

من التعقيدات الإبيستمولوجية، من أبرزها أنّها لم تدرك بشكل صحيح ماهيتها عندما حاول الباحثون قياسها بمعايير وخصائص المعرفة المتمثلة في جملة قوانين علوم الطبيعة، وفي هذا السياق، يبرز معطى إبيستمولوجي ينطلق من أنّ العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يمكن معالجتها بمنظور العلوم الطبيعية، وذلك راجع للتباين الجوهرى وعدم التجانس الموضوعاتي بينهما.

ومن هذا المنطلق، فالدراسة الموضوعية للظواهر الاجتماعية والانسانية لازالت تعترضها عدة صعوبات، أبرزها أنّ الدارسين في حقل العلوم الاجتماعية يفتقدون للحياد عن دلالات بحوثهم ونظرياتهم التي طبقوها على مجتمعاتهم، الأمر الذي يفرض ضرورة النظر إلى الفاعل الإنساني كمعرفة، فضلاً عن اعتباره موضوعاً محورياً للبحث والدراسة، وبالتالي فمسألة الموضوعية التي تعدّ معيار العلمية في العلوم الطبيعية صعبة التحقيق و هذا ما يعطي الانطباع بعدم علمية الدراسات الإنسانية، ما يقودنا بالضرورة الى القبول بالاختلاف النوعي بين مجالي المعرفة الطبيعية والانسانية، وهو ما يؤدي بدوره إلى القبول بوجود اختلافات نوعية بين المناهج الخاصة بالعلوم الطبيعية وتلك التي تخص العلوم الانسانية.

إنّ الاعتقاد بعدم ملائمة المناهج الطبيعية في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، أدى بأقطاب السوسيولوجيا إلى البحث عن منهج آخر، وكان المنهج التأويلي الذي طبقه " دلتاي DELTEY" في علم الاجتماع أول تأسيس حقيقي لعلم الاجتماع، حيث أصبح بالإمكان مقارنة الظواهر الاجتماعية مقاربات أكثر دقة وعمق، و أضحى ينظر إلى علم الاجتماع كعلم، بعد جدلٍ واسعٍ حول عدم إمكانية وجود علم للمجتمع، لتعقد ظواهره وتنوعها و لا نمطيتها واعتباطها الظاهري، ورغم ذلك ما زال أنصار المذهب الوضعي يعتقدون أنّ الإبيستمولوجيا العلمية هي الوحيدة التي تصلح لمقاربة أي ظاهرة سواءً كانت طبيعية أو إنسانية.

لقد ذهب العديد من الباحثين إلى أنّ النزعة الوضعية قد أوصلت العلوم الانسانية إلى أفق مسدود بتبنيها المنهج الطبيعي في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وهي بهذا قد صيرت الإنسان ككيان مادي، متجاوزة بذلك ظواهره الروحية والأخلاقية، لأنّها لا تخضع لعنصري الملاحظة والتجريب، ونتج عن ذلك اختفاء الإنسان من العلوم الإنسانية، أي غابت حريته وإرادته ووجدانه، وأضحى البحث فيه لا يحقق اكتشافه وفهمه.

وبالمحصلة، فالدراسة الوضعية للظواهر الإنسانية بهدف الوصول للعلمية والموضوعية المحققة في العلوم الطبيعية، ليس بالأمر المتاح رغم تأكيد أنصار النزعة الوضعية بإمكانية ذلك، فالباحث في مجال العلوم الاجتماعية هو عضو في المجتمع وجزء من الواقع الذي يخضعه للدراسة، كما يحوز على معتقدات وتمثلات وقناعات ومسلّمات، لها تأثير بشكل أو بآخر على مستوى إدراك وتفسير القضايا الاجتماعية، كما يعدّ حاملاً لثقافة و إيديولوجياً تدفعان باتجاه تقديم تفسيرات تنسجم معها، وهذا ما من شأنه أن يقوض أطروحات النزعة الوضعية.

و بناء على ما سبق، أدى ببعض الباحثين إلى رفض ما يسمى بالعلم السوسولوجي الارثوذكسي وتقنياته التي تنفصل عن الإطار الواقعي وعن روتين الحياة اليومية، والتي من شأنها اختزال المعرفة السوسولوجية.

إنّ الأدوات المنهجية التي استعارها علم الاجتماع من العلوم الطبيعية، تحمل على حد تعبير "أنطوني غيدنز" هوساً منهجياً مرضياً أشبه بما وصفه "فرويد" بالمریض الذي يقضي وقته في تنظيف نظارته دون أن ينظر بها، فإذا كان المشتغلون بعلم الاجتماع يفكرون ملياً بطرائق وتقنيات العلم المنهجي لكي ينظروا إلى الظواهر الاجتماعية التي يعج بها الواقع الاجتماعي، فإنهم بحق لا ينظرون إلى الواقع بطريقة صحيحة، حيث يغيب عنهم الواقع المعيش.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مقابل السوسولوجيين الذين تبنا مقاربات العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، هناك من حاول فكّ الارتباط معها، ما دفعهم إلى تقديم مجموعة من المراجعات للأفكار والآليات المنهجية التي سيطرت على هذا العلم، فأنجوا ما يعرف بالبدائل المنهجية مثل الفينومينولوجيا و الإثنوميتودولوجيا و الاختيار العقلاني والتفاعلية الرمزية، جاءت هذه البدائل لرصد الواقع الاجتماعي بآليات و معانٍ تتباين عن الاتجاهات الكلاسيكية أو الكبرى التي عرفها علم الاجتماع¹.

¹ أنتوني غيدنز: أطروحات النظرية الاجتماعية : مراجعة و رؤية نقدية، ترجمة شحاتة صيام، رامتان للنشر و التوزيع، سنة 2001 صص-34-36

وفي هذا السياق، إنّ تأويل الفعل الإنساني خارج إطار النظريات الكبرى - التي تتسم بسيادة التفسير السببي- يجعل من علم الاجتماع علمًا للدلالة والأسباب الرمزية، يمكن من خلاله فهم ما هو ظاهر وباطن معًا، في ضوء تأويل السلوك الفردي والجماعي في آن واحد، ما يبرز خطابًا يصف الممارسات الاجتماعية بوصفها نتاجًا للواقع الاجتماعي، أو إعادة إنتاج لها، أو أنّها شكل من الوعي في الإطار اليومي، الذي يمكن من خلاله وصف البيئة التي ينتج فيها.

ثانيا: في نقد المناهج الكمية

إنّ الغاية الإستمولوجية الرئيسة للوضعية هي اكتشاف القوانين والتمكين للتنبؤ السببي للظواهر، فهي لذلك تتبنى صيغتان متكاملتان: وضعية من صيغة حسية تعتمد حصريًا على الإحصاء، و وضعية من نوع سببي أكثر تشددًا من حيث تفسير الظواهر الاجتماعية. و تفضل الوضعية ذات الصيغة الحسية اكتشاف القوانين العامة القريبة من الظواهر الإمبريقية، و تتجنب القوانين التي تتسم بطابع تجريدي كبير، فالشغل الشاغل لا يتعلق باكتشاف "لماذا" بل بملاحظة الانتظامات الإحصائية الموجودة بين مجموعات من المعطيات القابلة للملاحظة. لا يمكن تحقيق عنصر التنبؤ في دراسة الظواهر الاجتماعية إلاّ بمعرفة الحالات المماثلة السابقة، مع تركيب و توليف الانتظامات التي جرت ملاحظتها. لقد دأبت السوسولوجيا على الاستعانة بالمقاربة الإحصائية التي تحقق الوصف الكمي لمجموعات أو فئات من الظواهر الاجتماعية، و يعبر الارتباط الإحصائي عن علاقة بين متغيرين، محددة بمعامل من درجة الاحتمال، و يمكن إطلاق على هذه العلاقة أنّها قانون عندما نسجل عدم تغيير المعامل خلال الملاحظات المتكررة الأخرى.

إنّ المقاربة الإحصائية هي عبارة عن إسقاط رقمي للأحداث الاجتماعية القابلة للملاحظة، إلا أنّ مجموعها الكمي لا يعكس شيئاً آخر غير العناصر الفردية الخاصة بالفئة الإحصائية، و التي تمثّل طبقة مرجعية محددة، فمعدل ثبات الظاهرة يعبر عن محصّلة أو نتيجة و ليس حقيقة ذات وجود مستقل.

إنّ من بين نقائص المقاربة الإحصائية، هي تعميم الخصائص المميزة لطبقة أو فئة إحصائية معينة على كل واحد من أفراد المجتمع المرجعي، فالمعايير الإحصائية تطبق على طبقة أو فئة من العناصر و ليس على العناصر نفسها.

كما يمكن لعملية التعميم أن تأخذ شكل الاستنتاج الإحصائي، الذي يهدف إلى منح مجموعة من أفراد المجتمع خصائص جرت ملاحظتها على مستوى عينة محدودة منهم، و قد يكون هذا الاستنتاج صادقا في حالة تمثيلية العينة.

و بالمحصّلة، فإنّ اكتشاف العلاقات الإحصائية و تعميمها بطريقة سليمة، لا يضمن وجود ارتباط منطقي بين الظواهر، إذ أنّ هذا الارتباط لا بد من توضيحه من خلال البحث الذي يبرز العلاقة السببية القائمة بين تلك الظواهر¹.

¹ جاك هرمان: خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، ترجمة العياش عنصر، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، الأردن، 2010، ص-ص، 35-37.

لقد ارتبطت المقاربة الكمية ارتباطا وثيقا بالبحوث السوسولوجية، و بسطت هيمنتها بالأساس على البحوث التي تعالج ظواهر الانحراف و الجريمة، خاصة فيما يخص الإحصاء الجنائي بوصفه مترجماً للظاهرة الإجرامية إلى أرقام تكشف حجمها و تركزها في مجال تعبير معين و خلال فترة زمنية معينة.

فهو إن كان يمدّ الباحث بمعلومات قد تكون أساسية و مهمّة، إلاّ أنّه لا يسلم من جوانب القصور التي قد تخلّ بموضوعية البحث و إمكانية تعميم النتائج، و من مظاهر القصور في الإحصاءات الجنائية ما يلي:

- ينظر البعض بحذر شديد إلى الإحصاء الجنائي الرسمي، حيث لا يعكس سوى ما وصل إلى علم السلطات و تمّ تسجيله، و هذا ما يميلنا إلى الرقم المظلم أو الخفيّ، و يقصد به أعداد الجرائم التي لم يعلن عنها أصحابها أو ضحاياها لاعتبارات عدة منها ما هو ثقافي و منها ما هو إداري قضائي¹.

- تعدّ الكثير من الإحصاءات الجنائية غير دقيقة لاعتبارات مصدر هذه الأرقام، حيث قد نحصي عدداً معيناً من الجرائم الصادرة عن قسم الشرطة، ثم ينخفض ذلك العدد بأحكام البراءة الصادرة عن السلطة القضائية، و قد ينخفض أكثر بعد أحكام النقض القضائية، و هو ما يؤسس للشك الإبتيمولوجي الذي يخصّ المقاربة الكميّة للظاهرة الإجرامية.

- إنّ الإحصاء الجنائي الرسمي لا يعكس سوى نشاط الأجهزة الأمنية، فكّلما زاد نشاط الدوريات الأمنية زاد تعداد الجرائم المسجّلة ما يعطي الانطباع بأنّ الجرائم في تزايد.

- قصور المقاربة الكميّة عن تفسير بعض العوامل الإجرامية، حيث يمكنها تفسير إقدام الشباب على جرائم المال بسبب سوء الحالة الاقتصادية، إلاّ أنّها تعجز عن تفسير عوامل عدم إقدام شباب آخرين على النوع نفسه من الجرائم بالرغم من أنّهم ينتمون إلى تلك الأسر².

¹ عبد الله الوريكات: أصول علمي الإجرام و العقاب، دار وائل للنشر، ط2، 2015، ص-ص، 66-67.

² المرجع نفسه: ص69.

و بالمحصّلة، فإنّه لا توجد أي دولة يمكنها التأكيد على دقة إحصاءاتها الجنائية حول الجريمة أو مرتكبيها فالإحصاء الجنائي يشوبه دائما نقص لسبب ما، قد يكون ثقافياً أو تنظيمياً أو إدارياً أو قضائياً أو قانونياً و بالتالي فلا يمكن أن نعتمد بشكل كلي على المقاربة الكميّة في الظاهرة الإجرامية إلاّ في حدود إعطاء فكرة عامّة عن الظاهرة و بعض مؤشراتها.

إنّ الخطاب الإستمولوجي المعاصر، يأخذ مأخذ الحذر من التوصيف الرقمي المحض لظواهر المجتمع المعاصر، و بالتالي يدعو السوسيولوجي المحترف إلى كثير من اليقظة، عند استدعاء المادة الإحصائية و توظيفها في مختلف الإحالات الإمبريقية المتعارف عليها، بغرض التحليل و بناء جملة الترابطات بغرض توصيف مختلف عمليات اشتغال أنساق البناء.

لقد أفادنا الدرس السوسيوكريمونولوجي أنّ البحث في الظاهرة الإجرامية في كثير من المدارس و المقاربات يعتمد إلى حد بعيد على نسق الإحصاء، و تلجّ عليه كأداة رئيسة لمعرفة مكونات الظاهرة الإجرامية.

إنّ المقاربات السوسيولوجية بتوخيها الخطاب الإحصائي المحض، و دون نقدٍ لبُنيته الإستمولوجية و مصادره المؤسّساتية، ومدى كفاءة وحيادية وعلمية من أشرفوا على إنجازها، هذا من جهة ، و من جهة ثانية إنّ مطلب اليقظة يطال أيضا طرق استعمال و توظيف الإحصاء الإجرامي في السوسيولوجيا المعاصرة، و التي كثيراً ما تأخذ محاذيرها المنهجية و الإجرائية من المخرجات الإحصائية للمؤسّسات الرسمية المرتبطة بدوائر السلطة المؤثرة، و مدى شرعيتها و بالتالي حيادها الإستمولوجي.

أكثر من ذلك، لقد حدّرت السوسيولوجيا نفسها من استعمال الإحصاء الإجرامي في اللعبة الاجتماعية لأنّ المنظومة الإحصائية كثيراً ما تعكس هوية المقاتلة المهيمنة على الحقل السياسي والمعرفي في مجتمع ما.

ومنه، وجب على الباحث المحترف أن يتحلّى بأعلى درجات اليقظة لتفادي أي انزلاق نحو تعميمات مغلوبة¹.

و عن الحالة الجزائرية، و في مقام أول، تكاد تُجمع أدبيات السوسيوولوجيا حول المجتمع الجزائري، على إشكالية السلطة وشرعيتها و المؤسسات المنبثقة عنها، و صراع العُصب بداخلها و حولها، و في مقامٍ ثانٍ هوية هذه العصب و ثقافتها و ما تنتجه من معارف حول نفسها و حول المجتمع برّمته.

إذاً نحن مدركون، أنّ مخرجات المؤسسات الرسمية من المادة الإحصائية حول الظاهرة الإجرامية عموماً و الفعل الضريبي المجرّم على وجه الخصوص، تخضع لمصالح العصبه (المقاولة بمفهوم "بيكر") المهيمنة على القرار الاقتصادي و المالي، و من ثم السياسي حتى لا تقع في وُثُوقية فجّة نعيد من خلالها الحديث عن الواقع دون تفكيكه و معرفته من الداخل.

نعي جيداً أنّ ظاهرة التهرب الضريبي، كفعل انحرافي مجرّم، يصعب حصره في بناء إحصائي شأنه شأن الأفعال الانحرافية و الإجرامية المختلفة، فالأرقام التي تخضع للتقريبية، تفتقد في كثير من الأحيان إلى الدقة، فقد يبيع أحد الأفراد شيئاً من ممتلكاته المنقولة مثلاً، فيكسبه ذلك ربحاً لا يؤدي ضريبته، فهذا الفعل يغيب عن المنظومة الإحصائية وبالتالي استحالة إصدار رقم دقيق حول التهرب الضريبي.

¹ علي سموك : نظريات الانحراف و الجريمة، محاضرات قدمت لطلبة الدكتوراه، جامعة باجي مختار - عنابة- السنة الجامعية 2017-2018 (لم تنشر).

ثالثاً: في نقد النزعة العلمية وإشكالية المعرفة والسلطة:

إنّ العلاقة بين السلطة والمعرفة لم تكن وليدة الحاضر، فقد لاحظ "يورغان هابرماس" أنّ السلطة تستخدم المعرفة لأغراض نفعية لها صلة باستمرارية تلك السلطة وتوسيع هيمنتها على الأفراد.

لقد كانت بدايات إشكالية العلاقة بين المعرفة والسلطة خلال العصر الوسيط، حيث كانت الفلسفة آنذاك تؤمّن نوعاً من الشرعية للسلطة الدينية والسياسية، أمّا في العصر الحديث فقد أدّت تفاعلات الفلسفة والعقل والعلم إلى ظهور ما يسمى "العقل الأداتي"، أي أنّ العقل له القدرة على منح أهمية لكل نشاط وتقدير مدى منفعة وميزته والجدوى منه¹، أي محاولة إيجاد التبرير العقلي والمعرفي لأي نشاط حياتي، ويتحكم في ذلك السلطة المهيمنة، حيث سادت نزعة علمية في أوساط المجتمعات الغربية أعطت لنفسها شرعية إضافية الشرعية على آليات التحكم التكنوقراطي، وهو تحكم يستبعد أي قيمة للعقل بدلالاته الإنسانية، وقد سعى "هابرماس" إلى فصل تلك النزعة العلمية (النفعية) من العلم في سبيل إخضاعه لنزعة عقلية تنتظم وفق موجّهات أخلاقية اجتماعية.

إنّ العقل بوصفه مرجعية محددة للنشاط الإنساني، قد ينحرف عن دوره ويوظّف بطريقة لا توافق الهدف الأساسي له، فقد تمّ تسخير العقل في المجتمع الغربي لإمكانات أخذت مظاهر سياسية وعلمية وتقنية وغيرها فالعقل هنا أضحي في خدمة نوع من الممارسة السلطوية التي ينبغي أن يترفع عنها، كتسويغه وتسويقه لمشروعية ما للنظام السياسي والاجتماعي الحديث، وقد ذهب "هابرماس" إلى أنّه إذا كان الدين أو الميتافيزيقيا في وقت من الأوقات يؤديان دور المانع الرمزي للمشروعية، فإنّ العلم في الزمن الحديث حلّ محلّهما².

¹ عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف ج1، مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 2017، ص570

² المرجع نفسه: ص-ص571-574

لقد وصف "هابرماس" العلاقة بين المعرفة العلمية و الأيديولوجيا بالعلاقة التواطئية (ضمن إطار الفلسفة الوضعية)، حيث تعدّ المعرفة العلمية من إفرزات الأيديولوجيا و التي بدورها تتستّر خلف المعرفة العلمية لممارسة شتى أنواع الممارسات السلطوية القاهرة في المجتمع، و مع الوقت وجدت المعرفة ذاتها تدفع إلى تبرير أوضاع تعارض في أصلها أخلاقيات المعرفة، لقد رفعت الوضعية شعار المنفعة العلمية، فأهمية مضمون المعرفة و دلالاتها يكون بمقدار ما يؤدي إلى تطور النزعة العلمية.

لقد انخرطت المعرفة في إطار الفلسفة الوضعية للتبشير بأيديولوجيا معيّنة، ما أدّى إلى الكشف عن الترابطات و التداخلات الضمنية القائمة بينهما، و بالتالي اتساع دائرة النقد، فالمعرفة باعتبار حياديتها الظاهرية، استخدمت وسيلة دعائية في البرامج السياسية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمع الغربي الحديث.

لقد استخلص أقطاب المدرسة النقدية السمات العامة للعقل الأداتي، و بينوا استراتيجية الاختزال التي يمارسها في حق الطبيعة و الفرد، فهو لا تعنيه خصوصية الواقع و إنّما ينظر إليه بمنظار التماثل، ما يعطيه القدرة على تفكيكه دون إمكانية إعادة تركيبه إلا من خلال نماذج اختزالية بسيطة. فالطبيعة و المجتمع هما مادة استعمالية يمكن توظيفها في خدمة أي هدف، و الهدف النهائي هو بقاء " الذات " و هيمنتها و تفوقها، و في سبيل تحقيق هذه الأهداف يلجأ العقل الأداتي إلى فرض المقولات الكمية على الواقع، و إخضاع جميع الظواهر للقوانين الشكلية و القواعد القياسية و النماذج الرياضية حتى يتمّ التحكم في الواقع و توجيهه، و هذه النزعة الاختزالية تحت مسمى "العلمي" جعلت من العقل الأداتي عاجزاً عن إدراك التفاعلات الاجتماعية و السياسية و التاريخية في سياقها الشامل، بل و عاجزاً أيضاً عن تجاوز المعطيات الجزئية الحسية و الآنية، فأصبح غير قادر

على تجاوز الحاضر للوصول إلى الماضي و استشراف المستقبل، ما أسقطه في حالة اللازمية و اللاتاريخية و منه إلى نوع من النسبية المعرفية الأخلاقية.

و بالمحصلة، فالعقل الأداتي يرمي إلى القبول بالأمر الواقع و التكيف مع الوقائع و الأحداث القائمة و القبول بالنظرة الاختزالية للظواهر، و تبرير ظروف القهر و الإكراه ما يعني تثبيت دعائم السلطة و علاقات القوة القائمة في مجتمع معين¹.

إنّ الممارسة الاختزالية التي فرضتها هيمنة العقل الأداتي في مجال العلوم الانسانية، ضمن إطار الفلسفة الوضعية كرست النظرة الأحادية للحياة، فمارس بذلك الإقصاء و التجاوز عن إدراك الحقيقة الكلية و الخوض في معاني الكامن للظواهر الإنسانية، فأغفلت البحث في جذور الأشياء و في المصالح الكامنة وراءها و المعارف المرتبطة بها، ما جعل العقل وسيلة للممارسات التي تهدف إلى تحقيق مصالح معينة، و هو ما أدى إلى توصيفه بالأداة.

رابعاً: الإثنوميتودولوجيا كخيار إستيمولوجي و موقف باراديغمي

تعنى المقاربة الإثنوميتودولوجية باستقصاء الخصائص العقلية لمجموعة التعبيرات و الأفعال العملية التي تتم أثناء الحياة اليومية، و بتعبير آخر هي دراسة المعاني التي يعطيها الأفراد لكلماهم و أنماط سلوكهم، حيث حدّد "غارفينكل" المقصود بالإثنوميتودولوجيا بقوله: "إنّ الدراسات الإثنوميتودولوجية تحلّل أنشطة الحياة اليومية تحليلاً يكشف عن المعنى الكامن خلف هذه الأنشطة، و تحاول تسجيلها و جعلها مرئية و منطقية وصالحة لكل الأغراض العلمية"، كما تهدف -الدراسة الإثنوميتودولوجية- إلى الكشف عن الطرق التي يسلكها أعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية لتكوين نوع من الألفة²، في سياق الأحداث و الوقائع المشكّلة للمواقف الاجتماعية التي تشكّل أزمة أو إكراهاً معيناً.

¹ المرجع نفسه: ص.579.578

² طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، ص147

إنّ أهم مفهوميّن ترتكز عليهما المقاربة الإثنوميتودولوجية، هما مفهوم "الفعل المُنعكس" "The reflexive action" و مفهوم "البيئة المرتبطة بالمعنى" "The indexicality of meaning"، حيث يشير مفهوم الفعل المنعكس إلى أنّ أنماط التفاعل التي تحدث بين أعضاء المجتمع تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية التي قاموا بتشكيلها في مواقف محددة، و منه فكثير من أنماط التفاعل تُعدّ أفعالاً مُنعكسة، فالكلمات و الإشارات و الإيماءات المستخدمة في عملية التفاعل تساهم في الحفاظ على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية و تستخدم في تشكيل و تفسير و إعطاء المعاني للعالم الاجتماعي.¹

أمّا مفهوم البيئة المرتبطة بالمعنى، فيشير إلى أنّ التفاعل بين أعضاء المجتمع يتضمن معانٍ تُدركها عقولهم مباشرة، و هي مُرتبطة بالأساس بالسياق أو الموقف الذي تُشكّلت فيه.

و من خلال المفهوميّن السابقين، يتركز اهتمام المقاربة الإثنوميتودولوجية حول المناهج أو الطرق التي تستخدمها لتشكيل رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية، من خلال أساليب التعبير عن الأنشطة و ايصالها للآخرين، و كذا الكشف عن الإجراءات التي يستخدمها أعضاء المجتمع، بوعي أو بغير وعي في تشكيل و تفسير و إعطاء المعاني لعالمهم الاجتماعي.

يعتقد كل من " ميهان H.MECHAN " و " وود H.WOOD " أنّ المنظور الإثنوميتودولوجي لا يُعدّ نظرية حول حقيقة اجتماعية معينة، بل هو نظرية حول الإجراءات (أو الاستراتيجيات) التي تُشكّل الحقيقة الاجتماعية، لذلك يركز هذا المنظور على دراسة الحياة اليومية في سعيه لفهم السياقات و المواقف الاجتماعية، من خلال أعضاء المجتمع الذين يشاركون في إنتاج تلك السياقات و المواقف.

¹ المرجع نفسه: ص148

و منه، فأفراد المجتمع ليسوا في حالة خضوع مستمر لمختلف القوى الخارجية كما يتجه إلى ذلك المنظور الوضعي، فالفرد كائن عقلائي له أفكاره و تصورات و تمثلاته و استراتيجياته في محاولة إضفاء المعقولية على سلوكه أثناء عملية التفاعل مع الآخرين ضمن الجماعات الصغرى في سبيل تشكيل العالم الاجتماعي¹.

و بالمحصلة، فخيارنا الإستيمولوجي للمقاربة الإثنوميتودولوجية ينبني على المتاح المنهجي الذي تفتقده باقي المنظورات النظرية، و ذلك من قبيل :

- 1- التعاطي مع الخصائص العقلية للتعبيرات و الأفعال للمتهرين من الضريبة.
- 2- محاولة اكتشاف المعاني التي يعطيها المتهرون من الضريبة للسلوك الضريبي المجرّم.
- 3- محاولة رصد أنماط الحياة اليومية للمتهرين من الضريبة.
- 4- كشف معاني الكامن و منطق و ارتباطه بالعقل الجزائي.
- 5- التعاطي مع المقول و اكتشاف اللامقول في خطاب كلّ من سلطة الإكراه الضريبي و المتهرين من الضريبة.

¹ المرجع نفسه: ص150

خامسا: خيار الباحث المنخرط في العالم الاجتماعي للمبوحوثين

تعتمد المقاربة الإثنوميتودولوجية بالأساس على الملاحظة بالمشاركة، أي انخراط الباحث في العالم الاجتماعي المراد دراسته، على عكس الوضعية المؤسّسة على مذهبية بنوية "كلود ليفي سترويس" **CLAUDE LEVY-STRAUSS** و الدوركائمية التي تعرّف الاجتماعي كإكراه فوق فردي¹، حيث يُعدّ المذهب الوضعي الفاعل جاهلاً بكل شيء، و ينسب للملاحظ الخارجي القدرة على معرفة كل شيء، و هو بهذا أعلم بحال الفاعل منه، كما يندرج هذا المنظور في الكينونة التي تتخذ شكل بنيات أو تمثلات جماعية تفرض إكراهات لاواعية على الحياة الاجتماعية، و في المقابل يعارض "بورديو" **BOURDIEU** التصور الذي يحتزل الفعل في وجهة النظر النظرية للملاحظ على حساب وجهة النظر العملية للفاعل، حيث لا يمكن إلغاء و/أو تجاهل الاستراتيجيات العقلانية للفاعل و وعيه.

و في السياق ذاته، يرفض "أنتوني غيدنز" السوسيولوجيا التي تولي أهمية للبناء الاجتماعي على حساب الفاعلين، و تعتبرهم "أغبياء ثقافيين" يتصرفون في فراغ، بل يعدّهم مرتبطين بعالم من المعاني، و يشير إلى أنّ إنتاج المجتمع و إعادة إنتاجه يقوم بهما فاعلون اجتماعيون واسعوا المعرفة.

لقد أسست التفاعلية الرمزية رصيدها المعرفي باعتمادها على الفاعل الاجتماعي، كممثل للعالم الذي يحيط به، و بالتالي تستخدم طرائق في البحث تعطي أولوية لوجهة نظر الفاعلين.

إنّ الهدف من استخدام هذه المناهج، هو توضيح المعاني التي يستخدمها الفاعلون أنفسهم لبناء عالمهم الاجتماعي، و هنا تقتضي المعرفة السوسيولوجية الاعتماد على تجربة الأفراد التي تنتج معاني مبنية على استجابات مرتبطة باستراتيجياتهم في إطار الموقف المعيش.

¹ احسن أحجيج: مرجع سابق، ص91.

و بخصوص التفاعلية الرمزية، لا يمكن للمعرفة السوسولوجية أن تتكون عن طريق التقيّد بمبادئ منهجية تسعى إلى استخراج المعطيات من سياقها لجعلها موضوعية، و سيكون المقصود، و على العكس من ذلك دراسة الفاعل تبعاً للواقع الاجتماعي الطبيعي الذي يعيش فيه، فهو- بخلاف التعاطي السوسولوجي الكلاسيكي معه - يبيّن عامله الاجتماعي من خلال المعاني التي يخص بها الأشياء و الأفراد و الرموز التي تحيط به.¹

و بهذا المعنى، يمكن القول بأنّ الفاعل هو المسؤول أنطولوجيا عن الظاهرة و عن إعادة إنتاجها، و هو الأقدر على وصفها و وصف معانيها و تحديد عوامل تشكيلها.

و بالمحصّلة، فالانخراط في العالم الاجتماعي-موضوع الظاهرة المدروسة- يحقق قدرة و فهمًا لرؤية مجتمع الدراسة للعالم، و العقلانية التي تحكم أفعاله.

و بحكم انخراط الباحث في مجتمع البحث، "كممارس لأنشطة تجارية" لما يقرب من عشرين سنة و امتلاكه ثلاثة سجلّات تجارية لمختلف النشاطات، و معاملاته الدورية مع الإدارة الضريبية، من شأنه أن يحقق رؤية موضوعية من الداخل لمختلف الممارسات الضريبية و استراتيجيات التهرب الضريبي و أنماط التفسير و المعاني التي يعطيها المؤصّومون بالمجرمين ضريبياً لممارساتهم.

ما يمنح الباحث صفة الملاحظ "الغائص" في ميدان البحث، في تصنيف "باتريشيا أدلر" "PATRICIA ADLER" و "بيتر أدلر PETER ADLER" لأشكال و نماذج الملاحظة بالمشاركة²، و من ثمّ يأخذ صفة "العضو المنخرط في الواقع الملموس"، يشارك الجماعة الاجتماعية ذات الخصائص المطلوبة في موضوع البحث، فهو يتقاسم معهم حقلهم الاجتماعي بموارده المادية و الرمزية، ناهيك عن مكوّنه الثقافي بأبنيته المخيالية، ما يمنحه القدرة على الفهم الموضوعي لجملة

¹ آلان كولون: مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطش، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ط1، بيروت، 2012، ص25

² المرجع نفسه: ص136

التفاعلات، و المعاني المتجلیة في جملة المشاعر و الإيماءات، و من خلال المقول و اللامقول، و كذا في ممارسات و خبرات في تشكّلها النسقي الظاهر و الخفي.

خلاصة

يعدّ خيارنا الاستراتيجي الإستيمولوجي، المنظور الإثنوميتودولوجي بوصفه إطارًا نظريًا يُمكن من استيعاب "مخزون الحسّ المشترك" حول الظاهرة الضريبية بمختلف عناصرها.

و انطلاقًا من المبدأ الإثنوميتودولوجي، الذي يعدّ أنّ المعرفة تكمن في ذاتية الأفراد و ليست خارجة عنهم، حاولنا اتباع منهجية خاصة تقطع مع المناهج الكميّة و الإرتكان إلى البديل الكيفي القائم على الفهم و التأويل، لأنّ المعاني و التمثلات لا يمكن تكميمها، و لكن يمكن فهمها و تأويلها باستخدام المناهج و الأدوات المناسبة لذلك، من قبيل الملاحظة بالمشاركة و السير الحياتية و المجموعة البؤرية.

الفصل الرابع:

تاريخانية النظام الضريبي الجزائري

تمهيد

نتبني المصادرة التي مفادها: "أنّ التاريخ على الرغم مما يظهر فيه من انتظامات، ليس إلا محصّلة أعمال الناس و أنماط تفكيرهم و نتاجات عقولهم، كما أنّ أعمال الشق الأركيولوجي منه من شأنه أن يكشف الأبنية الحقيقية للمجتمع، لذا فمن الضروري عند محاولة فهم أي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي توشي مسارين هما:

- المسار الأول: يعني بعملية الحفر بغرض الكشف عن الأنساق الخفية لأشكال التنظيم الاجتماعي.

- المسار الثاني: توظيف الخيال السوسولوجي بغرض فهم كيف وظّف الناس عقولهم في حل مشكلاتهم الحيوية.

و بعيدا عن خطاب المراكمة و كل أرتوذوكسية كرونولوجيا الأحداث و الوقائع، نريدها استعادة مخيالية لشكل التنظيم الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة و تمظهراتها في الزمن السوسولوجي الراهن¹.

و منه نعي جيدا أنّ الثقافة السائدة في أي مجتمع، لم تكن وليدة اللحظة التاريخية الخاصة بها في زمن محدّد، بل تتشكّل بفعل تراكمات عبر التاريخ لتصبح واقعا عمليا في حياة الأفراد و المجتمعات، و تتجسّد من خلال مواقف الأفراد و سلوكياتهم تجاه ظاهرة معينة أو موضوع معين. إنّ التهرب الضريبي كسلوك يعبر عن توجّه ثقافي مضاد للضريبة، و ما أبعد من الضريبة، و هذا التوجّه استقرّ في مخيال المتهرب ضريبيا، من خلال تراكمات معرفية عن الممارسات الضريبية عبر التاريخ، و لذلك كان لزاما عرض النظام الضريبي الجزائري عبر المراحل التاريخية، لمحاولة فهم كيف تشكّلت التمثّلات الضريبية، و كيف أثّرت على سلوك المكلف بالضريبة.

¹ علي سموك: محاضرات في التاريخ الاجتماعي للجزائر، قدمت لطلبة علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2006-2007. (لم تنشر)

أولاً: النظام الضريبي في العهد العثماني

تميّز النظام الضريبي في الجزائر في العهد العثماني بتعدد الموارد الضريبية، خاصة مع تقلص حجم الغنائم البحرية، و التي كانت تشكل مورداً هاماً لخزينة الدولة، بسبب ضعف البحرية الجزائرية و تراجع دورها، و قد تنوعت المصادر الضريبية في هذه الفترة ما بين ضرائب تقليدية و مستحدثة.

1- الضرائب التقليدية

و هي الضرائب الشرعية أي ذات العلاقة بالتشريع الإسلامي.

1-1- الزكاة

و هي اقتطاع مالي أو عيني من الممتلكات بنسبة محددة عند توفير نصاب معين.

1-2 - العشور

و هي ضريبة تؤخذ على المنتج الزراعي، و قد جرى تغيير قيمة هذه الضريبة، فلم تعد تمثل عُشر الإنتاج، و إنما تخضع لمعايير أخرى كمساحة الأرض و عدد المحارث، و يتولى تجميعها ما يعرف بقائد العشور، تحت إشراف إدارة البايلك تقديراً و جباية¹.

2- الضرائب المستحدثة

و هي الضرائب التي تشكّلت في فترة الحكم العثماني.

¹ أمير يوسف: الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، مقال بمجلة قضايا تاريخية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة، الجزائر، ص 63.

2-1 - اللزمة

و هي ضريبة مالية أو عينية، دعمًا من المقاطعات إلى البايك بهدف تمويل الجيش، تدفعها القبائل عن طريق شيوخها، عن الرجال القادرين على حمل السلاح، و يلتزم بها مرتين في السنة "لزمة الصيف" و "لزمة الربيع"، قيمتها تحدد حسب المنتج الزراعي و رؤوس الماشية¹.

2-2 - الغرامة

تكون نقدًا أو عينًا، تعوّض في الغالب ضريبي الزكاة و العشور التي لم يتم تحصيلهما، أو في حالة التكفير عن جريمة ارتكبت على أرض جماعة اجتماعية أخرى، كما تُفرض على القبائل الثائرة و المتمردة على السلطة القائمة.

2-3 - المعونة

تُدفع لتعزيز الإمكانيات الدفاعية، و قد تكون في بعض الأحيان في شكل مساهمات تموينية للقوات العسكرية.

2-4 - الخطية

و هي ضريبة تُفرض على شكل عقوبة، تُدفع نقدا جراء خطأ فردي أو جماعي، و كذلك تُفرض على الجماعات التي ترتكب جرائم ضد الآخرين، و يمثل دفعها إعلانًا عن الخضوع و الطاعة.

¹ ناصر الدين سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، 2013، ص91.

2-5 - مهر الباشا

ضريبة تُدفع للباي أثناء تنقلاته السنوية إلى الريف تؤخذ من القبائل، في شكل الهدية، مقدارها خمسون (50) حصاناً عن كل قبيلة.

إضافة إلى هذه الضرائب، هناك ضرائب و رسوم أخرى، نذكر منها: التوزيعة و رسوم الأسواق و ضريبة تولية المناصب و حق العسة و حكور الأراضي بالأرياف و ضريبة ممارسة المهنة أو الحرفة و ضرائب التعامل التجاري كالحقوق الجمركية و رسوم رُسُو السفن.

لقد نوّه بعض الدارسين لتاريخ الضريبة في العهد العثماني، إلى شدة وطأتها على سكان المناطق الريفية بالأساس، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني¹.

لقد أوكلت الإدارة الضريبية جمع أغلب الضرائب و الرسوم، إلى من يسمون "بالملتزمين" الذين لهم دور تجميع الضرائب و إيداعها خزينة الولاية، لتتقل فيما بعد إلى خزينة الدولة، و يتم تكليف الملتزم لمدة سنة قابلة للتجديد، إلا أنّ هذه الوظيفة عرفت انحرافات، بسبب صلاحياتهم التي أكسبتهم التعسف في استخدامها، و مضاعفة المطالب الجبائية لشخصهم، و أصبح الملتزم يستमित للبقاء في منصبه و قد وصل إلى حد توريث وظيفة تحصيل الجباية².

إنّ النظام الضريبي متمثلاً في تعدد الضرائب و طرق تحصيلها، أنتج محاولات للتهرب من الأفراد و الجماعات، منها هجر الفلاحين لأراضيهم و استغلال أراضٍ في الجبال و أطراف الصحراء، حيث لا يستطيع الأتراك و أعوانهم الوصول إليهم، أو القيام بصنع نقود مزيفة مثل ما فعل سكان منطقة القبائل، في تحدٍ صريح للسياسة الضريبية، كذلك القيام بثورات و انتفاضات لمواجهة هذه السياسة، و التي اشتدت في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني³.

¹ أمير يوسف: مرجع سابق، ص 63.

² أحمد زكرياء الشلق: العرب و الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2002، ص 54.

³ أمير يوسف: مرجع سابق، ص 64.

ثانيا: النظام الضريبي في العهد الكولونيالي

حافظت الإدارة الاستعمارية تقريبًا على النظام الضريبي الذي كان سائدًا خلال الحكم العثماني مع السعي لجعل التحصيل نقدًا، و مع إضافة عدة ضرائب كأحد أساليب التسلط و القهر، حيث دعا أحد كتّابهم بقوله " يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة - يقصد الجزائريين - حتى تتعذر عليهم الحياة فلا يجدون ما يسدون به رمقهم، فيصبحون حينذاك بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن يثوروا و إما أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي"¹.

و تمثلت الضرائب التي استحدثتها الإدارة الضريبية الفرنسية في الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.

1- الضرائب المباشرة

و هي الضرائب التي تُفرض على الأشخاص الماديين و المعنويين و تُقتطع مباشرة، نذكر منها: ضريبة النشاط أو المهنة و ضرائب الدخل العام و الضرائب على العقارات و حقوق الجمارك و الضرائب البلدية (و من أهمها: الضرائب على الكلاب و ثيران الحراثة و حقوق ذبح الحيوانات و إقامة الأسواق و الضريبة على المباني)، حيث كان يدفع المجتمع الجزائري ما بين 80% إلى 86% من إجمالي الضرائب البلدية².

¹ بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص160.

² المرجع نفسه: ص259.

2- الضرائب غير المباشرة

و هي التي تُفرض على بعض المواد و النشاطات و الخدمات و الرسوم على القيمة المضافة و حقوق الطابع و التسجيلات و حقوق الصيد و الرخص المختلفة.

لقد أشارت الكتابات التاريخية، بأنّ جلّ الثقل الضريبي إن لم نقل كلّه، يقع على عاتق المجتمع الجزائري، حيث يستفيد الكولون أو من يسمون بالمعمّرين، من إعفاءات ضريبية منها ضريبة الدخل و ضريبة الشركات التي كانت سائدة في فرنسا، و على العموم فإنّ الجزائريين في مطلع القرن العشرين كانوا يدفعون ضعف ما كان يدفعه الكولون من الضرائب، و تشير إحصائية سنة 1912، أنّ الجزائريين لم يكونوا يملكون سوى 38% من ثروة الجزائر، إلا أنّهم قد دفعوا نسبة 76% من مجموع الضرائب المحصّلة، دون أن تعود عليهم بالنفع المباشر أو غير المباشر¹، فالسياسة الضريبية الفرنسية كانت متناغمة مع السياسة الاستعمارية ككل، و التي كانت من بين ما تهدف إليه، تهجير الفلاحين و جعلهم يتخلون عن أراضيهم تدريجيا، و كذا التخلي عن العقارات و الممتلكات بالنسبة لباقي الجزائريين.

و بالنتيجة، أضحت الضريبة وسيلة حرب وأداة تهجير و تشريد و تفكير و نزع ملكية الجزائريين.

¹ المرجع نفسه: ص 259.

ثالثا : النظام الضريبي بعد الاستقلال

1- ما قبل الإصلاحات

عرفت هذه الفترة نفس آليات الجباية الموروثة عن الفرنسيين، و لم تعرف تغييرات إلا في سنة 1975، حيث تم وضع تشريع ضريبي يؤسس لنظام، يتَّسِقُ و مقتضيات النظام الاقتصادي المتَّبنى، و يأخذ في الحسبان الأوضاع الاقتصادية و السياسية للمجتمع الجزائري، و قد تَشَكَّلَ هذا النظام الضريبي من الضرائب التالية:

1-1- الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

• الضرائب على الأرباح و المداخيل

- الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية (BIC)، و هي تمثل كل الأرباح الناتجة عن النشاطات الصناعية و التجارية.
- الضرائب على الأرباح غير التجارية (BNC)، و تطبق على كل من يمارس المهنة الحرة و يحقق أرباحًا، و لا يعتدُّ به تاجرًا حسب التشريع الجزائري.
- الضرائب على دخول المؤسسات الأجنبية غير المقيمة، و هي نوعان: المؤسسات الخاضعة للقانون العام و المؤسسات التي تحقق أرباحًا غير تجارية.
- الضرائب على إيرادات الديون و الودائع و الكفالات.
- الضريبة الوحيدة الفلاحية و تشمل الأنشطة الزراعية و الري و تطبق بنسبة 4%.
- الضرائب على المرتبات و الأجور و التي يتمَّ تحصيلها من المصدر.

- الرسم على فائض القيم العقارية، و يفرض على كل العقارات المبنية و غير المبنية، باستثناء المحلات ذات الطابع الحرفي.

• الرسوم على النشاط

- الرسم على النشاط الصناعي و التجاري، و يفرض على رقم الأعمال لكل الأنشطة ذات الصبغة التجارية و الصناعية (خارج ضريبة BIC).

- الرسم على النشاطات غير التجارية، و يفرض على رقم الأعمال المحقق من النشاطات غير التجارية الممارسة من قبل الأشخاص.

1-2- قانون الرسم على رقم الأعمال

و يشمل نوعين من الضرائب:

• الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)

و يُفرض على المنتجين و المقاولين و المؤسسات المستوردة و التي مقرها خارج الجزائر.

• الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)

و يُفرض على النشاطات الخدمية المتعلقة بالإيجارات و الأعمال الاستهلاكية و غيرها.

1-3- قانون الضرائب غير المباشرة

و يتضمن الرسم الداخلي على الاستهلاك، و يشمل المواد الخاضعة للضريبة و المواد

المستهلكة كالمشروبات الكحولية و التبغ و الكبريت و كذا المعادن و المنتجات البترولية.

1-4- قانون الطوابع

و يشمل الرسوم التي تُفرض على بعض الوثائق و العقود، سواءً كانت مدنية أو قضائية، مثل بطاقة التعريف و جواز السفر¹.

2- ما بعد الإصلاحات:

تبنى المنظومة الضريبية الجزائرية بعد ما يسمى بالإصلاحات -خارج المحروقات- على جملة من الأدوات الضريبية نلخصها في الآتي:

2-1- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

و هي ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، و يتم حسابها على أساس سُلّم تصاعدي يتم تحديده بموجب قانون المالية، و هي ضريبة يتم اقتطاعها من المصدر في حالة الوظائف التي تَنسب للقطاع العام، أو قد تتخذ أسلوب التصريح فيما عدا ذلك.

2-2- الضريبة على أرباح الشركات

و هي ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخيل المحققة من الشركات، و تخضع هذه الأرباح لمعدلين هما على التوالي 25% و 19%.

¹ قاشي يوسف: فعالية النظام الضريبي في ظل إفرافات العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص.ص 140.142 (لم تنشر).

2-3- الرسم على القيمة المضافة (TVA)

و هي ضريبة تطبق على المعاملات، يتم حسابها باعتماد معدلين، 17% بالنسبة للمعدل العادي و 07% بالنسبة للمعدل المنخفض، و هي ضريبة ذات مردودية مرتفعة.

2-4- الرسم على النشاط المهني

و هي ضريبة سنوية تُفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر، من قبل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الممارسين لنشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي **IRG** من صنف المداخل الصناعية و التجارية، أو للضريبة على أرباح الشركات، و يتم توجيه حصيلة هذه الضريبة للجماعات المحلية.

2-5- الرسم العقاري

و هو ضريبة سنوية على المنازل و المصانع و كل الملكيات العقارية المبنية و غير المبنية، و يتم تطبيقه باعتماد القيمة الإيجارية الجبائية للعقار.

2-6- الضريبة الوحيدة الجزائرية

و هي ضريبة تم استحداثها بموجب قانون المالية 2007، لتعويض النظام الجزائي للضريبة على الدخل الإجمالي، و الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة للأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز نشاطهم الاقتصادي - 05 ملايين دينار- كرقم أعمال سنوي.

2-7- رسوم أخرى

و هي إمّا ذات طابع بيئي مثل (الرسم على المنتجات البترولية و الرسم الإضافي على المنتجات التبغية و رسم التطهير و الرسم على الأكياس البلاستيكية و الرسم على الإطارات المطاطية و الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة)، أو ذات طابع محلي مثل (رسم الإقامة و الرسم على رخص البناء و الرسم على الذبح و رسم رفع القمامة و الرسم على العروض).

الخلاصة

لقد اتّسمت الأنظمة الجبائية في الجزائر عبر المراحل التاريخية بضغط ضريبي هام، فالمرحلة العثمانية تميّزت بكثرة الاقتطاعات الضريبية و ارتفاع نسبها، والتي مسّت جميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فكان لها الأثر الواضح على أفراد المجتمع. أمّا في العهد الكولونيالي، فقد تميّزت الضرائب بأهدافها الصريحة و هي سلب ملكيات الجزائريين لصالح من يسمّون بالمعمّرين.

إنّ هذه الممارسات التعسّفية تجاه الجزائريين، شكّلت في مخيالهم أنّ الضريبة "أداة استعمارية" تهدف لمعاقتهم و القضاء على كيانهم الاقتصادي و الاجتماعي، ما أنتج مقاومات اختلفت باختلاف مجالات الاقتطاع الضريبي، ففي العهد العثماني مثلاً هجر الفلاح أرضه لاستغلال أخرى بعيدة عن أعين الرقابة الضريبية، و في العهد الكولونيالي كانت الضريبة و الاعدل الضريبي أحد عوامل قيام الثورة التحريرية.

رغم ثورة الجزائريين على التواجد الكولونيالي و ما يمثّله من أنظمة بما فيها النظام الضريبي، إلّا أنّ الجزائر المستقلة لم تُحدّث قطيعة معرفية مع نظامه الضريبي سوى من حيث أهدافه، ما يطرح تساؤلات عن حقيقة الاستقلالية عن المستعمر، و عن طبيعة إصلاح النظام الضريبي.

الفصل الخامس:

المخيال الجزائري و سياقات

تشكّل معنى التهرب الضريبي

تمهيد

يحمل مفهوم المخيال في العلوم الاجتماعية دلالات و وظائف مختلفة على شاكلة:

- ملكة خلق صور لأشياء غير واقعية.
- ملكة تركيب صور معروفة سابقًا و لكن بطريقة جديدة.
- ملكة تمكنا من بلورة المفاهيم و التصورات و النظريات الجديدة.

كما يرتبط عند "محمد أركون"، بهدفين أساسيين:

- يتمثل الأول في إبراز دور العامل الرمزي ككلّ، من خلال الوقوف على تظاهراته المختلفة و من ثمّ تجاوز أطروحة نَفْيِهِ، فالخيال من الواقع و لا يمكن إقامة فواصل بين ما هو مخيال و ما هو واقعي، أي أنّ المخيال يُعدُّ أساسي للوجود الاجتماعي، لما له من قدرة كبيرة على تشكيل الصور الذهنية و على إنتاج رؤية للوجود و للإنسان، و ذلك ما انتهى إليه "جورج دوبي G.DUBY"، عندما درس المخيال الاجتماعي The social imaginary.

- و يتمثل الهدف الثاني في تجاوز الثنائية الميتافيزيقية التي تفصل العقل و الفكر عن المخيال و الصورة، و هي الثنائية التي كرسّها العقلانية الديكارتية، عندما انتصرت لسلطة العقل و سيادته، و من ثمّ تجاوز "أركون" النظرة الساذجة للمخيال و عناصره اللامعقولة و رفض عبادة العقلانية، فالعقل لا يمارس دوره إلّا بعلاقة مع المخيال، أي أنّ العقل يحمل في مضمونه لا معقوله، فلا يوجد وعي لا يتدخل فيه مخيال، و بناءً عليه فالدارس لأشكال التنظيم الاجتماعي و الممارسات المتجلية عنه، عليه أن يُبيّن عمل المخيال و وظيفته و دوره في إنتاج المعنى و حضوره في بلورة الحقيقة التاريخية لكلّ جماعة بشرية، و العمليات التي يعيد

بواسطتها المخيال إنتاج نفسه و الاستمرار في التأثير على المسار التاريخي للمجتمعات، على غرار ما فعله الكثير من الباحثين الغربيين الذين اهتموا بالمخيال، من أمثال "جورج دوي" في كتابه "الأنساق الثلاثة أو مُتَحَيِّل الاقطاعية" سنة 1975، و هو ما يذهب إليه "بول ريكور **PAUL RICOEUR**" عندما يُحدِّد بدوره المخيال الاجتماعي، بأنه "هو هذه الملكة المنتجة لتمثالاتنا، لدورنا في التاريخ، و ذلك بالربط بين طموحاتنا المتجهة نحو المستقبل و تقاليدنا الموروثة من الماضي، و مبادراتنا

و أعمالنا الراهنة، و هذا المخيال يعمل بطريقة مزدوجة، فهو يشتغل أحياناً في صورة الأيديولوجيا و أحياناً أخرى في صورة "اليوتوبيا UTOPIA".

و بالحصلة، يتجلّى لنا المخيال في شبكة الصور التي تشغل الوعي الجماعي لفئة من المجتمع، و تُحدِّد موقفها اتجاه فئة أخرى، كما أنّ المشتغل على المخيال عليه الحفر تحت العمليات النفسية و الثقافية و الاجتماعية التي أنتجته، بوصفه وعاءاً من الصور و قوة اجتماعية تكمن مهمتها في إعادة تنشيط هذه الصور بصفاتها حقائق تتضمن قيماً و معانٍ لا تُناقش¹.

¹ كيجل مصطفى: الأنسنة و التأويل في فكر محمد أركون، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011، ص-ص 143-147.

أولاً: اقتران الفعل الضريبي بالسلطة القهرية

تكشف الدراسات التاريخية عن اقتران عملية جمع الضرائب بالسلطة القهرية/ القمعية الممارسة على أفراد المجتمع، و كان بيت المال هو المؤسسة المثالية التي تعنى بتجميعها، ثم تحولت تسميته إلى ما يسمى بـ "المخزن" و يعود الاستعمال الرسمي لكلمة مخزن إلى "إبراهيم ابن أغلب" أمير إفريقيا، لتعني بذلك صندوقاً من الحديد توضع فيه الأموال المحصّلة من الضرائب، قصد إرسالها إلى الخليفة العباسي ببغداد.

و تعدّى اللفظ أيضاً، إلى المكلفين بعملية الخزن و الحفظ " كالحازن " و " القبائل المخزنية"، و من ثمّ تجاوز معنى المخزن مكان " الخزن " إلى القائمين عليه، و بذلك لم يعد للكلمة بعداً مالياً اقتصادياً صرفاً، بل انصرفت إلى معنى يحمل بعداً سلطوياً بامتياز، يدلّ على من هم في فلك أو حقل السلطة¹.

لقد تلازم مفهوم " المخزن " مع الصفة القهرية و الخضوع و الولاء أثناء تسديد المجابي للضرائب، أمّا الرفض فيحمل معنى التمرد الذي يجابه بالحصار، و هو ما حدث مع تمرد القبائل خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، ما أدّى إلى حصار مدينة الجزائر (1640-1644)²، و بهذا أضحّت المؤسسة المالية الموكلّة بجمع الضرائب و من يدور في فلكها، يحمل صفة المنتهك (المنقض) على أموال غيره، ما جعله متمثلاً كعدو (من التمثّل).

¹ عبد السلام فيلاي: الجزائر الدولة و المجتمع"، دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، ط1، سنة 2013، ص80.

² المرجع نفسه : ص81

1- المحلة كتنظيم ضريبي بأدوات عسكرية:

لقد كانت عملية الجبي تتمّ عن طريق المحلّة¹، و المحلة جهاز سياسي عسكري اشتهرت به بلاد المغرب العربي منذ العهد الموحد، و اتفقت المصادر التاريخية على إبرازه كمؤسسة عسكرية-جبائية، و في الوقت نفسه كنمط سلطة متجولة، لم تبرز بوظائفها الجبائية في مراحلها الأولى - التي ستتضح فيما بعد- و إنّما غلبت عليها الوظيفة الردعية في ظروف تميزت بتفاقم النزاعات الانقسامية.

هناك نوعان من المحال، اختلفا من حيث الوظائف، إلا أنّه يصعب الفصل بينهما لتشابك الوظائف الردعية و الجبائية أحياناً.

يتمثل النوع الأول في المحلّة الزجرية، أو المحلة التأديبية- الردعية، و تخرج بصفة استثنائية دون توقيت معيّن، تهدف لمعالجة قضايا التمرد أو عصيان طارئ، يرأسها الأمير بهدف تجديد سلطته، و تثبيت أركان حكمه أمّا النوع الثاني من المحال، فيتمثل في المحلة العادية أو الموسمية، و هي محلة منتظمة تخضع لتوقيت و مسار محددين مهمتها جمع الضرائب مرة واحدة في السنة، فتجوب المناطق الداخلية و الأرياف لتجميعها².

و قد ارتبطت المحلة في الجزائر بشخص الباي حاكم البايك، و انقسمت بذلك إلى ثلاث محال، الأولى محلة الغرب، و تخرج من مدينة وهران (مركز بايالك الغرب)، و محلة الشرق تنطلق من قسنطينة، بينما تخرج محلة تيطري من مدينة المدية³.

¹ المحلة لغة هو الخل، و هو نقض المرتحل.

² دلندة الأرقش و أخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، 2003، تونس، ص132.

³ المرجع نفسه: ص135.

2- المحلّة كأداة إخضاع

إضافة إلى الوظائف التقليدية الردعية و الجبائية للمحلّة، فقد اتسعت وظائفها و امتدت إلى تمثيل السلطة في مختلف مجالاتها، فمن الطبيعي أن يبرز دورها الردعي-الجبائي في مجالات سيطرت فيها القبائل المتمردة، و من ذلك كان الاقتران بين الردع و الجباية، فالامتثال للتكليف الضريبي هو معنى الخضوع و الولاء للسلطة، أمّا الرفض فمعناه التمرد و الخروج عن السلطة، و من ثمّ وجب إخضاعه.

و بمعنى آخر، تقوم السلطة عن طريق المحلّة بتنظيم مجالها و إحكام السيطرة على من يقع في مجال حكمها و تجديده ولاءه¹.

كثيرا ما تتأتى الضرائب و المجابي بطرق مختلفة، مثل المصادرات و الغنائم و الخطايا الجماعية، التي تسلّط على قرى و عروش بأكملها، و مثال ذلك ما قام به "باي" قسنطينة سنة 1818، أثناء قيادة محلته في مدينة "توقرت"، من حملة انتقامية على قبيلة "بني جلاب"، قطع فيها أكثر من مئتي نخلة، و فرض فيها غرامة مالية قدرّت بـ 10 آلاف ريال، و حملة أخرى سنة 1825 قامت بها محلّة تيطري، تمّ من خلالها حجز 120 من بين أعيان القبيلة، و أكثر من 10000 رأسًا من الإبل، قام ببيعها باي تيطري "مصطفى بومرزاق".

تعدّ الوظيفة الجبائية ذات بعد تعسفي-ردعي-إكراهي، إذا ما اقترنت بفرض ضرائب استثنائية، و هو ما قامت به كثير من المحال الدورية الجبائية، خاصة عند محاولة إخضاع المجموعات الراضية للخضوع المطلق، و التي قد تكون مرت بأزمات طبيعية أثّرت على إنتاجيتها، و هو ما يدفعها إلى التذمر من ثقل الضرائب.

¹ المرجع نفسه: ص.ص.137.138.

لقد كانت المحلة أداة أساسية في تثبيت هيمنة المركزي على الفروع، و منه هيمنة المدينة على الأرياف و القرى، بحكم نقل ما يُعتقد بأنّها فوائض من هنا إلى هناك، أي من الفروع إلى المركزي، و من هنا يمكن القول بأنّ المناطق الداخلية دفعت ثمن تلك الهيمنة أكثر من غيرها، في حين استفاد ما يسمى بالقبائل المخزنية من إعفاءات ضريبية نتيجة لولائها للسلطة المركزية¹.

لقد اكتسبت المحلّة نجاعتها من قوتها العددية و الحربية، بهدف إخضاع القبائل و المجموعات المحكومة و أثرت عليهم كذلك، من خلال تنظيمها و أشكالها الاستعراضية في خروجها و انتقالها و عسكريتها، و من خلال الرموز و الشعارات المستعملة و الموظفة، فخرجها كان يأخذ شكل احتفال كبير، يشارك فيه أفراد المجتمع و تضرب فيه الطبول و تعزف فيه الموسيقى و ترفع السناجق الخضراء كشعار للمحلة، لتضفي مسحة دينية على حركة عسكرية تشبه خرجات الأولياء و الزوايا، و يتصدر الباي أو السلطان هذا الموكب لتجديد حضوره أمام رعاياه، فتوظف المحلة بذلك البعد السياسي و الاقتصادي و الرمزي و الردعي، في سبيل أن تكون مؤسسة شاملة و كلية².

¹ المرجع نفسه: ص 138

² المرجع نفسه: ص 140

ثانيا: بقايا إكراهات المخيال المخزني:

لقد انتهجت السلطة العثمانية في الجزائر، سياسة كسب ولاءات محلية تمتاز بقدرات عسكرية، و معرفة بالمناطق الداخلية الريفية و سكانها، بهدف ما يمكن أن نطلق عليه التسيير بالوكالة، و لقد انضوى تحت لوائها ما يسمى بالقبائل المخزنية، التي قدّمت خدمات للسلطة العثمانية، وصفها المؤرخون بأنّها " دعمت " بسط السيطرة و الاخضاع لسكان التجمعات الريفية¹.

إنّ موقع قبائل المخزن ضمن الخريطة السكانية، يتمركز في الأرياف التي تمثل 95% من نسبة سكان الجزائر، فهي لا تصنف اجتماعيا ضمن فئة السكان الحضريين.

يشير "عمار بوحوش" إلى أنّ القبائل المخزنية تتحالف مع ذوي سلطة القرار، و تحظى بمهمة جمع الضرائب و المحافظة على الأمن مقابل إعفائها من دفع الضريبة، و ليس هذا فقط، بل تحتفظ بأراضيها و تنتفع بجمع الضرائب.

إنّ الضرائب المفروضة على ملكيات و مخرجات الأرياف، تمثل مصدراً مالياً رئيسياً للإدارة العثمانية، إلا أنّ هذه الضرائب ليس لها نظام قانوني، و إنّما تخضع لتقدير رجال المحلة و فرسان المخزن.

و من الامتيازات التي تحظى بها القبائل المخزنية، السماح لها باستغلال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التابعة للبايلك، و لا ينال المؤسسة المالية من عائداتها إلا الالتزامات المالية الشرعية كالزكاة و العشور فقط، و مقابل ذلك تعفى من باقي الضرائب المفروضة على باقي القبائل، كاللزمة و الغرامة و الحكور و الجبري و المؤونة و غيرها، كما تستفيد القبائل المخزنية نظير خدماتها

¹ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر للنشر و التوزيع، ط3، سنة 2012، الجزائر، ص.ص 115.114

من بعض الحقوق دون البقية، مثل العلاوات التي تمنح للانكشارية¹، كما تستفيد أيضا من جزء من المداخيل المحصّلة من طرف القبائل الأخرى، و قد يمتد الأمر إلى فرض ضرائب لحسابها الخاص، كضريبة العسّة نظير استفادة القبائل الأخرى من المراعي و الأسواق الواقعة في إقليم القبيلة.

و بالمحصّلة، فالقبائل المخزنية كانت تقوم بوظيفة جمع و إحصاء الالتزامات المالية الواقعة على أفراد المجتمع من سكان الأرياف، خاصة في الفترات الأخيرة من الوجود العثماني، و أضحت بذلك أحد مكونات المحلة التي تتوجه كل سنة إلى البايلاكات لتحصيل الضرائب خاصة من الأرياف، و لم تكن هذه العملية بالمستساغة دائما من طرف المكلفين، ما يؤدي إلى وصمهم بالمتنعين، و بالتالي يجري اخضاعهم عن طريق تدعيم قبائل المخزن لعناصر المحلة، تحت قيادة الباي و آغا المحلة، معتمدين في ذلك على ما يسمى بـ " الشواف "، و هم أعين الإدارة العثمانية داخل القبائل.

ثالثا: الممارسات الكولونيالية الاستبدادية و تشكيل معنى التهرب الضريبي النضالي

أخضع الاستعمار الفرنسي المجتمع الجزائري لعقوبة الغرامات الجماعية التي تُعدّ جزءاً من المنظومة القمعية التي تضمّنها قانون العقوبات الخاص بمن يُسمّون بالأهالي، حيث أضحت الغرامة الجماعية وسيلة طبيعية للقمع في حالة رفض الخضوع لأوامر السلطات الإدارية و تُطبّق في الحالتين التاليتين:

1- عند اقتراف جنحة جماعية من قبل أفراد القبيلة.

2- عند رفض القبيلة تحديد المتهم و القبض عليه و تسليمه للسلطات الإدارية أو القضائية التابعة للنظام الكولونيالي.

¹ دلدة الأرقش و آخرون: مرجع سابق، ص149.

أمّا قيمتها، فلم يحددها أي نصّ قانوني، فقد تُرك مجال تحديدها للحاكم العام وفق ما تقتضيه جسامة الفعل الموصوم بالجرمي.

و يُعدّ هذا الإجراء مخالفاً لأهمّ مبدأ من مبادئ السياسات العقابية الحديثة، و هو مبدأ شخصنة العقوبة أي عدم مؤاخذه البريء بجرم اقترفه مُذنب و لو كان أحد أفراد أسرته¹.

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ الغاية من تطبيق الغرامة الجماعية، هو تجريد القبائل من ثرواتها، و هو ما كان واضحاً بالنسبة لأفراد القبائل ضحية هذا الإجراء الضريبي.

فإن كانت مصادرة الممتلكات جراء عدم دفع الضرائب قد مكّنت السلطة الكولونيالية من تجريد الأهالي من الأرض، فإنّ الغرامة الجماعية سمحت لها بالاستيلاء على قدر هام من مدّخراتها النقدية كذلك، و لذلك كثيراً ما كانت هاتين العقوبتين متلازمتين.

و كمثل عن آثار الضريبة أو الغرامة الجماعية، تلك التي طُبِّقت عقب ثورة المقراني سنة 1871م، حيث عوقبت القبائل النائرة بمصادرة أراضيها و بغرامات سجّلت المعطيات الرقمية التاريخية بلوغها حوالي 70% من رأس المال الذي تملكه القبائل المستوطنة للمناطق التي كانت مسرحاً للمواجهة العسكرية، حيث أنّ الفلاحين اضطروا إلى بيع أراضيهم بأسعار منخفضة لتسديد الغرامة.

و قد نقلت المجلّة الإفريقية اتجاهات الفلاحين الذين وقعوا تحت وطأة العقوبة الجماعية، حيث أوردت تصريحاتهم كما يلي: "لقد نزعوا منّا اللحم و العظام، و هم يكسرون الآن عظامنا من أجل أن يأكلوا المخّ انظروا، خلال هذه السنة لا نقوم إلّا بالدفع، و مع ذلك فإنّ رؤساء من بني جلدتنا يُلحّون علينا أن ادفعوا، أن ادفعوا..."².

¹ رمضان بورغدة: مصادرة الأراض و الضرائب و الغرامات و أثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مقال بمجلة البحوث و الدراسات الانسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (354-370)، ص 362.

² المرجع نفسه: ص 363.

لقد دفع الثقل الضريبي لما بعد ثورة المقراني بقائد القطاع العسكري بسطيف، إلى القول بأنّها غرامة "مدمّرة"، حيث ضاعفت اثنا عشر مرة قيمة الضرائب السنوية التي يدفعها الأهالي.

لقد طبّقت الغرامة الجماعية أيضا على القبائل الجبلية التي اتّهمت بالمسؤولية عن حرائق الغابات، دون توفر الأدلة الكافية على ذلك، و استمر العمل بقانون الغرامات الجماعية حتى بدايات القرن العشرين، حيث أُسْتُنِد عليه في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية لمواجهة حالة انعدام الأمن التي لحقت بالمستوطنين، فكلّما كان أحد المستوطنين الأوروبيين ضحية جريمة أو جنحة و لم يتمّ تحديد هوية الجاني، تلجأ الإدارة إلى فرض غرامات جماعية على الدواوير المجاورة لمكان وقوع الجريمة.

لقد وجد المجتمع الجزائري نفسه منذ بدايات الاحتلال الكولونيالي، مُجْبَرًا على دفع التزامات ضريبية وُصِفَت بالمرهقة، حيث تضاعفت قيمتها ما بين 1847/1830 بـ 1548%، مقارنة بما كان سائدًا خلال المرحلة العثمانية، و تضاعف هذا الضغط الضريبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما تمّ تحميل الجميع مسؤولية قيام الثورات.

لم تكن جباية الضرائب تخضع للمنطق التشاركي، الذي يقوم على استرجاع الأموال المدفوعة ضريبة بطرق غير مباشرة، أي في شكل خدمات مختلفة، ففي الحالة الجزائرية كانت أغلب موارد الخزينة مصدرها الضرائب العربية، إلا أنّ نفقاتها ظلّت حكرًا على المستوطنين الأوروبيين.

و بالمحصّلة، يمكن القول بأنّ تطبيق الغرامات الجماعية و فرض الالتزامات الضريبية كان في مضمونه وسيلة عقابية تدخل في إطار استراتيجية حربية اقتصادية، تستهدف إفقار المجتمع الجزائري بغرض احتوائه و اخضاعه للإرادة الكولونيالية، في مقابل تحقيق حالة معيش مثالية لفئة المستوطنين بوصفهم أداة ضرورية لاستغلال المستعمرة¹.

¹ المرجع نفسه: ص.ص.362.364.

رابعاً: ممارسات دولة الاستقلال و تشكيل معنى التهرب الضريبي كفعل مناوئ للعصبة المهيمنة

إنّ الضريبة في الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، تظلم بدور رعاية و ضبط التفاوتات الاجتماعية القائمة، و المرتبطة بسياسة إعادة توزيع الثروة، و بتعبير آخر، تؤدي الضريبة وظيفة تثبيت نفس التراتب الاجتماعي و إعادة إنتاجه للمسافات الاجتماعية نفسها، التي تركزت بفعل عمليات توسيع القاعدة المادية للفئة المهيمنة .

إنّ البناء الضريبي المشكّل من طرف "العصبة المهيمنة"، حدّد آليات المساهمة في النفقات العامة للدولة بصفة إكراهية إلزامية، على المكلفين الخضوع و الامتثال لعناصر النسق الاقتصادي المعروف بالقوة، بما فيه النسق الضريبي، كما يوصم عدم الخضوع و الامتثال لمعايير النظام الضريبي بالجريمة التي تستلزم عقوبة، إلاّ أنّ كبار الوصّامين المهيمنين على القرار السياسي و أذرعته المالية يستفيدون من امتيازات و إعفاءات، يدّعون أنّ لها عوائد

على الاقتصاد الوطني، بغرض إنتاج القيمة المضافة و إعادة الاستثمار، لكن إفلات هاته العُصب من الرقابة، و في ظل غياب مؤسسات الدولة المنوطة بها هذه المهام، أكّدت عديد التقارير لمجلس المحاسبة أنّ هذه المؤسسات لم تُوظف تلك الإعفاءات في البرامج المنشودة بل حوّلتها إلى وجهة مجهولة، ما يضعها تحت طائلة التهرب الضريبي المحرّم.

إنّ فرض الضريبة من "المقاولة أو العصبة المهيمنة"، يسمح لها بالتحكم في اللعبة الاجتماعية، التي على أساسها تحاول توزيع رأس المال، بما يضمن مصالحها و دورها و مركزها الاجتماعي و المهيمن، و كفعل استراتيجي تحاول فرض قواعد اللعبة على الآخرين، من أجل السيطرة عليهم، فقد نجد السلطة تحتفظ لنفسها بامتياز الإعفاء الضريبي ، و تجبر الآخرين على تأديتها، و يقع فعل التهرب الضريبي في خانة ذلك السلوك الذي يرفض التنازل عن رأسمال معين، من خلال

مقاومة النظام الضريبي و بذلك يُعتبر المتهَرَّب خارج اللعبة التي شكّلتها العُصَب المهيمنة على السلطة و بالتالي، جريمة و مجرم.

إنّ الواقع الإمبريقي أظهر لنا، من خلال هذه الدراسة أنّ النظام الضريبي في الجزائر "مُشكَّل" و مَبْنِيٌّ في إطار النّسق السياسي"، و هذا ما خلّص إليه المفتّش الرئيسي للضرائب بولاية عنابة ضمن مقابلة معه إلى " أنّ النظام السياسي لا يسمح بوضع آليات المراقبة بدقة، لأنّه قد تتضرر عناصره، فقد تداخل السياسي مع المالي، و هما يشكّلان تناغما في هذه المنظومة سواءً السياسية أو الاقتصادية فالسياسي يخوض في المشاريع الضخمة و المالي يتدخل في القرارات التشريعية للدولة".

فالعُصَب السياسية متحالفة استراتيجيا مع العُصَب المالية، و هذه إشكالية سوسيوأنثروبولوجية و بنيوية و تاريخية، لطبيعة و ممارسات السلطة / الدولة في المجتمع الجزائري، و هذا ما يحيلنا إلى مصادرة نظرية "الإنبناء أو التشكيل لأنتوني غيدنز"، حول "جدلية البنية و الفعل" و التي مفادها أنّ الفرد كفاعل تُحدّد علاقته بالمجتمع، من خلال ممارسات مستمرة، بحيث يتشكّل كل من الفعل (التهرب الضريبي) و البناء (النظام الضريبي)، في ضوء هذه الممارسات، لا الفعل سابقُ البناء، و لا البناء سابقُ الفعل، فكلاهما متضمّن في الآخر، و تفسير العلاقة بين هذين المستويين هي نقطة الارتكاز في كيفية التَشكُّل البنائي للممارسات الاجتماعية و إعادة إنتاجها في الزمان و المكان.

إنّ السياسة الجبائية، بإبقائها لكثير من المداخليل و مصادر الثروة، خارج دائرة الاقتطاع الضريبي و بمغالاتها في منح خصوم و إعفاءات إزاء نشاطات معينة، أفضت إلى تحجيم المردودية المالية للضريبة و بالتالي أدّت إلى تعميق ظاهرة الفقر و تغذية ظواهر الإقصاء الاجتماعي و على رأسها البطالة .

إنّ محاولة فهم السياسة الجبائية لن يكتمل إلاّ ببحث موضوع الفاعلين، الذين يُسهمون في بلورة هذه السياسة التي تُمثّل مركزاً لتأثيرات و ضغوط مختلفة، و تكون نتاج تشابك عقلانيات تنتظم وفق تراتبية تتحكم فيها درجة قوة الفاعل، إنّنا هنا بصدد لعبة الفاعلين.

إنّ الضريبة بوصفها محوراً هاماً في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، انخرقت عن الأهداف التي رسمتها الأدبيات الكلاسيكية في شأنها، و فقدت عنصري الحيادية و العدالة، و أضحت أداة لدى الفئة المهيمنة تفرضها على من تشاء وفق قانون المصلحة الخاصة، ما يُفرز المجرّم المتهرّب ضريبياً.

و منه فجدلية بنية النظام الضريبي و فعل التهرب الضريبي المجرّم، تُسهم في إعادة إنتاج نفس معطيات الواقع بفئته المهيمنة و نظامه الضريبي المأزوم.

خامساً: محدّدات الفعل الضريبي المجرّم

● يعتمد النظام الضريبي الجزائري على الرسمية في المعاملة، كالفواتير و التصريحات المكتوبة و الميزانيات، وهي عناصر غريبة عن ثقافة المجتمع الجزائري، الذي لا تتمتع معظم فئاته بالمعرفة المناسبة لعناصر المعاملة الرسمية في هذا المجال، ما شكّل دافعا لتجنب المعاملات التي تنتج له ضريبة .

● إنّ ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع الجزائري، تدفع بالأفراد إلى الإحجام عن توكي القنوات الرسمية مع الإدارة الضريبية، و أنّ هذه الأخيرة بأسلوبها البيروقراطي غير الفعّال، تُشكّل عبئا نفسيا على المكلفين، و في هذا الصدد خلّص المفتش الرئيسي للضرائب بولاية عنابة، إلى أنّ الجزائري لا يقرأ، و أكثر من ذلك لقد فتحت إدارة الضرائب فضاء إلكترونيا يتضمّن كل المعلومات حول الضرائب و مختلف المصالح و المديریات، لكنّه بقي دون استغلال، و يعزى ذلك إلى فرضية الأمية بشكل عام و الأمية الضريبية بشكل خاص.

- إنّ هيمنة فكرة عدم شرعية السلطة الحاكمة، أعطى لفعل التهرب الضريبي صفة الشرعية و أسقط عنها كل أشكال الإدانة الرسمية (القانونية)، من قبيل أنّ غير الشرعي لا يحق له أن يفرض ما هو شرعي.
- محدودية التعامل مع المؤسسات المالية، و قد يرجع ذلك إلى أسباب ثقافية أو تاريخية أو دينية ما ينتج عنه صعوبة في رصد المسار المالي للأفراد.
- عدم ثقة الأفراد في السلطة الحاكمة، من حيث تصريف العائد من الضريبة و اقتناعهم بعدم الاستفادة منها، ما يُشكّل قطيعة مع الضريبة أو كل ما يمت لها بصلة.
- غياب الوعي الضريبي، و هو من أهم محددات التهرب الضريبي، و يقصد به مدى إدراك المكلف بمشروعية و أهمية دفع الضرائب للدولة، و يتمثل إدراك المشروعية في اعتقاد المكلف بأنّ الضرائب تؤخذ على أساس من العدل، و أما إدراك الأهمية فهو اعتقاده بأنّها تنفق في الصالح العام .
- إنّ المجتمع الجزائري مجتمع انقسامي غير متجانس إثنيا و ثقافيا، كما أن الفعل الدُولاتي التنموي ركّز على جهات و أهمل جهات أخرى، ليُضاف لها عدم عدالة توزيع الدخل القومي، حيث منح مناطق معينة و همّشَ أخرى، فأضحى المهتمّشون أكثر لجوءًا للاقتصاد الموازي و أكثر مناوئة للقانون و الاقتصاد الرسمي، و بالتالي أضحى التهرب الضريبي أداة لتحدي السلطة المركزية غير الشرعية و أذرعها السياسية و المالية.

خلاصة

تشير الأبحاث التاريخية إلى أن إجبارية الدفع الضريبي كانت ممارسة منذ عهد اليونان القديمة، و قدماء المصريين و الرومانيين، و لازمتها محاولات للتهرب الضريبي كاستراتيجية مقاومة، ما نتج عن ذلك حالة صراعية ممتدة بين السلطة الفارضة للإكراه الضريبي و المكلفين بها.

و لقد كشفت الأبحاث التاريخية أيضا عن حركات تمرد و ثورات في العالم كانت بدايتها رفض النظام الضريبي، و لازال التاريخ يذكرها إلى الآن، نذكر منها:

-مظاهرات بريطانيا سنة 1851 ضد النظام الضريبي الذي كان يفرض ضرائب وصفت بالغبية منها ضريبة الشمس أو الضوء و كانت تقدر على أساس عدد نوافذ العقارات¹.

-الثورة الفرنسية التي أدى إلى حدوثها عدة عوامل، كان أهمها في الجانب الاقتصادي حجم الإكراه الضريبي، لمحاولة صيانة النسق المالي المتأزم، حيث فُرضت ضرائب على العقارات و الرؤوس و ضريبة الملح المحتكر من الحكومة، و التي تفرض استهلاكه بأشكال معينة، و ما زاد من تأزم الوضع، طريقة تحصيل تلك الضرائب التي توكل إلى من يسمّوا بـ "الملتزمين"، الممارسين لسلطتهم بشيء من العنف الإكراهي، و جدير بالذكر أنّ الصراع الضريبي في فرنسا لا يزال ممتداً إلى اليوم بلافتات تحمل شعار "الموت للضرائب"².

و بالنتيجة، فالمقاومة الضريبية لا تتشكّل بدون معنى، و أنّ أهم العوامل المشكّلة لها هي الاعدالة الضريبية و الاجتماعية، حيث يعتقد المكلفون أنّ العائد من عملهم الشاق و المتعب من أجل تلبية الحاجات الفردية و الأسرية غير مكافئ، و مع ذلك يتم الاقتطاع منه من فئة مهيمنة تفتقد إلى الانفاق الرشيد و حسن تدبير المال العام، خاصة إذا كان هذا الاقتطاع من أجل رفاهية الآخر.

¹ عبد الرحيم العطري: العنف الضريبي وقود الثورة، موقع <https://www.trtarabi.com>، تاريخ التصفح 2020/07/18.

² باسم حسين الزيدي: لماذا تشعل الضرائب الثورات؟، مقال بشبكة النبا المعلوماتية، www.annabaa.org، تاريخ التصفح: 2020/09/27.

الفصل السادس:

التهرب الضريبي كفعل انعكاسي

تمهيد

إنّ التنظيمات الرسمية مهما كانت درجة تشكّلها دقيقة و صارمة، دائما ما تتخللها ثغرات تترك مجالا للمناورة، يستغله الفاعلون من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية، فسلوك الفاعل المناور في هذا المجال، يعبر عن اتجاهه نحو هذا التنظيم الرسمي، و يتكيف معه وفق تصوراته و بالتالي يساهم في إنتاج نظام اجتماعي معين، و منه المتهرب ضريبيا في تعبيره عن اتجاهه نحو الإدارة الضريبية و ما تمثله من نظام سلطوي، فقد لا يكتفي باستغلال الثغرات في منظومتها، بل يقوم باختراقها مباشرة أو بوسائل الغشّ و التمويه.

انطلاقا من أنّ الانعكاسية في المنظور الإثنومتودولوجي هي رصيد ذهني مشكّل يعكس فعلاً (ACTION)، و الذي بدوره يؤسس لهذا الرصيد و يشارك في تشكيله.

و بالتالي فالمتهربون من الضريبة يؤسسون لنظام اجتماعي يتوافقون في إطاره على جملة الاتجاهات و التمثلات نحو الضريبة و من يشكّلها، حيث يسعى المنخرط فيه إلى تبني القيم المشتركة، و اللغة المتداولة التي تعبر عن تصوراتهم لمختلف عناصر عملية التضريب، إلا أنّ "المشترك الاجتماعي و الثقافي" بين الأعضاء لا يمنع من أن يكون لكل عضو صورة خاصة عن ما يسمّى بفعل التهرب الضريبي.

و وفق المعطى الإثنومتودولوجي، فالعضو داخل النظام الاجتماعي للمتهربين من الضريبة يؤسس لذات الفعل بشكل انعكاسي، فباخراطه في المنظومة الاقتصادية الجزائية، و باحتدام مختلف العوامل التي تحفز تهربه الضريبي، يجد نفسه مدفوعا للانخراط في العالم الاجتماعي للمتهربين من الضريبة، و هو بذات اللحظة يشارك مشاركة نشيطة في تأسيسه.

و فيما يلي نحاول عرض أهم استراتيجيات التهرب الضريبي، مع قراءة نقدية لمضمون العقوبة الضريبية و من المستفيد من النظام الضريبي المشكّل.

أولاً: استراتيجيات التهرب الضريبي المجرّم

يتجسد التهرب الضريبي حسب " ج.ج. نافر J.J.NEVER"، بمجرد إخفاء جزء من الضريبة المستحقة الدفع أو تضخيم الأعباء و هو بذلك سلوك أو تصرف إجرامي¹، أمّا "كاميل روزيه K.ROSIER" فيرى أنّ التهرب الضريبي يشمل "جميع العقود القانونية و التدابير و التنظيمات و كل الحركات المادية و العمليات المحاسبية التي يلجأ إليها المكلف أو غيره للتقليل من تطبيق الضرائب و المساهمات"².

و من ثمّ فالتهرب الضريبي هو التخلص من عبء الضريبة، بإتباع طرق و أساليب مخالفة للقانون الجبائي سمّاها النظام الضريبي الجزائري بالتدليسية، في إشارة منه إلى الأعمال التي يعتبرها ممارسة احتيالية تؤسّس للتهرب الضريبي، يقوم بها المكلف عن طريق استعمال تقنيات مختلفة، بهدف إيهام الإدارة الضريبية بالتقليل من الدخل أو الأرباح أو حجم الأعمال، و بالتالي التخلص من الأعباء الضريبية، و تتجلى تلك الأفعال في التخفيض من قيمة الموارد أو تضخيم النفقات و هذا ما يسمى بالتهرب عن طريق عمليات محاسبية فضلا عن أخرى مادية و قانونية.

1- التحايل المحاسبي

إنّ التشريعات الضريبية تجبر المكلف على القيام بعمليات محاسبية كاملة و شاملة، يلزم بموجبها على تقديم التصريحات و الوثائق المتعلقة بنتائج نشاطه، لكل سنة مالية لمصلحة الضرائب وفقا للقانون و يأخذ أي فعل صفة التهرب الضريبي عندما يسلك الفاعل طريق التحايل المحاسبي، و هذا بتقديمه تقريرا أو إقرارا ضريبيا، استنادًا إلى دفاتر وسجلات و حسابات مخالفة للحقيقة.

¹ مبروكة حجار: محاضرات في القانون الجبائي ، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ص23

² المرجع نفسه:ص23.

1-1-تضخيم التكاليف

إن الفئة المشكّلة للقانون الضريبي الجزائري، قد منحت الحق للمكلف بأن يقوم بخصم الأعباء و التكاليف من الربح الجبائي، شرط أن تكون هذه الأعباء متعلقة بنشاط المؤسسة و مرفقة بمبررات و وثائق رسمية، و أن تكون في إطار الحدود التي رسمها القانون حتى لا يبالغ فيها¹.

و في هذا المجال نصت المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة: " يقصد بالأعمال التدليسية خاصة، تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طلب الحصول إمّا على تخفيض أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة، و إمّا الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين"، ويقصد بها أيضا: "القيام بتقييد أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيح أو وهمي في دفتر اليومية و دفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 09 و 10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محلها"².

و قد نصت أيضا المادة 533 من قانون الضرائب غير المباشرة، على أنه: "تعتبر طرقا احتيالية تقديم الأوراق المزورة أو غير الصحيحة كدعم للطلبات التي ترمي إلى الحصول، إمّا على تخفيض الضرائب أو الرسوم أو الإعفاء منها أو استرجاعها، أو الاستفادة من المنافع الجبائية المقررة لصالح بعض الفئات من المكلفين بالضريبة"³.

كما نصّت المادة 118 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على ما يلي: "تعتبر أعمالا تدليسية على وجه الخصوص، تقديم وثائق خاطئة أو غير صحيحة إثباتا لطلبات ترمي إلى الحصول

¹ حسينة بلعوجة: مرجع سابق، ص 226.

² المادة 193 من الأمر رقم 76-101، المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية، عدد 102، الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1976.

³ المادة 533 من الأمر 76-104، المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة.

إمّا على تخفيض أو تخفيف أو مخالصة أو استرجاع الرسم على القيمة المضافة، و إمّا الاستفادة من المزايا الجبائية المنصوص عليها لفائدة بعض الفئات من المدينين بالضريبة"¹.

ولقد ثبت بالمعايشة الميدانية ضمن العالم الاجتماعي للمتهرين من الضريبة، أنماط واستراتيجيات مختلفة للتهرب الضريبي ومن أمثلتها :

- تسجيل تكاليف باسم المؤسسة، و هي في الواقع تستعمل لأغراض شخصية من طرف المسيرين كتكاليف الصيانة أو إصلاح السيارات، أو دفع أجرة عاملة التنظيف بالمنزل الشخصي و غيرها.
- تضخيم تكاليف الإشهار قصد التخفيض قدر المستطاع من الربح الخاضع للضريبة.
- دفع أجور باهضة لموظفين لا يقومون حقيقة بأي نشاط يتناسب مع أجورهم.
- وقد يقتضي الأمر شراء بعض الفواتير وضمّها في ملف تضخيم الأعباء، لإقناع الإدارة الضريبية بأن مبلغ الصفقة المحصل عليها قد تقلص، وبالتالي حجم فائدة أقل و منه الضريبة على هذه الفائدة أقل.

1-2- تخفيض الإيرادات

إنّ عملية تخفيض الإيرادات تعدّ من بين الأنماط الأكثر شيوعاً ضمن الممارسة الموسومة بالتهريبية، و تتم من خلال تخفيض المكلف لوعاء الضريبة، و هذه الطريقة لا يمكن أن يقوم بها إلا الملمزمين بمسك سجلات محاسبية، و يتجسد في عدم التصريح بالمداخيل أصلاً أو التقليل منها، من حيث احتواء التصريح على إيرادات بسيطة أو ذات أرقام مشوّهة لا تعطي صورة حقيقية عن الأرباح².

¹ المادة 118 من الأمر رقم 79-102، المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الرسم على رقم الأعمال، الجريدة الرسمية، عدد 103، سنة 1976.

² حسينة بلعوجة: مرجع سابق، ص 227.

و لقد اعتبرت المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة هذه الممارسة بالتدليسية: "يقصد بالأعمال التدليسية خاصة إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين بها و خاصة المبيعات بدون فوترة"¹.
وعزّزت المادة 118 من قانون الرسوم على الأعمال في فقرتها الأولى هذا المعنى، و أضافت في فقرتها الرابعة: "تعتبر أعمالا تدليسية، الإغفال عن التصريح بمدخيل المنقولات أو رقم الأعمال أو التصريح الناقص بها عن قصد"².

وقد لاحظنا من خلال المعاشية ضمن العالم الاجتماعي للمتهرين من الضريبة أنّ من بين أساليب تخفيض الإيرادات وبالتالي تخفيض الضريبة ما يلي:
- بيع المكلف منتجات مؤسسته دون فوترة، تفاديا لتقييد بعض المبيعات محاسبياً نهائياً، أو تقييدها بضمن أقل من ثمنها الحقيقي، بعد الاتفاق المبرم مع الزبون، أو بالإفراط في التخفيضات التجارية له أو تسجيل العودة الوهمية للمنتجات.
- تخفيض قيمة التصريح السنوي أو الثلاثي الشهري للإدارة الضريبية.

2- التحايل المادي

و يكون عند تغيير المكلف واقعة مادية بطريقة تخالف النصوص القانونية، و قد يكون بإخفائه كل المنتجات الخاضعة للضريبة أو بعضها عن مراقبة أعوان المراقبة الجبائية، و قد يكون الإخفاء جزئياً يؤدي فقط إلى التقليل من عبء الضريبة، أو كلياً يجعل المكلف يتهرب من الضريبة كاملة.

¹ المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

² المادة 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

2-1- الإخفاء المادي الجزئي

و يتمثل في إعلان المكلف عن المادة الخاضعة للضريبة بقيمة أقل من القيمة الحقيقية لها، تهرباً من دفعها جزئياً، كأن يقوم بإخفاء جزء من أملاكه أو جزء من المخزونات الخاضعة للضريبة، ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق الموازية، و من أهم صوره ممارسة نشاطات خفية عن الإدارة الضريبية إلى جانب النشاط الرئيسي.

ومن بين الاستراتيجيات التي وقفنا عليها من خلال انخراطنا في العالم الاجتماعي للمتهربين من الضريبة، والممارسة من طرف بعض تجار الجملة للمواد التجميلية والمالكين لمخلات تجارية ذات مساحات كبيرة تسمح لهم بتجزئة المحل إلى جزئين، جزء مفتوح للعمامة وجزء آخر لا يخضع للقانون التجاري أو الضريبي ولا يُلجأُ إلا ذوي العلاقات الخاصة من تجار التجزئة، حتى يكون في مأمن من فرق المراقبة والتفتيش الفجائية.

2-2- الإخفاء المادي الكلي

و يتمثل في إخفاء المكلف للمادة الخاضعة للضريبة كلياً، قصد التخلص نهائياً من دفع ضريبة من الضرائب المباشرة، كأن يقوم بالامتناع عن تقديم إقرار بمداخيله طبقاً للنصوص القانونية¹. و في هذا الصدد، عبّر النص القانوني عن هذا النمط من التهرب في مادته 314 من قانون الطابع بأن: " كل من نقص أو حاول الإنقاص كلياً أو جزئياً من وعاء الضريبة و تصفية أو دفع الضرائب أو الرسوم المترتبة عليه باستعماله وسائل الغش، تطبق عليه غرامة جزائية تتراوح بين 5000 دج و 20000 دج و سجن من عام واحد (01) إلى خمسة (05) أعوام أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط"²، و كذلك في المادة 118 من قانون الرسوم على رقم الأعمال في مادته الخامسة 05: "تعتبر أعمالاً تدليسية على وجه الخصوص، سعي المكلف بالضريبة إلى تنظيم عجزه

¹ حسينة بلعوجة: مرجع سابق، ص 228.

² المادة 34 من الأمر 103-76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الطابع، الجريدة الرسمية، عدد 103، الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 1976.

عن الوفاء أو الحيلولة دون تحصيل أي ضريبة أو رسم هو مدين بها و ذلك بواسطة طرق أخرى"¹، إنّ هذا النمط من التهرب يؤسّس بشكل أساسي ما يسمى بالسوق الموازية.

لقد وقفنا في ممارستنا لنشاطنا التجاري على استراتيجيات كرسّتها المنظومة الاقتصادية بصفة أساسية فالهدف الاجتماعي من سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة لبعض ما يسمى بالمواد الأساسية فرض على هذه المواد تسقيف أسعارها، وبالتالي تحديد هامش ربح ضئيل مقارنة بالكتلة النقدية التي تقابل هذه المنتوجات، ومثال ذلك مادة السميد في المطاحن الحكومية كان سعر الـ 50 كيلوغرام 96000 دينار جزائري في حين أنّ تسقيف سعرها كان 1000 دينار جزائري، أي هامش ربح 40 دينار جزائري، أمّا في المطاحن الخاصة فيتجاوز سعر السميد 1300 دينار جزائري ما يضطر التاجر إلى بيعه دون عرضه في أوقات الدوام الإدارية، لتفادي عمليات المراقبة التي تكون في أوقات دوام العمل الحكومية .

3- التحايل القانوني

يعدّ هذا النمط من التحايل الأكثر تنظيمًا، و يتمثل في خلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية، و هذا باستغلال الثغرات الموجودة في النص القانوني للتخلص من الضريبة و هو في شكلين:

3-1- تكييف الحالات القانونية

يقوم المكلف في هذه الحالة بتحويل وضعية قانونية لمنتج خاضع لضريبة معينة، إلى وضعية أخرى تكون معفاة منها أو خاضعة لاقتطاع أقل²، و يتواجد هذا النمط من التهرب خاصة في المعاملات الجمركية، حيث يقوم المستورد بتصنيف منتج من وضعية اقتطاع معين إلى حالة أخرى

¹ المادة 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

² حسينة بلعوجة: مرجع سابق، ص 229.

ذات اقتطاع أقل، كما بَيَّنَّ أن يكون المنتج مُصنَّع نهائي (Final product) أو نصف مُصنَّع (Semi finished product).

3-2- الاعتماد على العمليات الوهمية

و تتمثل خاصة في استعمال وثائق و فواتير مزيفة أو صورية، كأن يمارس المكلف نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا مستعملًا سجلًا تجاريًا لشخصٍ متوفٍ أو عدم الأهلية القانونية بالمفهوم القانوني، أو أن يقدم المكلف وثائق لعمليات وهمية ترم مع مؤسسات حقيقية، ليسترجع مبالغ الرسوم على القيمة المضافة على الأرباح الخاضعة للضريبة الموجودة في الفواتير الوهمية.

4- التملص الكلي أو الجزئي من أداء الضريبة

و يتمثل في امتناع المكلف عن أداء الدين الواجب عليه اتجاه إدارة الضرائب، أو يقوم بدفع جزء من هذه الديون بعد حصوله على تسهيلات في الدفع من دون أن يكمل دفع الجزء الآخر، و يسجل هذا النمط من التهرب في الإدارة الضريبية الجزائرية تحت مسمى ما يوهم بإعساره، و في إشارة لهذا النمط من التهرب قررت المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة أن: "تعتبر طرقا احتيالية : كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب و الرسوم كما هو مبين في التصريحات المودعة"¹.

قد يرجع تفسير سبب ارتفاع عدد القضايا أو انخفاضها، إلى الإجراءات البيروقراطية للإدارة الضريبية، فحسب ما صرَّح به المفتش الرئيسي للضرائب بولاية عنابة خلال المقابلة الشخصية، فالإدارة تحجم قدر الإمكان عن إجراءات التقاضي، على اعتبار أنّ المكلف إنسان لا بد من إعطائه الوقت الكافي لتسوية وضعيته، التي قد تمتد إلى عدة سنوات ، فليس من مصلحة الإدارة الجبائية غلق

¹ المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

مصدر من مصادر تمويلها، كما أنّ تحويل الملفات إلى العدالة يتسم بالتعقيد الإجرائي و البيروقراطي، فالملفات التي لا تستوفي شروطاً و آجالاً معينة لا يمكن أن تمر إلى العدالة، و من أمثلة ذلك أن يكون حجم التهرب الضريبي للمكلف يتجاوز سقفاً معيناً حتى يعدّه المفتش الضريبي، تهرباً واجب المعالجة القضائية.

كما قد يصادف تراكم الملفات جراء الإجراءات الإدارية، تفاقم عدد القضايا المعالجة في سنة معينة بالنسبة لما قبلها أو بعدها.

إنّ جميع أنماط التهرب الضريبي تختزلها الإدارة الضريبية في نمطين اثنين:

4-1- تنظيم ما يوهم بإعساره

و هو امتناع المكلف عن دفع الضريبة كلّها أو جزء منها بعد أن صاغتها الإدارة الضريبية و أوقفتها على مستوى التحصيل.

4-2- إخفاء رقم الأعمال و الإخلال بالواجبات الجبائية

و يشمل هذا النمط مجموعة من عمليات التهرب المتعلقة أساساً بالتصريح، من حيث دقته و آجاله سواءً كان التصريح بالمداخيل أو الأرباح، أو التصريح بوضعية جبائية لمنتج أو سلعة ما. يمكن من خلال هذين النمطين اللذين اختزلا استراتيجيات التهرب الضريبي استنتاج أنّ الذي شكّل النظام الضريبي لم يحصر جميع أنواع و طرق التهرب الضريبي، و إنّما ترك لأعوان الإدارة الجبائية السلطة التقديرية لاستنتاجها و تكيفها، و هو ما يعدّ أسلوباً تقليدياً في التسيير، ذاك الذي لا يَحْتَكِم إلى النصوص التعاقدية و إنّما إلى اعتبارية و انتقائية في إصدار الأحكام و وصم السلوك، ما يسمح بغياب فئات اجتماعية ذات تأثير على القرار الإداري في مؤسسة الضرائب، و في مؤسسات سيادية أخرى، عن المساءلة و المحاسبة.

لقد كشفت لنا الزيارة الاستطلاعية إلى الإدارة الضريبية أنّ المعطيات الرقمية حول التهرب و الغش الضريبي المسجل لدى الإدارة الضريبية و المحاكم القضائية، تكشف عن غياب فئات و أنماط تهرب، ذات علاقة بالعمليات و القطاعات الاقتصادية الكبرى، فلا تتجاوز الفئات المسجلة

في مجملها التجار و المقاولين و هو ما يكشف عن عدم عدالة النظام الضريبي، فالسلطة الحاكمة قد زاوجت بين ما هو سياسي و ما هو مالي و انعكس ذلك على النظام الضريبي المشكّل، فآليات المراقبة مثلا لا تنال من ذوي العلاقة بالسياسة أو المال و هذا ما ذهب إليه المفتش الرئيسي للضرائب، فالسياسي أصبح من ذوي المال، و رجال المال أضحوا يتدخلون في السياسة و مختلف التشريعات، ما أفرز حصناً تشريعياً للعُصبة المهيمنة مع تجريم الآخر.

ثانيا: قراءة سوسيونسقية للعقوبة الضريبية

إننا نعي جيداً، و نتبنى المصادرة التي مفادها أنّ: "النظام الضريبي نسق"، يتضمن مجموعة من البنيات الفكرية و الذهنية، المحددة لاستراتيجيات "العُصَب" المهيمنة على الحقل الاجتماعي الجزائري، و من ثمّ تتضح هويتهم من خلال أنماط تشريعاتهم القانونية، التي تُستعمل إما كأدوات لإخضاع الآخر و الهيمنة عليه، أو النأي بالعُصبة (العُصَب) من أي مساءلة أو عقوبة في إطار الاستحقاق القضائي العادل.

لذا تتجلى لنا مسألة مدى حيادية العقوبة الضريبية في المجتمع الجزائري، و في هذا الصدد كشفت الكثير من الأدبيات النسقية، حول مدى حيادية العقوبة الضريبية في إطار علم الاجتماع المعاصر، أنّ نسق قانون العقوبات يتم تشكيله وفق مصالح الفئات المهيمنة، و أنّ عبء العقوبة الضريبية يقع دوماً على عاتق الفئات الأخرى من المجتمع، أي تلك التي تبعد من حيث المسافة الاجتماعية عن الفئات العليا في هرم التراتب الاجتماعي، الذي تُشكّله و ترسمه و تعيد إنتاجه الأقليات الفئوية المهيمنة على الموارد المادية و الرمزية للمجتمع.

إنّ الدراسة النسقية للقانون و التشريع العقابي من شأنه أن يكشف المضامين الأيديولوجية والأهداف المتوخاة منه، و الثقافة التي أنتجته و إلى أي مصلحة ينتهي، و منه فقانون الضرائب يكشف بجلاء عن الفئة التي شكّلته و بالتالي المستفيد منه، و بعبارة أخرى فالنظام الضريبي الجزائري المشكّل يعكس صورة و شخصية و هوية و حجم مصالح الفئة

أو المقابولة التي أصدرته، فالنظام الضريبي كغيره من الأنظمة القانونية مرتبط بالصراع الاجتماعي و الهيمنة، فالفئة المهيمنة تحاول عن طريق الرأسمال الاجتماعي المتمثل في العلاقات و الموارد الكمية أو الكيفية، و التي يمكن أن تستخدم بطريقة استراتيجية للحصول على مزايا و موارد أخرى- اقتصادية على وجه الخصوص- و بالتالي خلق و ترسيخ مزايا اجتماعية أخرى للفاعلين، منها وضع و شرعنة قواعد اللعبة الاجتماعية الخاصة بالنسق الاقتصادي و منه النظام الضريبي، بما يخدم مصالحها و يثبط نمو الفئات الأخرى، فهي لا تسمح بتبلور فئة اجتماعية لا تسيطر عليها¹.

كثيراً ما يُدرج المتهرب ضريبياً بعدم عدالة النظام الضريبي، الذي يرتبط بمصالح العُصب المهيمنة التي تحتكر سلطة فرض القانون و اللعب بين ثغراته المقصودة (المبنيّة و المشكّلة عمداً) بين ما هو شرعي و ما هو تهرّب، و التي تحصّن نفسها بمقتضى هذا القانون المشكّل، و تُمارس بمقتضاه أيضاً نوع من الإكراه و التعسف في حق الفئات الأخرى².

إنّ النظام الضريبي الجزائري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل النظام الاقتصادي المبني على الربح و الذي يفتقد لميكانيزمات و معايير الاقتصاد الحقيقي، ما ساهم في تشكيل الاقتصاد الموازي، الذي يعتبر التهرب الضريبي أحد عناصر تمويله الرئيسة.

إنّ الإصلاح الضريبي المسوّق منذ سنة 1992، بهدف التكيف مع إصلاحات النظام الاقتصادي المزعومة حافظ في جوهره على ميكانيزمات النمط الربعي، حيث قام بتجميع بعض أشكال الضرائب في ضريبة واحدة، مع اعتماد بعض الإعفاءات التي تخصّ فئات محدودة مرتبطة بالعُصب المهيمنة على السلطة.

¹ علي سموك: مرجع سابق.

² Marc Leroy :**La sociologie fiscale**, article publié au site socio-logos, www.journals.openedition.org , date d'entrée au site 10/01/2019.

إنّ جوهر النظام الضريبي الجزائري، إنّما يَنَم عن عدم حياديته في سبيل تحقيق وظائفه الاقتصادية و الاجتماعية، فقد أجمع الباحثون و الدارسون لميدان الضريبة، بأنّ أهم أهداف فرض الضريبة هو تحقيق عدالة التوزيع من خلال الضرائب المتصاعدة، إلّا أنّه من خلال ملاحظة إفرزات تطبيقه على مدى ثلاثة عقود، نجد أنّ المستفيد من هذه المنظومة الضريبية هي الفئة ذات العلاقة بالسلطة المالية، من خلال حجم الثروة الذي تزايد بشكل متسارع و بأرقام تعادل اقتصاديات بعض الدول، خصوصًا عندما نعلم بأنّ النظام الضريبي الجزائري يمنح امتيازات و إعفاءات ضريبية للمستثمرين في مجالات لا يستطيع القيام بها إلا ذوي سلطة المال، و في مقابل هذه الفئة نجد من إفرزات النظام الضريبي أنّه قد عمل على إزالة ففة تتمثل فيما يسمى بالطبقة المتوسطة، التي لم تستطع التكيف مع القانون الضريبي المصاغ منذ سنة 1992، و بالتالي فإنّ كل ملامح هذه الطبقة بدأت تزول و تتحول إلى طبقة هشّة كما تؤكّد على ذلك الكثير من المؤشّرات.

إنّ القانون الضريبي هو عنصر أساسي من عناصر النظام الضريبي المشكّل، له أساليبه في التجريم، فمن خلال المقابلة الشخصية مع رئيس مكتب المنازعات، أفصح عن إجراء مفاده أنّه بعد إجراءات بيروقراطية تخص كل من المتخلّف عن دفع الضريبة و غير المصرّح بالمداخيل، توصمه الإدارة بالمتملّص و المتهرّب ضريبياً، و توقع عليه عقوبة مالية تقدر ب 25% من حجم التهرّب بالنسبة للمتخلّف عن دفعها، و 100% بالنسبة لعدم التصريح بالمداخيل، و يوضع في "قائمة الغشاشين الوطنية **Fichier National des Fraudeurs**" - على حدّ قوله-، حتى قبل أن يصدر عليه حكم قضائي وهذا ما يُخالف ما ورد في الأدبيات القانونية و السوسيوإجرامية، من أنّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته و هذا بحكم قضائي و ليس إداري، و أنّ المجرم لا يكون مجرمًا إلا إذا حكم عليه القضاء بالإدانة.

الخلاصة

إنّ أبرز ما يمكن استخلاصه، أنّ "النظام الضريبي الجزائري" شكّل بمنطق "الاقتصاد الريعي" الذي هو عملية تجميع الثروة بدون خاصية خلق القيمة المضافة ، فهو ليس ذلك النظام الذي يهدف في جوهره لإقامة العدالة التوزيعية، و إعادة توزيع الثروة، أو لإقامة العلاقة التعاقدية بين الأفراد و السلطة/الدولة، و إنّما هو تجميع للثروة من الفئات الاجتماعية الدنيا، و تحويلها بحجة توجيه الاستثمارات إلى فئات ذات علاقة بالسلطة المالية مع الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، فالفئات المهيمنة على سلطة القرار الاقتصادي، تتهرب ضريبيا تحت مسمى الإعفاء الضريبي.

تحيلنا المقاربة الإثنومثودولوجية عن طريق مفهوم الانعكاسية إلى أنّ المتهرب من الضريبة فرض عليه سياق وضعية اقتصادية معينة كانت كفيلا بإنتاجه، و بتهربه من الضريبة شارك في تأسيس عالم اجتماعي وُصم بالمتهربين من الضريبة، له قيمه و منطق و معانيه المشتركة بين أعضائه.

الفصل السابع:

العالم الاجتماعي للمتحررين
من الضريبة .. التأويل و دلالات
المعنى

ثنائية الشكل و المضمون

تمهيد

يعتقد "ميشال فوكو" أنّ أهم خاصية تميّز التأويل المعاصر هي لا نهائيته و عدم اكتماله و لا يعني عدم الاكتمال هنا أنّ التأويل ينصب على مادة صعبة المنال و عسيرة على الفهم و إنّما بالأولى أنّه لا ينصب على أي شيء، إذا لم يكن في استطاعة التأويل أن يكتمل لعدم وجود ما يؤوّل، فليس هناك درجة صفر للتأويل و كل علامة لا تشكّل في ذاتها الشيء الذي يعرض نفسه للتأويل، و إنّما هي تأويل العلامات الأخرى .. فمهما تراجعنا تقهقرًا فلا نجد إلاّ تأويلا وكذا لا وجود للمُحال إليه.. و كل محال إليه يُحيلُ.. أي يدل و يعني.¹

من جهته يفسّر "رولان بارث **ROLAND BARTHES**" كيفية اشتغال ثنائية الشكل و المضمون، فهو يقدر بأنّ هذه الثنائية متولّدة عن إحدى التصنيفات الأولى للبلاغة الكلاسيكية التي كانت تقابل بين الشيء و اللفظ و اللفظ على الشيء (أو المادة البرهانية للخطاب) كان يتوقف البحث عمّا كان بالإمكان قوله عن الموضوع، و على اللفظ كانت تتوقف العبارة (أو تحويل تلك المادة إلى شكل لفظي)، تلك العبارة هي ما كانت تشكّل ما نطلق عليه أسلوباً.

في أدب المدلولات تكون العلاقة بين المضمون و الشكل علاقة فينومينولوجية، إذ من المفروض أن يكون شكل مظهر المضمون و لباسه، مثلما يكون المضمون حقيقة الشكل، أو بالعبارة المعروفة: إنّ العلاقة بين الشكل و المضمون تعاش كعلاقة تعبيرية.²

تُفرّق المقاربة الإثنوميتودولوجية بين التفسيرات التي يعطيها الأفراد لنشاطهم في الحياة اليومية و التفسيرات الإمبريقية التي يعطيها علماء اجتماع المدارس الكلاسيكية.

¹ عبد السلام بنعبد العالي: مرجع سابق، ص 105

² المرجع نفسه: ص 106

و تأسيسًا على الموقف الإستمولوجي و الاستراتيجية المنهجية ذات العلاقة بالعمل البحثي الإثنوميتودولوجي، حيث وجدنا في تقنية المشاركة في حياة الجماعة الاجتماعية الوسيلة المثلى لرصد مختلف التفاعلات في سياقها الواقعي و عوامل تشكيله، و صوره الذهنية و آليات إدراكه من المنخرطين فيه¹.

و عليه، تبدو لنا المقاربة الإثنوميتودولوجية من الناحية الإجرائية عبارة عن جملة الوسائل التي تمتلكها جماعة اجتماعية من أجل تشكيل تمثّلها حول عالمها الاجتماعي و سيرورات بناء الواقع المرتبط به، و بناءً عليه يجد الإثنوميتودولوجي نفسه مدفوعًا إلى إعمال "منهج الملاحظة" و شبكاتها التقنية التي تجعل منه ملاحظًا و منخرطًا، حتى يتسنى له الرصد الواعي لتشكيلات الواقع بأبنيته المرئية و غير المرئية على شاكلة: "الصور الذهنية و المعايير المرتبطة بها، و الأدوار و الاتجاهات"² التي تستدعي تأويلًا يرتكن إلى مسارات الفهم الذي يستدعي بدوره إعمال الخيال السوسولوجي بغرض النفاذ إلى الأنساق الخفية للمقول و اللامقول الذي يحوزه النظام الرمزي في المجتمع الجزائري".

و بالمحصلة، نُقدّر " أنطولوجيًا و إستمولوجيًا" أنّ الإحاطة الخيالية في إطار "سوسولوجيا المداعبة" لـ "مافيزيولي"، تمكّن من تفكيك المعرفة المشتركة المشكّلة في إطار التفاعلات اليومية للأفراد المكلفين ضربيًا عمومًا و الموصومين منهم بالمجرمين خصوصًا، في إطار قانون العقوبات المنجز في حقهم من مقابلة سياسية شرّعت قانونًا، تمّ تأسيسه على استراتيجية مصلحية تنتهي حصيلتها للمقابلة نفسها.

¹ Aktouf Omar : Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations, une introduction à la démarche classique et une critique, les presses de l'université du Québec, Montréal, 1987, p148.

² فالنتينا غراسي: مدخل إلى علم اجتماع الخيال، نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة محمد عبد النور و سعود المولى، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، قطر، 2018، ص 83.

أولاً: نسق العلاقات الضريبية المأزومة

يذهب كل من "جمال فزة و حسن أحجيج" إلى أنّ الملاحظة بالمشاركة منهج كفي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث الميداني، و يهدف إلى مساعدة الباحثين على معرفة رؤى العالم الاجتماعي الخاص بالظاهرة المدروسة، لذلك يسعى الباحث الكيفي إلى معرفة طبيعة هذه الرؤى و التمثلات و فهم كيفية ترابطها فيما بينها، و يشمل منهج الملاحظة بالمشاركة الملاحظة و المقابلة و البحث عن الوثائق الرسمية و المذكرات الشخصية، ذلك أنّ هدف الباحث الميداني بالنهاية هو فهم كيفية اشتغال الثقافات و المجتمعات التي يدرسها، أي إدراك كيف يبدو العالم للأفراد الذين يشكّلونه¹.

إنّ أول من وضع منهج الملاحظة بالمشاركة هم الأنثروبولوجيون، و إن كان يُستخدم كثيراً بين علماء الاجتماع و علم النفس الاجتماعي، و هو منهج مادته الأولية نسق اجتماعي واحد يتسم بقدرته على المحافظة على نفسه، و قد يكون هذا النسق مجتمعاً محلياً صغيراً له ثقافته الخاصة أو مجتمعاً عاماً كبيراً، أو عصابة أو زمرة أو تنظيمًا أو مؤسسة و غيرها، و في كلّ حالة من تلك الحالات يكون التركيز على فردية النسق أو كليته و الطرق التي يحافظ بها على ذاته².

يعتمد هذا المنهج بالأساس على وصف الفرد أو النسق في فرديته بوصفه نسقاً من القواعد أو الأهداف أو القيم أو التقنيات أو آليات المحافظة على الحدود أو آليات اختراقها، أو إجراءات التنشئة الاجتماعية أو إجراءات اتخاذ القرار، و أولى خطوات هذا المنهج هي اختراق النسق و تعلم الأدوار و المشاركة في الأعمال الروتينية المعتادة فيه، فيتحول الباحث إلى صورة مشابهة للنسق من حيث ردود الفعل و الشعور و التفكير، بهدف الكشف عن المعارف و السلوكيات و الجوانب

¹ احسن أحجيج و جمال فزة: مرجع سابق، ص142.

² علي زيدان خلف: قراءة في تطور مناهج البحث الأنثروبولوجية، مقال بمجلة كلية التربية، علم الانسان، العدد الثاني، الجامعة المستنصرية، 2009، ص1046.

الرمزية ذات الجذور الثقافية عند الأفراد، و التي يمكن أن تكون أساسًا لوضع مفاهيم تفسيرية صحيحة علميًا.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز المعطى السياقي (السياق) الذي يتم فيه جمع المعطيات ففي هذا النوع من البحوث الميدانية لا يمكن الفصل بين معطيات الدراسة عن الوضعية الخاصة و الظروف المحيطة التي تم جمعها فيها، ما يضطر الباحث الميداني إلى ربط الوقائع التي يلاحظها بالخصائص النوعية "للخلفية" التي ظهرت فيها هذه الوقائع، و هي خلفية مرتبطة بالأحداث التاريخية و الثقافية الطارئة¹.

1-تقرير الزيارة الميدانية يومي 10-11/02/2021

في أول جولة ميدانية إلى مديرية الضرائب بتاريخ 2021/02/10، على الساعة 11h30 (كعضو فاعل ضمن العالم الاجتماعي الضريبي)، رُفِض ولوجنا إلى الإدارة لأنّ هذه الأخيرة تغلق أبوابها على الساعة 11h30، عدنا بعد ذلك على الساعة 13h، بداية نشاطها في الفترة المسائية، قابلنا موظف الاستقبال و التوجيه لمعاينة الملفات (فيقبل استلامها أو يرفضها)، و أثار انتباهنا أنّه طالبنا بوثيقة لم تكن موجودة عندنا و أن نعود في الغدّ لدفع الملف، فاقترحنا عليه وثيقة تُعوّض الوثيقة المطلوبة فأبدى الموافقة (الوثيقة الثانية حاضرة) إلاّ أنّه صمّم أن ندفع الملف في الغدّ (يتكوّن الملف من ورقتين) على اعتبار أنّه غير متفرغ، في اليوم الموالي عدنا على أمل التخلص من هذا الإجراء لكننا وجدنا عاملتي استقبال، طالبانا بتسوية الجباية الخاصة بسنة 2020 قبل الحصول على الوثيقة المطلوبة، و هو ما لم يفصح عنه موظف الأمس.

¹ احسن أحجيج و جمال فزة: مرجع سابق، ص 148.

إنّ هذه المعاملة من الإدارة الضريبية تجاه المكلفين، تؤثّر على خلل في عملية التواصل حيث لا يتورع العامل في المؤسسة الضريبية عن تكليف المكلفين بالضريبة بالذهاب و العودة في حين لا تستلزم العملية ككلّ مجرد وضع ورقتين في جناح الاستقبال، إنّ معاملة الإدارة الضريبية من الخطوة الأولى (الاستقبال) قد يوحي بما هو بعدها.

التأويل الذي يطلقه موظف الضريبة حول النص الضريبي، ينطلق من عالمه الخاص المرتبط بالعالم الاجتماعي لهذه الإدارة، بحيث يعطي معنى لتصرفاتها يقترن مباشرة بالمصلحة الشخصية لإدارة الضرائب.

إنّ العالم الاجتماعي الضريبي مفصول عن التمثلات الضريبية للمكلف، و مفصول عن المنظومة المعيارية القانونية، و بالتالي شخصنة الفعل الضريبي بحيث يصبح مقترناً بشخصية الموظف المشرف على الإدارة الضريبية و يقرنها باستراتيجية و يُشخصنها وفق تمثلاته الثقافية بحيث يحوّلها لأداة للاستعباد و السيطرة على المكلف (و هذا الشعور يتلقفه المكلف)، ما يجعله يبحث عن سياقات و مسالك أخرى تبدو في المعيارية الضريبية انحرافاً و جريمة و بالنسبة للمكلف تحرراً.

ترميز الزيارة الميدانية يومي 10-11/02/2021

التأويل الإثنومتودولوجي	العرض	
<p>إنّ الاختصارات الحرفية باللغة الأجنبية، و التي ترمز إلى مختلف فروع الإدارة الضريبية، تقتزن في مخارجها الصوتية مع الاختصارات الحرفية التي ترمز إلى الأجهزة القمعية في الدولة، على شاكلة (BRI) ، (CTRI).</p>	<p>الإدارة الضريبية و تحديدًا المركز الجوّاري للضرائب بعناية الذي يعرف اختصارًا Centre (cpi) proximité de l'impôt de</p>	<p>المكان</p>
<p>لا يمكن شطب سجل تجاري دون تقديم وثيقة تفيد بتسوية الوضعية الجبائية، و لا تتعلق التسوية بدفع المستحقات الضريبية بالضرورة، بل يكفي علم الإدارة بديونك.</p> <p>هذا الإجراء هو من قبيل فك الارتباط بين الإدارة الضريبية و إدارة السجل التجاري، و الذي كان لسنوات خلت معضلة بالنسبة للمكلفين، حيث لا يمكن شطب السجل التجاري دون دفع جميع المستحقات الضريبية، و هذا ما يدفع التجار إلى إهمال شطب السجل و بالتالي الدخول في صدام مزدوج، مع تراكم ضريبي غير مؤسّس.</p>	<p>يرتبط الموقف بيوم عادي ضمن الحياة اليومية في الإدارة الضريبية، و بإرادة الباحث الفاعل المنخرط في العالم الاجتماعي الضريبي تسوية إشكال ضريبي بغرض شطب سجل تجاري.</p>	<p>الموقف</p>
<p>-التأويل الذي يطلقه موظف الضريبة حول النص الضريبي ينطلق من عالمه الخاص المرتبط بالعالم الاجتماعي لهذه الإدارة، بحيث يعطي معنى لتصرفاتها يقتزن مباشرة بالمصلحة الشخصية للضرائب.</p>	<p>-قابلنا موظف الاستقبال الذي عاين ملفنا، ثمّ طلب منا وثيقة لم تكن بجوزتنا و العودة في اليوم الموالي.</p> <p>-اقترحنا عليه وثيقة تعويضها، فأبدى الموافقة، إلّا أنّه صمّم على أن نعود في اليوم الموالي،</p>	<p>وصف الأحداث</p>

<p>-فقدان طابع العمل المؤسساتي، الذي لا يتغير بتغير الموظفين، و إنما كلّ موظف له اجتهاده الخاص في كيفية تطبيق النصوص القانونية.</p>	<p>لأنّه غير متفرغ. -في اليوم الموالي لم نجده و وجدنا مكانه عاملي استقبال، طالبتنا إحداهما بتسوية الجباية الخاصة بسنة 2020 قبل الحصول على الوثيقة المطلوبة لشطب السجل و هذا ما لم يفصح عنه موظف الأمس.</p>	
<p>العالم الاجتماعي الضريبي مفصول عن التمثلات الضريبية للمكلف، و مفصول عن المنظومة المعيارية القانونية، و بالتالي شخصنة الفعل الضريبي بحيث يصبح مقترناً بشخصية الموظف المشرف على الإدارة الضريبية، و يقرنها باستراتيجية و يُشخصنها وفق تماثله الثقافية، بحيث يحولها لأداة للاستبعاد و السيطرة على المكلف (و هذا الشعور يتلقفه المكلف)، ما يجعله يبحث عن سياقات و مسالك أخرى تبدو في المعيارية الضريبية انحرافاً و جريمة، و بالنسبة للمكلف تحرراً.</p>	<p>- "أرجع غدوة" أي عد في الغد- بالنسبة لموظف اليوم الأول- - "حلّص غرامة 2020" أي ادفع ضريبة 2020 أولاً لتُدْرَج في ملف جلب الوثيقة المراد الحصول عليها - بالنسبة لموظفة اليوم الثاني-.</p>	<p>اللغة التواصل</p>
	<p>-بالنسبة لموظف الاستقبال في اليوم الأول: مُقَطَّبَ الجبين و عابس الوجه، يريد التخلص من أي شيء يشغله عن عمله الذي بين يديه. -بالنسبة لموظفة الاستقبال في اليوم الثاني: تتلفظ بين الحين و الآخر بعبارات تعبّر عن تدميرها من منصبها، و أنّها لن تبقى في مواجهة الجمهور و ستعود إلى مكتبها و أنّ من كلّها بالاستقبال عليه هو أن يستقبل المكلفين.</p>	<p>الايماءات</p>

	<p>- حالة ملل بفعل تراكم العبء الوظيفي و غضب بفعل الاتصال المباشر مع المكلفين الذين يَتَمَثَّلُهم الموظف كحالات مُنْعَصَة.</p> <p>- حالة توتر تنتاب موظفة الاستقبال في اليوم الثاني بفعل كثافة المكلفين حولها، دون مراعاة ترتيب الدور، ما وضعها تحت ضغط أسئلتهم و محاولة إجابتهم في اللحظة ذاتها.</p>	<p>الانفعالات</p>
--	---	-------------------

المصدر: زيارة ميدانية في 10-2021/02/11

2-تقرير الزيارة الميدانية يوم 26 أبريل 2021

قمنا بزيارة لمقر الضرائب في 26 أبريل 2021، على الساعة الواحدة، الزيارة كانت في نهاية الأسبوع الثاني من شهر رمضان من أجل تسوية وضعية جبائية اتجاه أحد السجلات التجارية، مستندين في ذلك على واسطة ، أردنا بدايةً ركن الدراجة النارية في الموقف الداخلي **Parking** الذي كان فارغاً ، لكن الحارس منعنا من ذلك وطلب منا ركنها في الخارج، امتثلنا لذلك ودخلنا إلى الإدارة الضريبية فوجدنا البهو مكتظاً بالعملاء التجاريين، قمنا بطلب رؤية من وُجِّهنا لملاقاته ، فتم الاتصال به عبر الهاتف ،جدير بالذكر أنّ في الإدارة الضريبية (cpi) ليس متاحاً للجميع الولوج إلى الأدوار العليا، و إن كان لأحدهم إشكال ضريبي عليه طرحه في المجال الخاص بالاستقبال.

طلب منا الإداري موافاته في الطابق الثاني في الجناح رقم ثلاثة 03 أو ما يعرف ب بوكس 03 (box 3) (صورة مرفقة في الملحق)، و هو حجرة ضيقة بها مكتب صغير و فوقه جهاز هاتف للاتصال الداخلي، مساحتها أقل من متر مربع و نصف، تسع فقط لشخص واحد مقابل

ثنائية الشكل و المضمون

شخص آخر خلف المكتب، و هو موظف الإدارة الضريبية الذي له مدخله الخاص إليها بعد انتظار دام حوالي 20 دقيقة حضر الموظف الإداري وأخذ مكانه في البوكس، لم يمعن النظر في الملفات التي عرضناها عليه لكن أبدى اطلعا واضحا على الملف الإداري الخاص بنا، وطلب منا اعداد ملف آخر من أجل إعادة تقييم السجل التجاري المعني بالتسوية - مع أنّ للسجل التجاري تقييم سابق -.

لم يتجاوز اللقاء أكثر من 10 دقائق ، كان للموظف حصة الأسد في حديث لم يكن لنا فيه مجال كبير لشرح وضعيتنا الجبائية المتأزمة، ما دفعنا للشعور بمصادرة حقنا في عرض الإشكال الجبائي الخاص بنا.

وما لفت انتباهنا، طلبه لوثيقة - عقد إيجار - منتهية الصلاحية منذ عدة سنوات لإدراجها في ملف التقييم الجديد للسجل التجاري .

ترميز الزيارة الميدانية يوم 2021/04/26

التأويل الإثنوميتودولوجي	العرض	
	المركز الجوّاري للضرائب بعناية (CPI)	المكان
يُعدّ الاعتماد على الوساطة إحدى استراتيجيات مواجهة الفعل الإداري الرسمي، لمحاولة الحصول على الامتيازات الإدارية غير المعلنة، أو لمعرفة السبل الإجرائية الكفيلة بتقليل التكلفة، و التي تكون في الغالب معرفة بيروقراطية يحوزها الفاعلون في الإدارة.	يرتبط زمن هذه الزيارة بالفترة المسائية من الدوام من الأسبوع الثاني من شهر رمضان، من أجل تسوية وضعية جبائية تجاه أحد السجلات التجارية معتمدين في ذلك على واسطة.	الموقف

<p>-رغم شساعة موقف السيارات وراء أسوار الإدارة الضريبية، إلا أنه يُمنع ركن أي مركبة لغير الموظفين داخله حتى لو كانت دراجة نارية، و قد يُعزى ذلك أو يؤشّر على نوع من القطيعة المجالية بين الهياكل البنيوية للإدارة الضريبية و المكلفين، أي أنه يمنع أي اختراق مجالي من المكلفين كخطوة أولية قبل منعهم من أي اختراق معياري لاحقاً في معاملاتهم الضريبية.</p> <p>-إنّ الصورة المكانية لهذا "البوكس" تحاكي تخياليًا غرف التحقيقات الجنائية، حيث يجلس المتهم مقابل المحقق و يتوسطهما مكتب.</p> <p>-تعدّ الوثيقة الرسمية المنتهية الصلاحية فاقدة للشرعية أو ليس لها أي وزن قانوني في رهن التعامل الإداري، إلا أنه و بحكم الإستعانة بواسطة، أضحي من الممكن الاستعانة بوثيقة حتى و لو كانت خارج آجالها القانونية.</p> <p>-و بالنتيجة، يُعزّز هذا الفعل توجهه سوسولوجيا الجريمة في هذا الشأن، و الذي يفيد بأنّ مُقاولي الأخلاق أو المُهمّنين على و صم و تسمية السلوك، بإمكانهم تحريك الحدود بين ما هو شرعي و ما هو غير شرعي وفق مصلحة معيّنة.</p>	<p>-انطلقنا إلى الإدارة الضريبية عن طريق دراجة نارية، رفض حارس البوابة ركنها داخل موقف الإدارة -تتجاوز مساحته 1000م²-و طلب منّا إخراجها خارج البوابة الرئيسية.</p> <p>-هو الإدارة مكتظ عن آخره بالمكلفين.</p> <p>-طلبنا مقابلة الموظف الذي وُجّهنا إليه، فاتصلوا به عبر الهاتف ليحضر إلينا، فطلب هذا الأخير أن نوافيه في الطابق الثاني فيما يُعرف بـ"البوكس 3 Box3".</p> <p>-طلب منا وثيقة منتهية الصلاحية (عقد إيجار قلم) لإدراجها في الملف الذي كلفنا بجمعه.</p>	<p>وصف الأحداث</p>
<p>-يُعدّ حارس البوابة الرئيسية أول مستقبّل للمكلفين، و يمثل الاتصال أو التواصل معه أول حلقة في سلسلة التواصل مع المؤسسة الضريبية، و يؤثر غالبًا فيما يليه من حلقات التواصل، فنبذة صوت و إيماءات وجه الحارس و عباراته، و من مسافة بعيدة نسبيًا دون افساحه مجال سماع أي مبرر، تعطي شحنة توتر أولي للمكلف، تؤثر بشكل مباشر على</p>	<p>-مع حارس البوابة: التكلم من بعيد برفع الصوت " ممنوع..ممنوع حُطّها برا" أي وضعها خارجًا.</p> <p>- مع الموظف: غلب على لغته الإيجاز و الاختصار،</p>	<p>اللغة</p>

<p>طبيعة تواصله مع باقي الموظفين. - إنَّ استقبال الموظف الضريبي لنا، يمكن وصفه بالمطابق لمعايير التعامل الإداري الحديث مع العميل.</p>	<p>من جهة يُعظَّم من حجم الإشكال الضريبي و من جهة أخرى يعدّ بإيجاد حلّ و يُكرّر ذلك مرارًا.</p>		
<p>و من خلال انخراطنا في العالم الاجتماعي المتعامل مع الإدارة الضريبية، و ملاحظتنا للفعل الإداري الضريبي، يمكن القول بأنّ هذا التعامل لم يكن ليكون دون استخدام واسطة، فالموظف الضريبي بطريقة تواصله معنا قدّم خدمة لتلك الواسطة، بدليل أنّه ضخّم من الإشكال الضريبي إلاّ أنّه تعهّد بإيجاد حلّ، و بصياغة اللامقول: "هذه الخدمة التي أقدمها ليست بالشيء الهين، فإذا طلبتُ منك خدمة (أي الواسطة) فعليك أن تردّها لي"، إنّ هذه العبارة أضحت بمثابة مسلّمة ضمن علاقات "المابّين" الموظفين أو الإداريين بشكل خاص.</p>	<p>- حارس البوابة: في تواصله معنا أبان عن نظرات حادّة تجاهنا، مع الانحراف بوجهه عنّا عدة مرات. - الموظف: أبدى الموظف حُسن الاستقبال من خلال مختلف عبارات المجاملة، و الابتسامة المتسمة على وجهه، ثمّ الانخراط بعد ذلك في حالة القلق من الإشكال الضريبي الخاص بنا.</p>	<p>الايحاءات</p>	<p>التواصل</p>
	<p>- حارس البوابة: حالة توتر و عدوانية. - الموظف: حالتي قلق و تعاطف معنا، و عندما هممنا بالانصراف ارتسمت عليه حالة الارتياح و السعادة بلقائنا.</p>	<p>الانفعالات</p>	

المصدر: زيارة ميدانية في 2021/04/26

3-تقرير الزيارة الميدانية يوم 02 ماي 2021

جمعنا الملف خلال ثلاثة أيام، و عُدنا به إلى الإدارة الضريبية في 02 ماي 2020 على الساعة الواحدة زوالا، طلبنا في الاستقبال مقابلة الموظف الإداري الذي استقبلنا في الزيارة السابقة و في هذه المرة تنقل إلينا إلى بهو الاستقبال و تسلّم منا الملف المطلوب، و طلب منا رقم الهاتف ليتصل بنا عندما تجهز الوثيقة التي بموجبها يتم تسوية الإشكال الجبائي، و بالرغم من تبادلنا لأرقام الهواتف إلا أنه طلب منا أن نمر عليه بعد يومين عسى أن تكون الوثيقة جاهزة، دام اللقاء حوالي أربع دقائق لا أكثر حاول من خلالها تصوير جسامة المأزق الضريبي و تحميلنا مسؤولية المشكلة الضريبية.

4-تقرير الزيارة الميدانية يوم 05 ماي 2021

تنقلنا إلى الإدارة الضريبية مساء يوم 05 ماي 2021 من أجل الحصول على الوثيقة المطلوبة لتسوية الوضعية الجبائية، بعد اتصال هاتفي مع العامل الضريبي الذي أعلمنا خلاله بأنه سيكون في الإدارة خلال نصف ساعة، عند وصولنا هاتفنا، إلا أنه لم يرد، وبعد محاولتين أو ثلاث سألنا عنه في قسم الاستقبال فأعلمنا بأنه قد خرج في توقيت نهاية دوام العنصر النسوي في شهر رمضان، و الجدير بالذكر أنّ الإدارة الضريبية كانت شبه فارغة.

5-تقرير الزيارة الميدانية يوم 06 ماي 2021

في اليوم الموالي أي 06 ماي 2021 ، زرنا مجددا الإدارة الضريبية على الواحدة زوالا لم نجد الموظف الضريبي، فاتصلنا به هاتفياً، ردّ قائلاً بأنه في الإدارة العامة وأنه سيهاتف من يعطينا الوثيقة المطلوبة، و بالفعل بعد حوالي عشر دقائق من الانتظار أتى موظف آخر و سلّمنا الوثيقة عندها اتصلنا مجدداً بالموظف فأخبرنا بأنّ الإجراء الموالي سيكون في الغد، بدفع مبلغ ضريبي خاص بسنة 2020 ، فأعلمناهم بجاهزيتنا لدفع المبلغ في الحين و يمكن أن نقوم بهاته العملية دون حضوره إلا أنه أصرّ على القيام بذلك في اليوم الموالي على اعتبار أنه سيقوم بملاء استمارات لازمة ، فلم نرد

كثرة جداله و انصرفنا على أن نعود في اليوم الموالي و لكن ليس قبل مهاتفته و التأكد أنه حاضر في الإدارة الضريبية .

و في اليوم الموالي، و في نفس التوقيت هاتفناه إن كان بالإمكان الذهاب إليه، إلا أنه اعتذر و طلب منا إرجاء العملية برمتها إلى ما بعد عيد الفطر .

ترميز الزيارات الميدانية أيام 02-05-06 ماي 2021

التأويل الإثنومتودولوجي	العرض	
	المركز الجوّاري للضرائب عنابة (CPI)	المكان
إنّ التردد المستمر على الإدارة عامّة و الضريبة خاصّة، أضحي متلازمة لكلّ لإجراء يهدف إلى تسوية أو تحقيق غرض مطلبي معين من الإدارة، و هذا بسبب العوائق التي قد تكون تنظيمية بالأساس.	2021/05/02: عدنا إلى الإدارة الضريبية لدفع ملف كان قد طلبه منّا موظف الضريبة. 2021/05/05: عودة أخرى إلى الإدارة الضريبية للحصول على الوثيقة المطلوبة سلّمًا (تسوية الوضعية الجبائية). 2021/05/06: عودة أخرى إلى الإدارة الضريبية على الواحدة زوالاً لتسلّم وثيقة تُساهم في تسوية الوضعية الضريبية.	الموقف
إنّ الاتصال المباشر بشخص الموظف الضريبي عن طريق الهاتف و هو خارج الإدارة الضريبية، يمكن وصفه بأنّه حالة تحوّل من التعامل ما بين مكلف/إدارة إلى حالة تعامل ما بين مكلف/موظف،	2021/05/02: -طلبنا في هذه الزيارة مقابلة الإداري الذي وُجّهنا إليه عن طريق الوساطة. -تنقلّ إلينا إلى بهو الاستقبال و استلم منّا الملف و طلب منّا رقم الهاتف ليتصلّ بنا عندما تجهز الوثيقة المطلوبة، كما طلب منّا أن نمرّ عليه بعد حوالي يومين.	وصف الأحداث

<p>و عندما يتمّ هذا التعامل خارج أسوار الإدارة الضريبية يتحوّل إلى علاقة خاصة لا تحكمها اللوائح التنظيمية في هذا المجال، و إنّما تحكمها منظومة العلاقات غير الرسمية، التي تفتقد للالتزام الوظيفي و تستبدله بالالتزام الأخلاقي العام، و للموظف في هذه الحالة حرية الامتثال لها أو العكس، و الدليل أنّّه عند اتصالنا به هاتفياً يوم 2021/05/05 ردّ علينا في البداية و ضرب لنا موعداً، و لكنّه بعد إخلافه بهذا الموعد لم يرّد على الهاتف عند اتصالنا به بل و لم يعاود الاتصال بنا.</p> <p>يمثل شهر رمضان تغييراً في نمط الحياة اليومية، بدءاً بالنظام الغذائي و توقيت النوم و دوام العمل، ما يشكّل لدى بعض فئات الموظفين حالة خمول و كسل وظيفي، تؤدي إلى سيادة منطق الإرجاء أي إرجاء المعاملات إلى وقت لاحق، و هو ما انطبق على الموظف حين طلب منّا إرجاء عملية التسوية الإدارية إلى ما بعد عيد الفطر دون تقديم سبب لذلك.</p>	<p>2021/05/05: اتصلنا هاتفياً بالموظف الضريبي فأعلمنا بأنّه سيكون بالإدارة خلال نصف ساعة و بعد نصف ساعة ذهبنا إلى الإدارة الضريبية و حاولنا الاتصال به مراراً، إلّا أنّّه لم يرد على الهاتف، ثمّ سألنا عنه موظف الاستقبال فأخبرنا أنّه خرج في توقيت نهاية دوام العنصر النسوي في شهر رمضان، كما أنّ الإدارة الضريبية كانت شبه فارغة.</p> <p>2021/05/06: عند وصولنا إلى الإدارة الضريبية هاتفنا الموظف الضريبي فردّ علينا و أخبرنا أنّه غير موجود في الإدارة، و أنّه سيهاتف من يعطينا الوثيقة المطلوبة.</p> <p>- بعد حوالي عشر دقائق أتى موظف آخر نادى بلقبنا و سلّمنا الوثيقة.</p> <p>- أخبرنا الموظف عبر الهاتف أنّ الإجراء الموالي هو دفع ضريبة سنة 2020.</p> <p>- أعلمناه بجاهزيتنا لدفع الضريبة في الحال، لكنّه أصرّ أن تكون العملية في اليوم الموالي بحجّة ملء الاستمارات اللازمة.</p> <p>- في اليوم الموالي هاتفناه على أساس إتمام العملية لكنّه اعتذر و طلب منّا إرجاء العملية برمتها إلى ما بعد عيد الفطر.</p>	
---	---	--

<p>سعى الموظف الضريبي خلال تواصلنا معه إلى تصوير المأزق الضريبي بوصفه "حالة مأزومة" و أنّ حلّها ليس بالأمر الهين، مع تحميلنا مسؤولية تأزمها نتيجة تماطلنا و إهمالنا تدبير الممارسة الضريبية، مع إبدائه في آخر العملية التواصلية أو الحوارية عن قدرته و سعيه لحلّها.</p> <p>إنّ هذا الموظف يمارس نوعًا من الاستبداد السلطوي (الرمزي)، شعر به المكلف من خلال ما يلي:</p> <p>1-تحديده لمواعيد و الإخلال بها بمبررات الالتزام الوظيفي خارج الإدارة الضريبية.</p> <p>2-خروجه من الإدارة الضريبية قبل نهاية الدوام، و بالأخص يوم 2021/05/05.</p>	<p>2021/05/02: شرح الموظف بإيجاز ما سيقوم به بصيغة الجمع، معتمدًا على مصطلحات تقنية تخصّ المعاملات الضريبية.</p> <p>2021/05/05: تواصلنا مع الموظف الإداري في المرة الأولى عبر الهاتف ليعلمنا بقدمه خلال نصف ساعة بلغة موجزة و سريعة، و عدم ردّه علينا في المرة الثانية هو أيضا أسلوب تواصل له معنى.</p> <p>2021/05/06: تميزت لغة الموظف عبر الهاتف بعبارات الاعتذار من قبيل "سأحني ما قعدتش" أي سأحني لم أتفرغ، "راهي هانت" أي تيسرت (يقصد بذلك المعاملة الضريبية).</p>	<p>اللغة</p>	<p>التواصل</p>
<p>3-عدم ردّه على الهاتف حين اتصّلنا به.</p>	<p>2021/05/02: يعضّ على شاربه و يتحسّر على جسامة المأزق الضريبي.</p> <p>2021/05/05: غياب الاتصال المباشر عطّل عملية ملاحظة إيماءات الموظف.</p> <p>2021/05/06: غياب الاتصال المباشر.</p>	<p>الإيماءات</p>	

<p>4-ترددنا على الإدارة الضريبية دون تحقيق مطالبنا، إمّا لغياب الموظف أو لعدم انجازه لعمله، ليطلب منّا في النهاية إرجاء العملية إلى ما بعد عيد الفطر.</p>	<p>2021/05/02: يتحسّر على جسامة المأزق الضريبي و يُحمّلنا مسؤولية المشكلة. 2021/05/05: غياب الاتصال المباشر. 2021/05/06: غياب الاتصال المباشر.</p>	<p>الانفعالات</p>	
---	--	-------------------	--

المصدر: زيارة ميدانية في 02-05-2021/05/06

6-تقرير الزيارة الميدانية يوم 24 /5/ 2021

عدنا إلى الإدارة الضريبية بعد اتصال هاتفي بالموظف حددنا بموجبه موعدًا للقاء، اتصلنا به مجددًا من داخل بهو الإدارة، فطلب منا أن نستشير عامل الاستقبال للصعود إليه، وبعد تقديم وثيقة الهوية و تسجيل معطياتها، صعدنا الى البوكس 03، و بعد انتظار حوالي ثلاث دقائق جاء الموظف ودخل من المدخل المخصص له للبوكس، قدمنا له الوثائق و أتمّ كتابة بعض البيانات و طلب منّا النزول إلى بهو الإدارة و دفع قيمة الضريبة الخاصة بسنة 2020 المخفّضة، إلا أنّ العملية لم تتم لانتهاء المدة المحددة للتسديد، ما وضعنا تحت طائلة عقوبات ضريبية، و إجراءات تقتضي دفع ملف كامل لدراسته لمدة حوالي 15 يومًا، يستدعونك بعدها لتسديد ضريبة بتكلفة أثقل، امتثلنا لذلك إلا أنّ الموظف طلب منا تفويضه لدفع قيمة الضريبة، فوافقنا وتركنا له المال اللازم لذلك و انصرفنا.

أثناء جلوسنا في بهو الإدارة الضريبية، لاحظنا نموذجًا للتواصل بين العملاء و بين ممثلي الإدارة الضريبية أي موظفي الاستقبال، سجّلنا في هذا النموذج التواصل الذي قد نصفه بالعقيم إلى حد ما، أنّ موظف الاستقبال يجد صعوبة في فهم منطوق المكلفين قد تصل به إلى حد التوتر و أنّ المكلفين ينتقون ألفاظهم و كأنهم لا يريدون التورط في شيء ما، فلا يشرحون بدقة وضعهم

التجاري أو الضريبي، ما يعطي انطلاقة متوترة بين المكلفين و الموظفين، و يمكن وصف الحوار بين المكلف و ممثل الإدارة الضريبية بأنه حالة صراعية على مستوى اللغة، حيث ينتقي المكلف مفرداته بعناية شديدة، أي الوحدات اللغوية الخالية من أي تكلفة أو الأقل تكلفة فأني انزلاق لغوي قد يجرّ المكلف إلى عبء بيروقراطي إضافي، و قد يُفضي إلى تكاليف مالية جديدة، و من هنا يمكن فهم الإحجام التواصلي من طرف المكلف، فكلّ مُفردة بالنسبة إليه لها حمولة مالية أو على الأقل حمولة بيروقراطية مُنغّصة، فالحوار هنا ليس من باب العفوية أو العبثية، و إنّما من باب الاستراتيجية التفاوضية، فالعامل الضريبي يريد وفق تمثّل المكلف توريثه و استرجاع ما أمكن من المستحقات الضريبية، و في المقابل فالمكلف يُحجم عن الدخول في التفاصيل حتى يتفادى أي تكليف إضافي، و لما لا تحقيق الإعفاء الكلي.

ومما يجدر التنويه له أنّ عمّال الاستقبال غير دائمين، فبعد قضاء مدة في هذا الدور يصفونها بجميع النعوت التي تحمل معنى التوتر والضغط و جهل الآخر أي المكلف وعدم تفهّمه و عدوانيته، يطلبون اعفائهم من هذا الدور الإداري، لتجد في كل مرة موظف آخر أكثر شدة في التعامل.

ترميز الزيارة الميدانية يوم: 2021/05/24

التأويل الإثنومتودولوجي	العرض	المكان
	المركز الجوي للضرائب بعنابة (CPI)	
سبق أن تطرقنا إلى الحديث عن البوكس عند عرض زيارة 2021/04/26.	عدنا إلى الإدارة الضريبية بعد شهر رمضان بناءً على طلب الموظف الضريبي، طلبناه بالهاتف من داخل بهو الإدارة فوجّهنا إلى عامل الاستقبال الذي سجّل بدوره معطيات بطاقة الهوية، و طلب منا الصعود إلى الطابق الثاني و الدخول إلى البوكس 03 (Box03).	الموقف
-الارجاء المتكرر و غيابات الموظف عن الإدارة تسببا في تكلفة إضافية جراء تجاوز المدة القانونية لتسديد الضريبة، تمثلت هذه التكلفة في العقوبة الضريبية+ فترة زمنية إضافية للتخلص من التبعات الضريبية + تعقيدات اجرائية إضافية اضطررنا للتعامل معها. -رغم مسؤولية الموظف من حيث أنه عنصر مؤسسي داخل الإدارة الضريبية عن إلحاقه بنا ما نعتبره أذى، إلا أنه يظلّ بحكم معرفته البيروقراطية و سلطته داخل الإدارة طوق نجاة يُستنجد به في المآزق و الاشكالات الإدارية كالتي نسعى لتسويتها، فنتفادى بذلك تكلفة أكبر من التكلفة السابقة.	حضر الموظف و دخل من المدخل المخصّص له للبوكس وضعنا أمامه جميع وثائقنا، لينقل منها بعض البيانات ملء استمارة ضريبية، و طلب منا النزول مجدداً إلى بهو الإدارة و دفع قيمة الضريبة الخاصة بسنة 2020 المخفّضة، (حيث تمّ توحيد الاقتطاع الضريبي لجميع التجار بسبب جائحة كورونا التي عطلت جلّ النشاطات التجارية). اصطدنا بعائق آخر، و هو نهاية المدة القانونية لدفع ضريبة سنة 2020، ما وضعنا تحت طائلة العقوبة الضريبية، ليس هذا و حسب، بل وجب علينا دفع ملف آخر لدراسته لمدة لا تقل 15 يوماً، ثمّ يتم استدعاؤنا لدفع الضريبة. طلب منا موظف الضريبة تفويضه لدفع الضريبة بعد صدور Le rôle، فتركنا له مبلغ الضريبة و انصرفنا. عند جلوسنا في بهو الإدارة الضريبية، سجّلنا ملاحظات حول نمط العملية التواصلية بين موظف الاستقبال و المكلفين.	وصف الأحداث

<p>إنّ موظف الاستقبال يجد صعوبة في فهم منطوق المكلفين قد تصل به الى حد التوتر، و بالنسبة للمكلفين تجدهم ينتقون ألفاظهم كأنما لا يريدون التورط في شيء ما، فلا يشرحون بدقه وضعهم التجاري أو الضريبي ، ما يعطي انطلاقة متوترة بين المكلفين وممثلي الإدارة الضريبية أو عمال الإدارة الضريبية، و يمكن وصف الحوار بين المكلف و ممثل الإدارة الضريبية بأنه حالة صراعية على مستوى اللغة، حيث ينتقي المكلف مفرداته بعناية شديدة، أي الوحدات اللغوية الحالية من أي تكلفة أو الأقل تكلفة، فأى انزلاق لغوي قد يجرّ المكلف إلى عبء بيروقراطي إضافي، و قد يُفضي إلى تكاليف مالية جديدة، و من هنا يمكن فهم الإحجام التواصلي من المكلف، فكلّ مُفردة بالنسبة إليه تحمل حمولة مالية أو على الأقل حمولة بيروقراطية مُنغّصة، فالحوار هنا ليس من باب العفوية أو العيشية، و إنّما من باب الاستراتيجية التفاوضية، فالعامل الضريبي يريد وفق تمثّل المكلف توريطه و استرجاع ما أمكن من المستحقات الضريبية، و في المقابل</p>	<p>- لغة الموظف الضريبي: يمكن وصف لغة الموظف الضريبي من خلال السياق الموقفى عبر مرحلتين: المرحلة الأولى: مرحلة الاستقبال التي ميّزتها لغة الترحيب و المحاملات و التحدث بصوت منخفض عن الوضعية الضريبية و الحلول التي باتت وشيكة. المرحلة الثانية: هي مرحلة العلم بانقضاء آجال دفع الضريبة الخاصة بسنة 2020، و التي ميّزتها لغة و عبارات التحسّر، و التي امتزجت مع طمأننتنا بقوله "ندبر راسي" أي سأتولى تسويتها بنفسى.</p> <p>- لغة موظفي الاستقبال و المكلفين:- يجد موظفي الاستقبال صعوبة في فهم منطوق المكلفين، و من جهة المكلفين تجدهم ينتقون ألفاظهم بعناية يُجَنّبهم التورط في شيء ما، مع تحاشي الشرح الدقيق لوضعهم التجاري أو الضريبي.</p> <p>-رصدنا أيضًا إطلاق موظفي الاستقبال للملاحظات الانضباطية بنبرة حادة تجاه جموع المكلفين.</p>	<p>اللغة</p>	<p>التواصل</p>
<p>التواصلي من المكلف، فكلّ مُفردة بالنسبة إليه تحمل حمولة مالية أو على الأقل حمولة بيروقراطية مُنغّصة، فالحوار هنا ليس من باب العفوية أو العيشية، و إنّما من باب الاستراتيجية التفاوضية، فالعامل الضريبي يريد وفق تمثّل المكلف توريطه و استرجاع ما أمكن من المستحقات الضريبية، و في المقابل</p>	<p>-إيماءات الموظف الضريبي: ارتسمت على وجه الموظف الضريبي في بداية اللقاء ابتسامة تميل إلى الضحك أحيانًا، تشعنا برفع الحرج و كأننا في حالة صداقة قديمة، ثمّ تحولت هذه الإيماءات بعد العلم بنهاية أجل دفع ضريبة 2020 إلى حالة حسرة ترجمتها حركتنا فمه و يده، و عندما شعر بمسؤوليته في ذلك بفعل تماطله المتكرر سابقًا،</p>	<p>الإيماءات</p>	

<p>فالمكلف يُجْحَم عن الدخول في التفاصيل حتى يتفادى أي تكليف إضافي، ولما لا تحقيق الإعفاء الكلي. وما يجدر التنويه له أنّ عمّال الاستقبال غير دائمين، فبعد قضاء مدة في هذا الدور يصفونها بجميع النعوت التي تحمل معنى التوتر والضغط و جهل الآخر أي المكلف وعدم تفهمه و عدوانيته،</p>	<p>طلب منّا تفويضه في دفع الضريبة و أنّه سيتابع الملف بنفسه. -موظفي الاستقبال و المكلفين: عكست إيماءات موظفي الاستقبال التي رصدناها خلال فترة تواجدنا بهو الإدارة الضريبية عدّة مشاعر و انفعالات، تصبّ عمومًا في تجاه الغضب، من أهمّها: نظرات العينين الحادّة مع تقريب الحاجبين لبعضهما، خلال عملية التواصل مع المكلفين، و كذا حالات التجاهل المتعمّدة للمقاطعين لحديثهم مع الآخرين.</p>		
<p>يطلبون اعفائهم من هذا الدور الإداري، لتجد في كل مرة موظف آخر أكثر شدة في التعامل.</p>	<p>-الموظف الضريبي: يمكن تسجيل الانفعال الأبرز للموظف الضريبي بعد علمنا بنهاية أجل دفع ضريبة 2020، الذي تميّز بشعور الحسرة و الندم من جهة، و التعاطف معنا من جهة أخرى، ما دفعه إلى تحمّل عبء متابعة الاجراءات الإدارية عنّا. -موظفي الاستقبال و المكلفين: تكاد تتلازم حالة التوتر الزائد مع مهام موظف الاستقبال، و تراكم هذا التوتر حالة بعد أخرى، يدفعه إلى الانتفاض في وجه آخر مثير لهذه الحالة الانفعالية. أمّا بالنسبة للمكلفين، فتتعدّد أشكال انفعالاتهم حسب درجة تعقّد وضعيتهم الإدارية و الضريبية ما بين حالة الغضب و التوتر و حالة الابتهاج بتسوية الوضعية عمومًا و الجبائية خصوصًا، و يتزامن هذا الشعور في الغالب مع حالة الخروج من الإدارة الضريبية.</p>	<p>الانفعالات</p>	

ثانيا: تعزيز و إعادة إنتاج العلاقات الضريبية المأزومة

لا نحاول من خلال إعادة الزيارة تحقيق العمل المنهجي الأنثروبولوجي الهادف إلى رصد مفعول الزمن في الظاهرة المدروسة، و الذي يتطلب أزمنة ممتدة قد تصل إلى عدة سنوات لإعادة الزيارة الميدانية "to revisit the field" ، و إنما نحاول التأكيد على أنّ الواقع المرصود منذ فترة زمنية و لو قصيرة نسبياً هو ذاته "الآن" و بمعنى آخر أنّ العناصر الموصوفة المرتبطة بالظاهرة الضريبية داخل الإدارة لم تكن وليدة الصدفة و إنما نمط "اليومي" المرتبط بالعالم الاجتماعي الضريبي، إلا أنّ ما يحقق فاعلية هذا الإجراء المنهجي في نظرنا هو عنصرين اثنين هما:

- أنّ هذه الدراسة امتداد لدراسة سابقة قمنا بها سنة 2018، من أجل استكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر، و التي كانت موسومة بـ: "جريمة التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري - في سوسولوجيا تمثلات المتهرين من الضريبة -" و التي كانت لنا خلالها مقابلات مع عدد من المتهرين من الضريبة و ممثلين عن الإدارة الضريبية من بينهم مفتش الضريبة، ما مكّننا الآن من استخلاص أنّ منطق تشكّل الظاهرة و إعادة إنتاجها هو نفسه على امتداد الزمن.
- انخراط الباحث في العالم الاجتماعي الضريبي، حيث يعدّ الباحث ممارساً لنشاطات تجارية منذ سنة 2000، و هي ما نعتقد أنّها فترة زمنية كافية، تُمكن من رصد تفاعل العالم الاجتماعي للمتهرين من الضريبة، أحد الأمثلة عن ذلك أنّ الباحث وقف في العشرات من طوابير تسديد الضريبة، ما يُمكنه من رصد مفعول الزمن في الظاهرة المدروسة و إذا ما خضعت لمفهوم التغيير.

و فيما يلي سنحاول اكتشاف مخرجات ملاحظة التفاعلات و التواصل بين مكلف/موظف و مكلف/مكلف، و موظف/موظف من خلال زيارتين ميدانيتين لاحقتين للإدارة الضريبية.

1-تقرير الزيارة الميدانية يوم 2022/02/20

قمنا مجددًا بزيارة ميدانية إلى الإدارة الضريبية بتاريخ 2022/02/20، قمنا خلالها بزيارة المركز الجوّاري للضرائب بعنابة، و المتواجد ضمن مجمع ضريبي يحوي عدة إدارات من بينها (CPI) و(CDI).

و نزولًا عند المقتضيات المنهجية المتعلقة بتوصيف المكان، فالإدارة الضريبية التي قمنا بزيارتها تقع بمبنى مكوّن من خمسة طوابق في شكل شبه دائري، يرتفع الطابق المستقبّل للمكلفين بحوالي عشرة أمتار عن الأرض (ground floor)، المدخل مدعم ببايّن زجاجيين، الأول يُفتح يدويا و الذي يليه يُفتح أتماتيكيًا، حاله كحال المؤسسات المالية كالبنوك مثلا، لا يمكن أن تلج المدخل دون المرور بجانب مركز الشرطة.

يحوي طابق استقبال المكلفين ستة مكاتب، أحدها خاص بالمراقبة عن طريق الكاميرات "Remote monitoring"، و جانب آخر يمثل ثلث مساحة البهو خاص بالموظفين القائمين على قبض الضريبة، و على توفير وثائق من قبيل عدم الخضوع للضريبة و غيرها، يفصل بينه و بين البهو الرئيسي مكتب ممتد إلى طرفي الجدران.

إنّ ملاحظة بسيطة لمساحة المكان تكشف عن عدم تناسب المساحة المخصّصة لكلّ من المكلفين و الموظفين مع عدد كل منهما، حيث ترتفع كثافة المكلفين مقارنة بمساحة الجزء المخصّص لهم، ما يوحي بحالة تجميع و تكديس، الهدف منها الهيمنة و التحكم في الأجساد

و مراقبتها و توجيهها و قمعها عند الضرورة في حالة استشعار أي استجابة تحلّ بنسق المكان، ليمائل بذلك استراتيجيات التحكم في الحشد المكثّرة في السجون.

يعدّ مكتب الاستقبال مرفقاً حيويّاً في الإدارة الضريبية، حيث يتجاوز دوره التقليدي المتمثل في توجيه المكلفين، إلى استقبال الملفات و معاينتها و إبداء الرأي (المبدئي) حولها و تجميعها بل و حتى رفضها.

إنّ ما يلفت الانتباه داخل الإدارة الضريبية، هو عدد و حجم كاميرات المراقبة، و هي صورة تقتزن بمدى أهمية المؤسسة على غرار المؤسسات الأمنية و البعثات الدبلوماسية، و هي صورة تُسوّق لخطاب "أنت مراقب" "أنت تحت الرقابة" "Under control"، و يعزز ذلك تجوّل شرطي من قطاع العمليات داخل بهو الإدارة، و هي صورة قد تُسهّم في تشكّل مخيالي حول الصفة القمعية للمؤسسة الضريبية.

ما يلاحظ داخل بهو الإدارة أيضاً، أنّه رغم الكثافة العددية نسبياً للمكلفين، إلا أنّ مقاعد الجلوس فارغة، فالجميع وقوف، و قد يُعزى ذلك إلى عاملين اثنين، أحدهما الحفاظ على الدور و بالتالي الوقوف في الطابور، و الثاني حالة التوتر التي تنتاب الداخل إلى الإدارة الضريبية، فقد يجلس أحدهم لترتيب أوراقه فقط ثمّ يقف مجدداً.

يمثّل الطابور في الإدارة الضريبية عالماً اجتماعياً له تفاعلاته الخاصة به، فيحكمه منطق الفردانية إذا تعلق الأمر بحراسة ترتيب الدور، و يحكمه منطق التضامن إذا تعلق الأمر بمواجهة الإدارة الضريبية و رموزها و موظفيها و ما تمثله، فهو مجال لنقد الإدارة و ممارساتها و نقد الأداء الوظيفي لعمّالها، و قد يمتد الأمر إلى نقد ممارسات السلطة و كشف تناقضات الخطاب الرسمي و الممارسات، (مثال ذلك الحكومة الالكترونية)، و لا يتوانى أعضاء هذا العالم الاجتماعي عن مشاركة تجاربهم مع ممارسات الإدارة، أو نقل تجارب آخرين

تعرضوا لما يمكن وصفه بالقمع و الإكراه و العنف الإداري، و يجري ذلك كله في غالب الأحيان بنبرة صوت منخفضة، إلا من وصلت به الحال إلى حالة انفعالية يجري من خلالها استفراغ شحنة توتر، المتسبب فيها عناصر الإدارة الضريبية.

لاحظنا من خلال هذه الزيارة، أنّ عديد المكلفين لا يأتون فرادى لتسوية معاملاتهم الضريبية خاصة العنصر النسوي منهم، فيأتون مع مرافق، إحدى وظائفه السند المعنوي لتخفيف التوتر و الضغط.

جلسنا بجانب أحد المكاتب لمدة نصف ساعة، لغرض الملاحظة و الوقوف على حالات التفاعل و التواصل بين المكلفين و موظف المكتب، الذي و بحكم الوضعية البوائية لا يمكن الولوج إليه، فيتمّ الاكتفاء بالتواصل عند باب المدخل.

أولى الحالات التي وقفنا عليها في تعاملها مع موظف المكتب، كان يطالبها بكتلة ورقية عكست -هذه المطالبة- ملامح الاستهجان، فكان المطلوب نسختين من عدة وثائق، منها شهادة الميلاد و بطاقة التعريف و السجل التجاري و شهادة الإقامة و غيرها، و يؤكد الموظف باللغة العامية "كلش زوز-زوز" أي كل شيء اثنين اثنين، فكان رد الفعل تتممة تُسمع الجميع إلا الموظف، بعبارة "غَيْرُ التَّشْخِيب" أي إلا التنكيل و كأننا في "La mairie" (فرع الحالة المدنية للبلدية)، باعتبار أنّ البلدية هي الصورة النمطية للأداء و المعاملة السيئة، و بعد تصنيف الأوراق تبين بأنّ الملف ناقص، و بالتالي العودة مرة أخرى، و بصوت مرتفع نادى الموظف "لمن الدور الآن؟"، فتقدم آخر و بعد إلقائه السلام على الموظف بادر المكلف بالعبارة التالية: "سامحي شخصبتك" أي سامحي أتعبتك معي بعد ذهاب و إياب متكرر، إنّ هذه العبارة تحمل معانٍ متعددة، و قد تكون متناقضة فالموظف لم يقم سوى بالمهمة المسندة إليه، و لم يتجاوزها حيث طالب المكلف بعدد الوثائق و التي يبدو أنّ هذا الأخير لم يحضرها دفعة واحدة، و ما اعتذاره للموظف إلا من قبيل محاولة

الاستعطاف و التجاوز ما أمكن لغرض إنهاء المعاملة بأقل تكلفة بيروقراطية أو مالية، ليوجّه المكلف بعدها إلى مكتب آخر، و هذا بمثابة الانتقال إلى مرحلة تالية تمّ اجتياز سابقتها بنجاح.

لقد كانت الحالة السابقة، الحالة الوحيدة التي تمّت معالجتها خلال فترة وجودنا أمام المكتب المعني، في حين أنّ البقية لم يستوفوا الملف كاملا، ما دفعهم إلى الذهاب و العودة مرة أخرى.

إنّ النظام الإداري الجزائري مبني على ثقل بيروقاطي، يوصف "بالمقيت"، و النظام الضريبي كامتداد له ليس بمنأى عن هذا الوصف، فقد لاحظنا داخل الإدارة الضريبية كتلا و رقيةً بحوزة كلّ المكلفين، و أكثر وثيقة يتمّ طلبها من طرف موظفي الإدارة هي بطاقة الهوية أو نسخ منها لتوضع ضمن الملفات المودعة، إلّا أنّ الملفت للانتباه، هو أنّ من كانت بحوزته بطاقة هوية بيومترية يستلزم عليه دعمها بوثيقة شهادة الإقامة، لعدم احتوائها على معلومات عن عنوان المكلف فأضحت بطاقة الهوية البيومترية مرتبطة بالتعقيدات الإدارية الورقية بعد أن كان يرجى منها عكس ذلك.

و على ذكر الوثائق الإدارية، جدير بالإشارة إلى أنّ استمارات الإدارة الضريبية توفرها الأكشاك القريبة من الإدارة، و في أحسن الأحوال يمدونك بنسخة تستخرج منها نسخًا و تعيدها.

إحدى المكلفات تنسحب جانبا عن الطابور (و هي محمّلة بكتلة من الأوراق في يدها) لترد على اتصال هاتفي ، فتصف وضعها للمتصل بها بالعامة: " أني زعما زعما مع الوراقي...". أي باستهزاء "يفترض أنّي مع الأوراق"، و تدلّ هذه العبارة على حالة مجازاة للنظام البيروقراطي و عدم اقتناع في الوقت نفسه بجدوى العملية البيروقراطية، و كأنّها تحاول التخلّص من " المفروض" الإداري الضريبي، وفق لعبة استراتيجية تعتمد على مجازاة الإدارة بأقل التكاليف البيروقراطية و المادية ما أمكن ذلك، كما تشير العبارة أيضا إلى حالة استهزائية

بالعملية البيروقراطية الضريبية، فبلسان اللامقول: "أنا أعلم حقيقة الأمور داخل الإدارة وكيف تسيير، و أنا غير مقتنعة بمصداقيتهم..".

موقف آخر داخل الإدارة الضريبية يتعلّق بعامل الحراسة الخارجية، الذي صادف خلال تجوله بمكاتب الإدارة أحد معارفه، فأخذ يكلم زميله قائلاً: "سأعدو أ كرومة أو تاغنا، سأعدو برك" أي "ساعده إنّه منّا" و أخذ يكرر العبارة على مسمع من الجميع إلى أن غادر، إنّ حمولة المعنى في هذه العبارة قد تلخّص الكثير عن وضعية الإدارة الجزائرية عمومًا، و الضريبة خصوصًا، فيما يتعلّق بنظم التسيير و التدبير، حيث تكشف عن هلامية تطبيق الإجراءات الإدارية، فليس هناك إجراء نفسه يطبق على الجميع، بل هناك من هو "تاغنا" بعبارة الحارس أي "عصبتنا"، و منه استخلاص حالة عصبية وفق المفهوم الخلدوني، فالأقربون أولى بالمعروف.

إنّ هذا الحارس المتعدي على منظومة تقسيم العمل، لم يخفِ المحسوبية التي تمتاز بها الإدارة الجزائرية، و ما إخراجها للعلن إلّا مؤشر على حالة أنومي - بالمفهوم الدوركايمي - أصابت البناء الإداري.

صورة أخرى من صور التواصل بين الإداري و المكلف، حول ملف توقيف السجل التجاري حيث طلب الإداري من المكلف وثيقة تعدّ أساسية و هي "التصريح بالوجود" "Déclaration d'existence" و هي وثيقة تمثل بداية النشاط التجاري، و التي نفى المكلف تحصيلها، فسأله الإداري "واقفًا" "لماذا؟ ألسنت مصرّحًا بالنشاط؟" و علامات الاتهام و الإدانة بادية على وجهه، كأنّما يُضمّر و صمه له بأنّه متهرّب من الضريبة، فنفى المكلف (أو من يمثله) المسؤولية عنه و حمّلها لآخر ادّعى أنّه في سفر طويل، فأعاد الموظف سؤاله و هو يميظ بوجهه عنه و مدخّنًا سيجارته: "من 2017، كيف تُفسّر ذلك؟" ثمّ يُعقبها ب: "تحمل مسؤوليتك".

إنّ موظف الإدارة بإدائه المسبّقة للمكّلف، و حركة وجهه وصدّه لمحاولات الإقناع الفاشلة من المكّلف، نجده قد استبطن الشخصية المعنوية للإدارة الضريبية، فكأنّه طرف مستفيد مباشر من العائدات الضريبية، و دون إدانة لفعل الموظف المرتبط بالولاء الإداري إلا أنّنا نعتقد بأنّه أسقط عنصر التواصل الفعّال مع الآخر، المرتبط بالتقنيات الحديثة للتسيير الإداري، و نقل إليه حالة الخوف بقوله: "تحمل مسؤوليتك"، و هي عبارة توجّه في العادة لمن قد يجهل عواقب أفعاله أو ما ينتظره.

موظف آخر في مكتب الاستقبال المتواجد بهو الطابق الأرضي، مُتحصّن وراء مكتب اسمتي رخامي نصف دائري، تفصله مسافة متر عن العميل، لاحظنا استعانتة في حديثه بحركات اليد التي توحى بحالة صدامية لمحاولة إقناع الآخر أو إفهامه، مصحوبة بنبرة صوت مرتفعة نسبياً.

إنّ مجرد الإجابة عن تساؤلات المكّلفين من طرف موظف ما دون إشعاره بمحاولة التخلص منه، تُشعر المكّلف بالارتياح و يعدّها حسن استقبال، و مؤشر ذلك هو كمّ المجاملات التي يطلقها في نهاية الحديث، من قبيل: "شكراً، ربي يعينكم، ربي يبارك فيك و غيرها..."، و في حقيقة الأمر هو لم يحقق معاملة ضريبية، و إنّما حصل معطيات ضريبية.

في حدود الساعة 11:20، بداية خروج الموظفين من العاملين في الطوابق العلوية، تبدأ مرحلة أخرى من التواصل التصادمي بين موظفي الاستقبال و القادمين المتأخرين من المكّلفين و العملاء أي بعد الساعة 11:30 قد تمتد إلى حد الملائسة.

في هذا السياق صورة لهذا الموقف من موظف الاستقبال لأحد المتأخرين، أطلق خلالها جملة من ثلاث كلمات منفصلة " أم قفلوا- واين رايح- على الواحدة" أي لقد أغلقوا، أين تذهب؟ عليك العودة على الساعة الواحدة، و هو بساحة البهو يدخن و يرتشف القهوة، و دون النظر إلى المتحدث إليه.

هي جملة و موقف ينبئان عن تراكم حالات الزيارات المتأخرة، فهو مشهد "اليومي"، وقر للموظف إجابات جاهزة، تطلق بداية من الساعة 11:30 تجاه كل داخل غريب عن الإدارة، تقابل بمحاولات ملحة من الداخلين لهذه الأخيرة لإقناع الموظف ببساطة و ايجاز المعاملة الإدارية المرجوة.

ترميز الزيارة الميدانية بتاريخ 20/02/2022

التاريخ	العرض	التأويل الإثنومتودولوجي
المكان	يتعلق المكان بالإدارة الضريبية و المتمثلة في المركز الجوّاري للضريبة بعناية (CPI)، و يتواجد هذا الأخير ضمن مجمع ضريبي يحوي عدة إدارات من بينها (CPI) و (CDI).	إنّ الاختصارات الحرفية باللغة الأجنبية، و التي ترمز إلى مختلف فروع الإدارة الضريبية، تقترن في مخارجها الصوتية مع الاختصارات الحرفية التي ترمز إلى الأجهزة القمعية في الدولة، على شاكلة (BRI) ، (CTRI).
الموقف	يتعلق التاريخ باليوم الأول من الأسبوع، الذي وافق تاريخ العشرين من الشهر كآخر أجل لدفع الضريبة بالنسبة لبعض النشاطات، من بينها ضرائب الإيجار، و فيما عدا ذلك فهو يوم عادي ضمن الحياة اليومية بالنسبة للإدارة الضريبية.	إنّ مصادفة اليوم الأول من الأسبوع بوصفه يوماً يتسم بتضخم الأعباء الوظيفية بالنسبة للموظفين مع آخر أجل لدفع الضرائب ، تُعدّ حقلاً خصباً لحالة توتر زائد يؤدي إلى تواصل تصادمي.

<p>- قد يعزى ذلك إلى عاملين اثنين أحدهما الحفاظ على الدور و بالتالي الوقوف في الطابور، و الثاني حالة التوتر التي تنتاب الداخل إلى الإدارة الضريبية، فقد يجلس أحدهم لترتيب أوراقه فقط ثم يقف مجددا.</p> <p>- قد تكون إحدى وظائف المرافق السند المعنوي لتخفيف التوتر و الضغط.</p>	<p>- ما يلاحظ داخل بهو الإدارة الضريبية، هو أنه رغم الكثافة العددية نسبيا للمكلفين، إلا أنّ مقاعد الجلوس فارغة فالجميع وقوف.</p> <p>- لاحظنا من خلال الزيارة أيضا، أنّ عديد المكلفين لا يأتون فرادى لتسوية معاملاتهم الضريبية، خاصة العنصر النسوي، فيأتون مع مرافق قد تكون إحدى وظائفه السند المعنوي لتخفيف التوتر و الضغط.</p> <p>- مطالبة موظف المكتب من المكلفين عديد الوثائق منها: شهادة الميلاد و بطاقة التعريف و السجل التجاري و شهادة الإقامة و غيرها.</p>	<p>وصف الأحداث</p>
<p>الحالة الأولى: لقد تمثلت هذه الحالة الإدارة الضريبية بلديةً في صورتها النمطية المرتبطة بالأداء و المعاملة السيئة و كثرة المطالبة بالوثائق الشبوتية.</p> <p>الحالة الثانية: إنّ اعتذار المكلف للموظف هو من قبيل محاولة الاستعطاف و التجاوز ما أمكن لغرض إنهاء المعاملة بأقل تكلفة بيروقراطية أو مالية.</p>	<p>الحالة الأولى: مع موظف المكتب: "غير التخشيب" و كأننا في "لاميري La mairie" أي (البلدية) بنبرة مضغوطة و ناقمة و صوت منخفض يُسمع من حولها.</p> <p>الحالة الثانية: بعد إلقائها السلام على الموظف، بادرت إليه بالعبارات التالية: "سامحني شخصبتك" (أي أتعبتك).</p> <p>الحالة الثالثة: المكلف تنقصه وثيقة التصريح بالوجود، الموظف يسأله: "أين الوثيقة؟ أأست مصرحًا بالنشاط؟ تحمّل مسؤوليتك"</p>	<p>التواصل اللغة</p>

<p>جرى استعمال كلمة "تشخيب" في فضائين اجتماعيين مختلفين، عندما يكون مصدره من الموظف يعد تنكيلاً، و عندما يصدر من المكلف الذي يقَرّ به مستسمحاً يعدّ نوعاً من الإنحاء مقابل العبء الذي يصدر على الموظف خشية أن يتحوّل إلى ردة فعل عقابية من الموظف، لهذا يضع نفسه (المكلف) موضع العبد أمام سيّده، و هو شكل من أشكال الاستعطاف و الرضوخ لتفادي استجابات عقابية أكثر إيلافاً من الموظف، و هذه صورة من صور الحياة السجنية بين المسجون و السجان.</p>	<p>الحالة الأولى: إعراض بالوجه عن مواجهة الموظف مع تتممة تعبر عن الغضب.</p> <p>الحالة الثانية: بدت عليه ابتسامه إخراجاً كأنما اقترف ما لم يكن عليه اقترافه.</p> <p>الحالة الثالثة: علامات الاتهام من خلال ابتسامه ازدراء من الموظف إلى المكلف.</p>	<p>الإيماءات</p>	
<p>الحالة الثالثة: يتجلى أنّ الموظف قد استبطن الشخصية المعنوية للإدارة الضريبية، فكأنّه طرف مستفيد مباشر من العائدات الضريبية، و دون إدانة لفعل الموظف المرتبط بالولاء الإداري، إلا أنّنا نعتقد بأنّه أسقط عنصر التواصل الفعّال مع الآخر، المرتبط بالتقنيات الحديثة للتسيير الإداري و نقل إليه حالة الخوف بقوله: "تحمل مسؤوليتك"، و هي عبارة توجّه في العادة لمن قد يجهل عواقب أفعاله أو ما ينتظره.</p>	<p>الحالة الأولى: شعور بالغضب.</p> <p>الحالة الثانية: شعور بالإحراج.</p> <p>الحالة الثالثة: حالة قلق تتاب المكلف.</p>	<p>الانفعالات</p>	

2- تقرير الزيارة الميدانية بتاريخ: 28/05/2022

عدنا إلى الميدان تحقيقاً لتقنية اليوم البحثية، و الزيارة دائماً للإدارة الضريبية (CPI) بعنابة يوم العمل هذا سبقه يومي إضراب أعلنت عنه النقابة الوطنية للعمال، ما عطل عمل الإدارة كاملاً.

يرتبط تاريخ الزيارة أيضاً بيوم من أيام رمضان، و بأخر أجل لاقتناء قسيمة السيارات التي هي ضريبة موجهة لصيانة الطرقات، فرضتها السلطة في الجزائر على كل سيارة في حالة سير.

عند دخولنا للإدارة على الساعة الواحدة زوالاً، لاحظنا قلة العاملين مقارنة بالزيارات السابقة، أغلب المكاتب خالية و بعضها مغلق، كما لاحظنا تتابع خروج العمال، و ببهو الإدارة هناك عاملين فقط (عامل استقبال و محصل الضريبة)، مع تسجيلنا غياب العنصر النسوي من فئة العمال في هذا اليوم، ينتهي الدوام في أيام رمضان يوم الخميس على الساعة الثانية زوالاً، و بالنسبة لصندوق التحصيل La caisse على الساعة الواحدة و النصف زوالاً، و بالرغم من الوقت المتبقي لنهايته إلا أنّ هناك طابور طويل نسبياً من أجل اقتناء قسيمة السيارات.

لا يختلف منطق طابور قسيمة السيارات عن غيره من طوابير الإدارة، من حيث مجال النزعة الفردانية و الحديث، فبالرغم من حجز الدور عن طريق البطاقة الرمادية للسيارة، إلا أنّ طالبي اقتناء القسيمة يفضلون الوقوف و مراقبة ترتيب الدور، فالكراسي كلّها شاغرة عدا واحد، الجالس عليه لم يكن معني باقتناء القسيمة.

موظف الحراسة الخارجية و أثناء تجواله حول الطابور، لاحظ وثيقة تخيص ضريبة تجارية ضمن الطابور، فرفعها و طلب من صاحبها العودة في الأيام المقبلة، أي بعد عيد الفطر (بعد حوالي أسبوع)، على اعتبار أنّ الساعة تجاوزت الواحدة و النصف، و هو الوقت المخصص لمقتني قسيمة السيارات كآخر أجل لهم.

هذا الفعل -الذي قام به موظف الحراسة- أدى إلى تلاسن حاد و رفع للصوت و محاولة للاشتباك بينه و بين صاحب الوثيقة المسحوبة، و الذي كان يجهل أنّ من سحب وثيقته هو عامل بالإدارة لغياب ما يؤشر على ذلك (بدلة العمل و الشارة Badge)، و لكنّه أخرج بطاقته الرمادية و صمّم على الحفاظ على دوره و قرّر اقتناء قسيمة لسيارته نكايّة في الحارس.

أمّا موضوع الحديث فهو مجال "المشترك" بين عناصر الطابور، و المتمثل في نقد الإدارة الضريبية و ممارساتها و موظفيها، و مثل ذلك انتقادهم لتخصيص الإدارة موظفًا واحدًا فقط مكلف بتحصيل الضريبة و بيع قسيمة السيارات، و عن موظفي الإدارة، أحد المنتظرين في الطابور يعبر عن معرفته بموظف التحصيل، فهو ابن حيّه، و يذكر هو و آخرون تماطله الشديد و حركاته البطيئة و غير المبررة مرارًا و تكرارًا، كفتحه للدرج و غلقه دون استخراج شيء و مراقبة هاتفه و عدّ الأوراق النقدية الجانبيّة، و يساهم هذا كلّ في إهدار الوقت و بطء عملية التخلّص من الطابور، ما يؤدي إلى تراكمه.

إنّ انتقاد ممارسات الإدارة و الضريبة من طرف الطابور، كعالم اجتماعي يؤدي في غالب الأحيان إلى انتقاد الدولة و ممارساتها، فأحد المنتظرين يقول لمن بجانبه: "في الجزائر حتى تكون ملائري ما تعيش مليح"، أي أنّه في الجزائر لن تعيش جيدًا حتى لو كنت مليارديرا، و يضيف: "من أجل تحصيل الأموال منك، قد تكفي الإدارة بالاطلاع على صورة وثيقة عبر الهاتف أمّا من أجل تسوية وضعيتك تجاه الإدارة قد تطلب حتى وثيقة الإعفاء من الخدمة الوطنية بالنسبة للمرأة"، و هذا تعبير مبالغ فيه يؤشر على حجم شبكة التعقيدات التي يتّمثّلها المكلف في مختلف معاملاته الإدارية عمومًا و الضريبية خصوصًا.

عامل الاستقبال الذي انتهى دوامه يتحوّل في بهو الإدارة بخطى بطيئة و هو ينظر إلى حشد الطابور بنظرة حادّة مُبدّيًا عدم الرضى.

إحدى زميلات العمل، هيئتها تدلّ على أنّها خارج مداومة عملها، تمرّ خلف شبك التحصيل و تجلس بالقرب من الموظف و تمرّ له استمارتين للتحصيل الجبائي مع قيمتهما المالية و بعد مرور ثلاثة أو أربعة عناصر من الطابور، سلّمها ايصالات دفع الضريبة و انصرفت إلى خارج مبنى الإدارة الضريبية.

بلغ إلى علم موظفي الإدارة أنّه تمّ تمديد أجل اقتناء قسيمة السيارات ليوم واحد، فقرّر موظف التحصيل و موظف الحراسة الخارجية توقيف العمل، و طلبا من عناصر الطابور العودة يوم السبت الموالي، امثل لذلك من هم في آخر الطابور، و اعترض البقية و نتج عن ذلك مشادات كلامية بينهم و بين موظف التحصيل و موظف الحراسة الخارجية، و في النهاية تمّ الاكتفاء بتسوية معاملات العشرة الأوائل في ترتيب الطابور، فما كان على البقية إلاّ المغادرة و العودة يوم السبت.

و لاحظنا أنّ زملاء موظف التحصيل يطالبونه باستمرار بالإسراع في الانتهاء من العمل و قد بلغ ذلك حد التعنيف و رفع الصوت عاليًا من موظف الحراسة الخارجية، الذي بدوره طالبه أيضًا بوقف استقبال عملاء آخرين.

على الرغم من عدم وجود ضغط وظيفي على عامل الاستقبال على غرار أيام الأسبوع العادية، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من تعنيف أحد المكلفين عندما شعر بعدم اقتناع هذا الأخير بكلامه و وضعه محل شكّ بإرادته الاستفسار من شخص آخر، و هنا يتجدد الطرح الإشكالي الجديد - القديم، لماذا لا يثق الفرد أو المكلف في الموظف الضريبي؟

لاحظنا أيضا عند خروج موظف الاستقبال من مبنى الإدارة ، تغييرًا في ملامحه و تحولها إلى حالة ابتسام و ضحك، إضافة إلى ملاعبة زملائه من خارج المبنى الإداري، ما يؤشر على حالة تحرر من ضغط وظيفي مرتبط بالاتصال و التواصل مع جمهور المكلفين.

ترميز الزيارة الميدانية بتاريخ: 2022 /05/28

التأويل الإثنومتودولوجي	العرض	
	الإدارة الضريبية و تحديدًا المركز الجوّاري للضرائب بعنابة (CPI)	المكان
من خلال المسار العملي و الملاحظة الميدانية كمُنحَرِط في التعامل الإداري الضريبي، لاحظنا التدفق الكثيف للمكّلفين من أجل تسديد الضريبة خاصة في اليوم الأخير من آجال دفعها، و هنا يُلحّ التساؤل الاشكالي: لماذا يُوجَّح الجزائري تسديد الضريبة إلى آخر آجالها؟ خاصة إذا لاحظنا الفعل ذاته في حالات تسديد فاتورة الكهرباء أو الماء.	يرتبط تاريخ الزيارة بالفترة المسائية من يوم الخميس كآخر يوم من دوام الأسبوع و بيوم من أيام رمضان، و بأخر أجل لاقتناء قسيمة السيارات، حيث سجّلنا حالتين اثنتين: 1- حالة التسرب الوظيفي قبل نهاية الدوام المتلازم مع نهاية الأسبوع و أيام رمضان. 2- حالة التدفق الكثيف للمكّلفين المتلازم مع آخر أجل لاقتناء قسيمة السيارات.	الموقف
-ارتبط شهر رمضان بأنماط سلوكية خاصة بالنسبة للموظفين، أبرزها العمل وفق مواقيت خاصّة بكلّ منهم، تميزها كثرة الغياب مع تقليص مدة العمل و استغلال المكاتب المكيفة كغرف للراحة و النوم. إنّ هذا التغير السلوكي بالنسبة للموظفين مرتبط بتغير العادات اليومية في شهر رمضان من قبيل تغيير نظام النوم و الغذاء ما يُؤثّر بشكل مباشر على السلوك عامّة و السلوك الوظيفي خاصّة.	-لاحظنا قلة العاملين مقارنة بالزيارات السابقة، أغلب المكاتب خالية و بعضها مغلق، كما لاحظنا تتابع خروج العمّال، و بيهو الإدارة هناك عاملين فقط (عامل استقبال و محصل الضريبة)، كما سجّلنا غياب العنصر النسوي من فئة العمال في هذا اليوم. - تشكّل طابور من أجل اقتناء قسيمة السيارات.	وصف الأحداث

<p>-يمثّل الطابور داخل الإدارات عالم اجتماعي خاصّ له منطقته في التشكّل، و اشتراك عناصره في تمثّل مختلف الأحداث و التشريعات و الفعل الإداري على مستويّيه الماكرو و الميكرو.</p>		
<p>-بحكم ارتباط انتهاء عمل الحارس بانتهاء عمل القابض، منح الأول إذن التدخل في عمل الثاني. لا يغلب على الفعل الإداري الطابع المؤسسي و الدليل التداخل الوظيفي و ارتجال اتخاذ القرارات كوسيلة للتخلص أو الهروب من الموقف الآني.</p> <p>- يغلب على التواصل (الحوار) مكلف/إداري، حالة صراعية منشؤها تمثّل الآخر، حيث يتمثّل المكلفُ الموظفَ كمن يترصده لسلب ممتلكاته، في حين يتمثّل الموظفُ المكلفَ بأنّه ذلك الشخص الذي يسعى لتضليله و توريطه، ما قد يُفقد التوافق التام بين الطرفين.</p>	<p>1-موظف الحراسة الخارجية/أحد الواقفين في الطابور: باستعمال عبارة "وش دخلك" أي " ما شأنك"، و هي عبارة تُعدّ بداية أي تصعيد كلامي أو بدني، يصعب الرجوع إلى حالة ما قبل إطلاقها.</p> <p>2- موظف التحصيل/موظف الحراسة الخارجية: "راح نباتو هنا؟" أي " هل سنبيت هنا؟" مع استعمال أسلوب التحذير و التعنيف من موظف الحراسة على موظف التحصيل.</p>	<p>اللغة</p> <p>التواصل</p>
	<p>1-تثبيت النظر نحو موظف الحراسة الخارجية و الكلام المصاحب بحركات اليد.</p> <p>2-الكلام مع حركات اليد و ارتسام حالة الغضب على وجه الحارس مع اعطاء الانطباع بأنّ موظف التحصيل ليس سببًا في ذلك و إنّما ممارسات عناصر الطابور.</p>	<p>الايماءات</p>

	<p>1- حالة غضب شديد مع اندفاع بدني من المكلف اتجاه موظف الحراسة الخارجية.</p> <p>2- رفع الصوت من موظف الحراسة لإسماع الجميع.</p>	<p>الانفعالات</p>	
--	--	-------------------	--

المصدر: الزيارة الميدانية في 28/05/2022

خلاصة

مكنتنا منهجية الملاحظة بالمشاركة من استخلاص المخرجات الميدانية التالية:

1- الاعتماد على الوساطة هو إحدى استراتيجيات مواجهة الفعل الإداري الرسمي، لمحاولة الحصول على الامتيازات الإدارية غير المعلنة، أو لمعرفة السبل الاجرائية الكفيلة بتقليل التكلفة و التي هي في الغالب معرفة بيروقراطية يحوزها الفاعلون في الإدارة.

2- يتسم التواصل الحواري بين المكلف و الإداري بحالة صراعية منشؤها تمثل الآخر، حيث يتمثل المكلف الموظف ذلك الآخر الذي يترصده لسلب ممتلكاته، في حين يتمثل الموظف المكلف ذلك الشخص الذي يسعى لتضليله و توريطه، و هو ما يفقد التوافق التام بين الطرفين.

3- تتمثل استراتيجية المكلف التواصلية في انتقاء الألفاظ و العبارات بعناية شديدة، مع الإحجام عن شرح وضعه التجاري أو الضريبي بالدقة المطلوبة من الموظف الضريبي، و ذلك لتفادي أي انزلاق أو تورط قد يُفضي إلى عبء بيروقراطي إضافي أو تكلفة مالية إضافية، و من هنا يمكن فهم استراتيجية المكلف في انتقاء الوحدات اللغوية الخالية من أي تكلفة أو الأقل تكلفة، فكل مفردة بالنسبة إليه لها حمولة و ثقل مالي أو على الأقل حمولة بيروقراطية منغصة.

4- التأويل الذي يطلقه موظف الضريبة حول النص الضريبي ينطلق من عالمه الخاص المرتبط بالعالم الاجتماعي لهذه الإدارة، بحيث يعطي معنى لتصرفاتها يقترن مباشرة بالمصلحة الشخصية للضرائب.

5- فقدان طابع العمل المؤسساتي، الذي لا يتغير بتغير الموظفين، و إنما كل موظف له اجتهاده الخاص في كيفية تطبيق النصوص القانونية، و الدليل على ذلك الموظف الضريبي الذي يطلب منا وثيقة رسمية منتهية الصلاحية في سبيل تسوية إشكال ضريبي.

6- إن الاختصارات الحرفية باللغة الأجنبية و التي ترمز إلى مختلف فروع الإدارة الضريبية مثل (CPI) و (CDI) تقتزن في مخارجها الصوتية مع الاختصارات الحرفية التي ترمز إلى الأجهزة القمعية في الدولة مثل (BRI) (CTRI) و منه اقتتان يُماثل التمثّل نفسه اتجاهها، فتغدو الإدارة الضريبية بهذا المعنى امتدادًا لمختلف الأجهزة القمعية في الدولة، خاصة إذا علمنا أنّها قد تكون مرحلة ما قبل السجن بالنسبة لبعض المكلفين.

و في السياق ذاته، كشفت لنا الملاحظة عن هندسة المكان و تطابق فلسفته مع الفلسفة المكانية لمؤسسة السجن، فكاميرات المراقبة المتطورة و الدقيقة الموزعة في أرجاء المكان، و تجوال رجل الأمن بزيّه الرسمي (شرطي) و نقطتي مراقبة (واحدة تخصّ رجل أمن المؤسسة الضريبية و أخرى محايدة للمدخل الداخلي يخصّ رجال الشرطة)، يضاف إليها استراتيجيات العمل الإداري، تكشف بوضوح عن إجراءات السلطة لتثبيت الأفراد و توزيعهم مكانيًا و تصنيفهم و تقنين سلوكهم و إبقائهم ضمن دائرة الرؤية التي لا ثغرة فيها، و إحاطتهم بجهاز كامل من الرقابة و التسجيل و التقييم و إقامة معرفة متراكمة و متمركزة حولهم¹.

و استثناسًا بـ "الباراديغم الفوكاوي" يمكن محاكاة الهندسة المكانية للمؤسسة الضريبية مع الهندسة المكانية للمؤسسة السجنية المرتبطة بـ "هندسة القمع"، فحسب "فوكو" دائمًا تسمح هذه الهندسة بالإشراف و الضبط و المراقبة، و هي عقلانية كاملة تقوم عليها آلية الضبط.

¹ ميشال فوكو: المراقبة و العقاب، ولادة سجن، ترجمة علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، سنة 1990، ص 235.

فحسب "فوكو" ، يخضع الفرد في السجن لمنظومة المراقبة الشاملة، حيث يتم تصميم بيئته بما يجعل الأشخاص في وضع محكم السيطرة على أجسادهم و أرواحهم و من أجل هذا تصنع الغرف الضيقة...¹.

و يمكن أن نسلّم تأويلًا، أنّ فلسفة التصميم الهندسي للمؤسسة الضريبية هي ذاتها المرتبطة بالمؤسسة السجنية، فالغاية هنا هي المراقبة و المحاسبة و الضبط و التأديب، و تنظيم حركة الأفراد و تصنيفهم و ترقيمهم، و بناء معرفة حول كل فرد داخل محيطهم.

¹ أحمد عمرو: صناعة التغيير، أفاق المعرفة للنشر، الرياض، 2021، ص95.

الفصل الثامن:

المتهربون من الضريبة بين الكثافة

التأويلية و ثنائية المعنى الأولي

و المعنى الاستعمالي

تمهيد

السيرة الحياتية هي تاريخ حياتي، يروي ذاكرة فرد أو جماعة محددة لها خصوصيتها الثقافية حيث يمتلك صاحب السيرة الحرية في تشكيل و تفسير الحقائق التي عاشها، و من هذا التعريف يمكن استنتاج أنّ منهج السير الحياتية يصوّر الظواهر الإنسانية على أنّها ظواهر متمثلة ثقافياً و زمانياً في شكل بناء الهوية الفردية، و في نمط المسارات الاجتماعية و في التغيرات الثقافية، كما أنّ في السير الحياتية معانٍ لا يمكن فهمها إلاّ من خلال جهدٍ خاص يأخذ في الحسبان طبيعة التفاعل الاجتماعي و طبيعة معنى هذه الظواهر¹.

ترتكز مقارنة الظواهر الإنسانية من خلال منهج السير الحياتية على الفرضية التالية:

إنّ فهم تكوين وحدة أو عدد من الوحدات الاجتماعية، هو الذي يُمكن من فهم سيرورة و تحولات التركيبات الاجتماعية المتوسطة و الكبيرة، و ذلك على أساس أنّ المنطق الذي يدير أو يتحكّم في التركيبة و البنية الاجتماعية الكبيرة أو المتوسطة، هو الذي يدير أو يتحكّم في التكوينات الصغيرة في المجتمع، و يُعرف بسيرورة إعادة إنتاجها أو تحولاتها، و ذلك للاعتبارات التالية:

أ- أنّ الانسان هو نتاج ثقافة مجتمع.

ب- أنّ الانسان هو فرد فاعل في المجتمع.

ج - أنّ الحياة الاجتماعية تعكس في سيرورتها سيرورة التحوّلات التي يمكن من خلال رصدها رصد التاريخ.

¹ مهاكبال: السير الحياتية منهجية و تقنيات بحثية، مقال بمجلة الثقافة الشعبية، الثقافة الشعبية للدراسات و البحوث و النشر، البحرين، ص15.

و منه، فمنهج السير الحياتية يساهم في تسهيل الانتقال من الميكرو إلى الماكرو في فهم المجتمع من خلال المؤشرات التي تعكسها الذاكرة المعيشة لفرد أو جماعة، و التي لا بد أن تتقاطع مع مؤشرات مجتمعية أخرى، فتعمق فهم المجتمع و تُسهّل الوعي بحقيقة تحولاته، فالملاحظة الدقيقة لواحدة أو لعدّة جزئيات اجتماعية من شأنها أن تكشف عن آليات الفعل الاجتماعي، و سيرورات إعادة إنتاجه و بالتالي رصد المنطق الاجتماعي الذي أنتجها¹.

و بالمحصلة، فالهدف من اعتماد منهج السير الحياتية هو ليس إعادة تشكيل الذاكرة و إنما جمع معطيات عن البيئة المباشرة من خلال مؤشرات تاريخية و ثقافية معيشة.

¹ المرجع نفسه: ص15

أولاً: الخبرات الحياتية للمتهربين من الضريبة بين الواقع الخام و مفعوله في المعنى الأولي

تعطي اللغة الفرنسية لكلمة "سيمولاكر simulacre" معاني متعددة لا تنتقل فحسب من المعنى إلى ضده، إنما تضعنا في الوقت ذاته أمام نظرتين متباينتين في الكون و الزمان و الإنسان و قد حاول "ميشال فوكو" أن يحصي استعمالات هذه الكلمة فردّها إلى أربعة استعمالات:

أ - السيمولاكر هو الصورة الساذجة في مقابل الحقيقة الفعلية.

ب - أنه يعني تمثيل شيء ما، من حيث أنّ هذا الشيء يفوّض أمره لآخر.

ج - و يعني كذلك الكذب الذي يجعلنا نستعير عن علامة بأخرى.

د - إلى جانب هذه المعاني "السلبية" تأخذ كلمة - التهرب الضريبي - من وجهة نظر إنثومتودولوجية معنى قويًا يجعلها تعني الظهور، و بالتالي شكل من أشكال رفض الواقع في خামيته و من ثمّ أن فعل التهرب الضريبي يأخذ شكل المعنى الأهم، بل الأكثر صوابا و الأقرب إلى الحقيقة و قد تعني في مضامين الاستراتيجية الاحترافية عدم الاعتراف بالنسق و مؤسساته المشحونة هي الأخرى بحمولات الاستبداد¹، و هذا تضمّنه اللامقول في السير الحياتية لعينة الدراسة و التي عُرضت إنثومتودولوجيًا كالتالي:

¹ عبد السلام بنعبد العالي : أسس الفكر الفلسفي المعاصر، مجاوزة الميتافيزيقا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، سنة 1991، ص 104.

1- سيرة حياتية للعضو الفاعل عمّار:

المحور	العنوان	العرض
01	الأصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي	عمّار يبلغ من العمر خمسين سنة، ذو مستوى جامعي، صاحب مؤسسة أشغال عمومية، و هو سليل عائلة تجارية (أب و جدّ)، أي كانا مكلفين سابقين بالضريبة.
02	ولوج و مدة و طريقة ممارسة النشاط	عمّار صاحب مؤسسة أشغال عمومية يصفها بالمتواضعة، بدأ ممارسة نشاطه منذ ما يقرب العشر سنوات، بعد أن كان عاملا لدى الخواص، نشاطه موجه نحو الخواص و الذي لا يخضع لأي ضريبة أو اقتطاع و لا يمكن للإدارة الضريبية مراقبته، و موجه أيضا نحو المؤسسات الرسمية لتنفيذ المشاريع العمومية، و هنا مجال المناورة لخفض ما أمكن من الضريبة المستحقة.
03	تاريخ الممارسة الضريبية	يمارس عمّار نشاطه وفق نظام اخضاع حقيقي "Réel" (منذ ما يزيد عن عشر سنوات)، غير منقطع عن أداء الضريبة المصرّح بها في كل ثلاثي من السنة، شأنه في ذلك شأن جدّه و أبيه. ترتكز استراتيجيته للتهرب من الضريبة على عنصر هام و هو الفواتير "Les factures"، فعند رشو صفقة عمومية عليه بمبلغ معيّن، يكون عليه أن يوفّر أكبر قدر من الفواتير لمقتنيات أو خدمات تحصل عليها في سبيل إنجاز مشروعه، مجموع مبالغ هذه الفواتير منقوصة من مبلغ الصفقة، هو الربح الذي يكون خاضعا للضريبة، فكّلما تقلص هذا الربح بتوفير فواتير متعددة و بقيم أكبر ، تقلصت معه الضريبة، ما قد يضطره في بعض الأحيان إلى شراء فواتير شكلية، فقط لتبرير تقلص هامش الربح.
		يعتبر عمّار نفسه غير متهرب ضريبيا، قائلا: "أنا أؤدي ما عليّ حتى آخر دينار"، و عند سؤالنا له هل تصرّح حقيقة بمداحيلك؟ رفع يده و وضعها مشيرا بها أي "لا" و عزّز هذا المعنى حركة رأسه بالنفي، مستطرّداً " لا...خاطيا... نطيش صواردي؟" أي، طبعا

<p>لا...هل أرمي أموالي؟</p> <p>عمّار غير مطلع على قانون الضرائب، حاله في ذلك كحال العديد من التجّار، و في تبريره لذلك أجاب بأنّ الجزائري عمومًا لا يقرأ، فقد تجد أحدهم لديه رخصة سياقة و لكنّه يجهل قانون المرور.</p> <p>يرفض عمّار اعتبار التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون، و يقول بأنّ " الإنسان يتعب في تحصيل الأموال ثمّ يعطيها لمن يسرقها" و يضيف بأنّ " ما يسمى بالتهرب الضريبي هو الوسيلة الوحيدة للبقاء في السوق".</p> <p>يعتبر عمّار الضريبة التي تفرضها السلطة سرقة، و أنّ أداءها غير مرتبط بالمواطنة الصالحة، و يقول "إنني أفضل أن أدفع الزكاة و الصدقة على أن أدفع الضريبة التي تنتمي إلى نظام ضريبي غير عادل، كما أنّ التهرب الضريبي ليس حرامًا، و هو مع ذلك، يفضل أن يرشو موظف الإدارة الضريبية لتفادي الضريبة على أن يدفعها كاملة.</p> <p>لا يرى عمّار أية فائدة ترجى من دفع الضريبة، و يرفض أن يعتبر التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون، و عند سؤالنا له هل تشعر بالفخر عندما تدفع أعباءك الضريبية؟ انفجر ضاحكًا و قال " طبعًا لا.. بالعكس تمامًا".</p> <p>و في آخر حديثنا، تمنى عمّار أن تختفي إدارة الضرائب إلى الأبد.</p>	<p>انطباعات و تأويلات صاحب السيرة الحياتية للعضو الفاعل (المتهرب الضريبي)</p>	<p>04</p>
<p>-إنّ الامتثال بالنسبة لعمّار هو دفع الضريبة المخفّضة قدر الإمكان في آجالها القانونية لتفادي عقوبة التأخير و المتابعات الجزائية، و هذا الذي يسميه امتثالًا، هو ما ورثه عن والده، الذي كان بدوره يتبع استراتيجية التهرب نفسها، و هو ما وضعهما في مأمن من إدانات الجهاز القضائي.</p> <p>-إنّ اعتبار عمّار بأنّ الجزائري لا يقرأ هو طرح لإشكالية عميقة ، هي الاطلاع على اللوائح و القوانين التي تنظم الممارسات الرسمية، هل حقيقة الجزائري يطّلع على القوانين أو الاجراءات التطبيقية المتعلقة بالمستحقات الضريبية التي تنظم نشاطه أو ممارساته أيًا</p>	<p>تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إثنوميتودولوجية</p>	<p>05</p>

<p>كانت؟ أو قد يعتبر ذلك من قبيل الشكليات التي لا تلزمه في شيء، و أنّ الممارسة الواقعية هي غير ذلك؟ و هنا تطرح إشكالية الحداثة و التقليد، مع قبولنا للانخراط في الحداثة، هل نحن نمارس نشاطاتنا المؤسسية وفق الطرح الحداثي أم أنّه مجرد عنوان لمضمون منطقته التسييري تقليدي؟</p> <p>- لقد شكّل عمّار تمثلاته تجاه الضريبة و مآلاتها من خلال تجاربه الحياتية (اليومية) و حكمه على طريقة تسيير المال العام، التي يصفها بالعبثية و غير الرشيدة، و بالنتيجة فإنّ دفعه للضريبة لا يصبّ في المصلحة العامة، كما أنّ ركود الاقتصاد الجزائري ليس بفعل ما يسمّى بالتهرب الضريبي، و إنّما بفعل السياسات الاقتصادية غير الرشيدة.</p>		
---	--	--

المصدر: محاور تطبيق سير الحياة.

2- سيرة حياتية للعضو الفاعل عادل:

المحور	العنوان	العرض
01	الأصل الاجتماعي الاقتصادي والثقافي	عادل صيدلي يبلغ من العمر 56 سنة، ذو مستوى جامعي، نشأ في عائلة يمكن وصفها بأنها تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، أبوه تاجر، ذو مستوى تعليمي محدود (لا يقرأ و لا يكتب)، مؤجّر محلّ تجاري مع شريك، و الذي توفي فيما بعد، فأضحى المعيل لعائلته و عائلة شريكه المتوفي من خلال المحل المؤجر.
02	ولوج و مدة و طريقة ممارسة النشاط	بدأ عادل ممارسة نشاطه منذ 28 سنة، و المتمثل في الصيدلة التي تستلزم الشهادة الجامعية المؤهلة لذلك، و ينتمي هذا النشاط إلى نظام الإخضاع الحقيقي "Réal" ، فهو يتطلب بالضرورة التعامل بالفواتير في حركة الأدوية، خاصة أنّ النسبة الأكبر من هذه الأخيرة هي من تمويل المؤسسة العمومية "صيدال" ، ما قد يعطي الانطباع بمحدودية المناورة الضريبية.
03	تاريخ الممارسة الضريبية	- يتمثل مجال المناورة الضريبية لدى الصيادلة في مجالين اثنين بالأساس، أولهما اجتهاد المحاسب في التقليل ما أمكن من الضريبة عبر عمليات محاسبية معقدة، و ثانيهما عبر قسم هام ضمن النشاط، يتمثل في بيع المواد شبه الصيدلانية و التي لا تخضع للضرائب و الالتزامات نفسها المفروضة على بيع الأدوية كالفوترة مثلا. - كان والد عادل يدفع الضريبة وفق أسلوب التصريح "La déclaration" بوصفه خاضعا للنظام الجزائي "Forfait" ، فيؤدي الضريبة (المخفضة) في آجالها المحددة قانوناً، أي قبل نهاية كل ثلاثي، ما يجعله في منأى عن عقوبات التأخير أو العقوبات الجزائية. - و قد نحى عادل منحى أبيه، و بذلك يرى أنه غير متهرب ضريبياً ما دام غير مدين للإدارة الضريبية، في حين أنه يخفي عنها الرقم الحقيقي لأرباحه، شأنه في ذلك شأن أبيه.

<p>- يحاول عادل أن يتحاشى أي انزلاق يؤدي به إلى حالة نزاع مع الإدارة الضريبية، و يعتبر أنّ الأعباء الضريبية غير مناسبة و يتمنى تخفيضها، لدرجة البحث عن وساطات لذلك، إضافة إلى زيادة الأعباء المالية "Les charges" لمحاولة تقليص هامش الربح الخاضع للضريبة.</p>		
<p>- يعتقد عادل أنّ التهرب الضريبي يستحق تسمية جريمة لأنّ تعميم هذا السلوك قد يؤدي إلى حالة لا عدالة اجتماعية، كما أنّه يؤثر بشكل مباشر على أداء المرافق العامة.</p>	<p>انطباعات و تأويلات</p>	
<p>- و عن اطلاعه على القانون الضريبي، أجاب بالنفي، و قال بأنّ محافظ الحسابات هو من يقوم باللازم بخصوص العمليات الضريبية بما فيها المناورة الضريبية.</p>	<p>صاحب السيرة، العضو</p>	<p>04</p>
<p>- عادل يرفض إرشاء موظف ضريبي من أجل تخفيض الضريبة، و ذلك لاعتبارات دينية و هذا ما ينسجم مع قيمه العائلية أيضا.</p>	<p>الفاعل (المتهرب الضريبي)</p>	
<p>- يتجه عادل إلى اعتبار أنّ أداء الضريبة هو دليل على المواطنة الصالحة، في حين يرى أنّ الضريبة لا تعود عليه بالنفع مطلقًا.</p>		
<p>- يفضّل عادل أداء الزكاة و الصدقة على أن يدفع الضريبة، حيث قال: " ما دام الشرع لا يفرض الضريبة فأنا لست ملزما بها"، و اعتبرها كنوع من القهر للإنسان المستشير.</p>		
<p>- يذهب عادل إلى أنّ النظام الضريبي غير عادل، و لكنّه ليس مُبرّرًا لعدم دفع الضريبة مطلقًا، حيث يعدّ هذا جريمة ضد المجموعة الوطنية.</p>		
<p>- و في الأخير تمنى عادل أيضا أن تختفي إدارة الضرائب.</p>		

<p>-ينتمي عادل بحكم مستواه الجامعي و تخصصه إلى ما يمكن أن يوصف بالفئة المثقفة المنفتحة على القيم الحداثية، و يؤيد هذا الاتجاه رؤيته بأنّ أداء الضريبة مرتبط ارتباطا وثيقا بالمواطنة الصالحة، و كذا تأييده لتجريم فعل التهرب الضريبي.</p>	<p>تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إثنوميتودولوجية</p>	<p>05</p>
<p>-إنّ القيم الحداثية لم تلغ القيم التقليدية لعادل ، و التي استمدها غالبا من البيئة الأسرية كرفضه دفع رشاي مقابل إلغاء الضريبة، لتعارضها مع المبادئ الدينية التي يتبناها.</p>		
<p>- إنّ هذا التكوين الانشقاقي لعادل (ما بين القيم التقليدية و الحداثية) شكّل معنى للضريبة يتّسم بالحذر، أي: أنا أعترف بالضريبة و أؤيد دفعها، لكن عدم عدالة النظام الضريبي و السياسات الاقتصادية المتبعة و عدم حصولي على النفع من أدائها، يجبرني على تقليصها ما أمكن، و بمعنى آخر لا ينالكم مئّي إلا الحدود الدنيا منها.</p>		
<p>- يعدّ فعل التهرب الضريبي لعادل فعلا انعكاسيا -بالمعنى الإثنوميتودولوجي- لفعل التهرب الضريبي لوالده، فالعوامل التي تفرض عليه أن يتهرب ضريبيا- السابقة الذكر- إضافة إلى استبطانه لصورة و معاملات والده الضريبية تؤسّس لنظام اجتماعي غير رسمي، حيث يؤثر فيه و يساهم في تشكيله في آن واحد.</p>		

المصدر: محاور تطبيق سير الحياة.

3- سيرة حياتية للعضو الفاعل هدى:

المحور	العنوان	العرض
01	الأصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي	-تبلغ هدى من العمر 45 سنة، ذات مستوى جامعي (تمارس نشاطا تجاريا)، شأنها في ذلك شأن زوجها، تنتمي إلى بيئة أسرية توصف بالفئة المتوسطة، كون والدها و جدّها من الموظفين في الإدارة العمومية. -قبل دخولها عالم التجارة مارست هدى مهنة أخرى، من بينها التعليم الذي كان يعقد توظيفي مؤقت.
02	ولوج و مدة وطريقة ممارسة النشاط	-بدأت هدى ممارسة نشاطها التجاري بعد أن استخلفت زوجها في محلّ تجاري و انتقل هو إلى ممارسة تجارة في مجال آخر برأسمال أكبر. -تمتد مدة نشاطها لما يقارب 13 سنة بنظام إخضاع ضريبي جزائي. -محلّها التجاري يقع ضمن سوق (Gallery) و التي تحتوي على العديد من المحلات التجارية التي قد يصل عددها إلى 500 محلّ.
03	تاريخ الممارسة الضريبية	انقطعت هدى عن دفع الضريبة كليًا منذ 10 سنوات بسبب توقفها المؤقت عن النشاط و عند عودتها له كانت الضريبة قد ارتفعت، خاصة مع عقوبات التأخير، ما أوقعها في نزاع مع الإدارة الضريبية، كان الخروج منه برزنامة زمنية تلتزم بموجبها دفع الضرائب المتراكمة مع عقوبات التأخير.

<p>- تعتقد هدى أنّ دفع الضريبة المتراكمة، ضرب من التعجيز، فهي لا تقبل أن تعمل لمجرد دفع الضريبة فقط.</p>	<p>انطباعات و تأويلات صاحب السيرة العضو الفاعل (المتهرب الضريبي)</p>	<p>04</p>
<p>- هدى غير مطلعة على قانون الضرائب و قالت بأنّها لا تهتم لذلك.</p>		
<p>- كما أنّها تعدّ الضريبة المفروضة عليها مؤثرة على أرباحها، و تتمنى التخلص منها، خاصة و أنّ تجارتها متواضعة، فمحلّها التجاري لا تتعدى مساحته 5م².</p>		
<p>- تتمثّل هدى الإدارة الضريبية كشريك في النشاط دون مساهمة فيه، فالضريبة حسبها هي عطاء لمن لا يستحق.</p>		
<p>- كما ترى بأنّ التهرب الضريبي وسيلة أساسية للبقاء في السوق، و أنّ أداءها كفيّل بغلق محلّها، كما أنّها لا تفكر في رشوة موظف الإدارة الضريبية من أجل التخلص منها، من باب أنّها لا تتوافق مع قيمها الخاصة و العائلية، و تقول: " أدفع ضرائبي كاملة على أن أتعامل بالرشوة".</p>		
<p>- لا تثق هدى في الإدارة الضريبية، فهي المسؤولة عن لا عدالة التوزيع الضريبي، كما أنّ النظام الضريبي في حدّ ذاته غير عادل.</p>		
<p>- تفضّل هدى أداء الزكاة و الصدقة على أن تؤدي الضريبة، و تقول: " إذا كان الشرع لا يلزم بالضريبة فأنا لست ملزمة بها".</p>		
<p>- و عند سؤالنا لها: هل تشعرين بالذنب عند التهرب من الضريبة؟ نفت ذلك بشدة بل و تمنّت أن تختفي إدارة الضرائب تمامًا.</p>		

<p>تكشف السيرة الحياتية لهدى، عن معضلة بيروقراطية في نظر العديد من المكلفين، فالنظام الضريبي الجزائري يفقد لآلية قانونية تمكّن من توقيف العدّاد الضريبي -إن صحّ التعبير- بتوقيف النشاط مؤقتاً، خاصة ضمن نظام الإخضاع الضريبي الجزائري، فالنظام الضريبي لا يعترف إلاّ بإلغاء السجل التجاري.</p> <p>قد تُمثّل هدى حالة أخرى من حالات المكلفين، الذين تشكّلت في مخيالهم صورة عن الضريبة أدّت بهم إلى أن يكونوا متهربين منها ما أمكنهم ذلك، بفعل عدة عوامل، لكن انتقال هذه الصورة إلى هدى لم يكن عن طريق الوالد أو الجدّ، و إنّما عن طريق الانخراط في العالم الاجتماعي للمكلفين و الممارسين للنشاط التجاري، فأضحى بذلك سلوك التهرب الضريبي حالة وبائية تصيب كلّ منخرط في العالم الاجتماعي للمكلفين، بفعل ممارسة أنشطة توجب التعامل مع الإدارة الضريبية.</p>	<p>تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إثنوميتودولوجية</p>	<p>05</p>
---	--	-----------

المصدر: محاور تطبيق سير الحياة.

4- سيرة حياتية للعضو الفاعل محمد:

المحور	العنوان	العرض
01	الأصل و الاجتماعي الاقتصادي و الثقافي	يبلغ محمد من العمر 43 سنة، ذو مستوى تعليمي ثانوي، يمتحن نشاط الترخيص الصحي Plumber، و التي اكتسبها عن طريق والده، كما أنّ جدّه كان تاجرًا. ينتمي محمد لنظام الإخضاع الضريبي الجزائري.
02	ولوج و مدة و طريقة ممارسة النشاط	-بدأ محمد مزاولة نشاطه منذ ما يقرب من 18 سنة، بعد أن كان عاملا مع والده الذي نقل إليه حرفته، ثمّ أسّس مؤسسته الخاصة سنة 2004. -يعتمد نشاطه بالأساس على المعاملات مع الخواص، و هو المجال غير الخاضع للضريبة تمامًا، أمّا معاملاته مع المؤسسات العمومية فتخضع في جانبها المالي للرقابة الضريبية، ما يضطره للمناورة و تخفيض الأرباح حتى تنخفض قيمة الضريبة.
03	تاريخ الممارسة الضريبية	-يتعامل محمد مع الإدارة الضريبية كلّما عقد صفقة مع إحدى المؤسسات العمومية، و استراتيجيته في ذلك استراتيجية جميع أصحاب المؤسسات الخاصّة، و هي رفع الأعباء les charges لتبرير تقليص هامش الربح و لو على أساس فواتير شكلية، و بذلك تتقلّص الضريبة. -أمّا نشاطه المرتبط بالخواص فلا يخضع للضريبة، و إنّما يكتفي في نهاية كل ثلاثي بدفع وثيقة "لا شيء Néant" و هي عبارة عن تصريح بعدم ممارسة النشاط في تلك الفترة.

<p>- لم ينقطع محمد عن دفع الضريبة المصرّح بها كلّما عقد صفقة مع مؤسسة عمومية، و علّل ذلك بقوله: "c'est des petites sommes" أي أنّها مبالغ ضئيلة لا تؤثر على أرباحه، كما أنّه يتفادى قدر الإمكان الوقوع في نزاع مع الإدارة الضريبية و التي لم يسلم منها والده، الذي كانت لديه العديد من النزاعات الضريبية، و التي تمّ فضّها عن طريق وضع رزنامة calender لتقسيط المستحقات الضريبية، ثمّ انتظم بعد ذلك في دفعها مخافة الوقوع في نزاع جديد معها.</p> <p>- أمّا جدّ محمد فقد مارس نشاطاته التجارية بطرق غير رسمية، أي ضمن ما يسمّى بالاقتصاد الموازي.</p>	
<p>- محمد غير مُطلّع على القانون الضريبي، و يعتبر أنّ الضريبة المصرّح بها لا تؤثر على أرباحه.</p>	<p>انطباعات و تأويلات</p>
<p>- يقول محمد بأنّ العمل مع القطاع العمومي لم يعد في المتناول، لسيطرة ذوي النفوذ على هذه المشاريع، كما لا يخفي رغبته في تخفيض الضريبة أو حتى إلزالتها كلّ ما أمكن ذلك، و قد يستعين بأسلوب رشوة موظف معيّن لتحقيق ذلك إذا كانت قيمة الضريبة "كبيرة" على حدّ تعبيره.</p>	<p>صاحب السيرة العضو الفاعل (المتهرب</p>
<p>- لا يوافق محمد على تجريم فعل التهرب الضريبي، و يدّعي بأنّه ليس متاجرة بالمخدرات.</p>	<p>الضريبي)</p>
<p>- يفرّق محمد بين التكاليف الشرعية المستمدّة من الشريعة الإسلامية و التكاليف المدنية التي تشرّعها أجهزة الدولة كالضريبة، و بالتالي فدفعه لأحدها لا يغني عن دفع الأخرى، و أنّ تخفيض الضريبة على أساس التصريح الكاذب هو في ذاته معارض للشريعة الإسلامية و بالتالي فالتهرب الضريبي يصبّ في خانة المحرّم دينياً.</p>	
<p>- و من جانب آخر، يعتقد محمد أنّ النظام الضريبي غير عادل، و أنّ الدولة غير عادلة في توزيع الأعباء الضريبية، كما أنّ الضريبة لا تعود عليه بالنفع مطلقاً.</p>	
<p>- و في ردّ محمد على سؤالنا: هل تشعر بالفخر عند دفع أعبائك الضريبية؟ عارض ذلك بشدة، و ارتسمت في وجهه حالة استغراب و استنكار لهذا الشعور عند ربطه بالضريبة.</p>	
<p>- ترتبط مهمة المستشار الضريبي عند محمد بالوساطة و نقل الرشوة إلى الموظف الضريبي لاستغلال الاستراتيجيات الكفيلة بتخفيض الضريبة، و هو بذلك يحمّل موظفي الإدارة</p>	

<p>الضريبة جزءاً من المسؤولية لتفاهة ظاهرة التهرب الضريبي. - و في الأخير، و كغيره من العديد من المكلفين، تمنى محمد أن تختفي إدارة الضرائب.</p>	
<p>- تكشف سيرة محمد عن توارث فعل التهرب الضريبي الممارس أباً عن جدّ، فجدّه لم يخضع للتكليف الضريبي، و أبوه سجّل عدة نزاعات مع الإدارة الضريبية، انتهت برده عن طريق عقوبات التأخير و جعله ينتظم في دفعها بعد ذلك، و هذا ما يبين فاعلية الردع المالي. - إنّ المعاملة الضريبية لوالد محمد و نزاعاته مع الإدارة الضريبية، هي ما دفع بمحمد إلى تطوير استراتيجيات التعامل مع الضريبة، و قد نجح حسبه في ذلك، و الدليل قوله عن الضرائب التي يدفعها بـ " c'est des petites sommes"، أي هي مبالغ صغيرة و لا تؤثر على أرباحه، و لو صادف أن اصطدم بمبلغ كبير، جندّ في ذلك المستشار الضريبي للبحث عن مخرج لتقليلها، ليس عن طريق العمليات المحاسبية، و إنّما عن طريق رشوة موظف يكون من معارف هذا المستشار، و في ذلك رصد لتحوّل معنى المستشار الضريبي، الذي يُعدّ دوره في أدبيات الوظيفة المحاسبية اختصار الطرق و تنفيذ العمليات المحاسبية نيابة عن العميل بفضل اطلاعه على القانون الضريبي، إلى وسيط بين العميل و الإدارة الضريبية لإسباغ نوع من الحماية له من الضريبة، عن طريق دفعه لما يسمّى بالرشوة، التي تمثّل قيمتها جزءاً من قيمة الضريبة المفروضة، و هذا ما يحيلنا إلى حالة أخرى من حالات الانشقاق التكويني لدى الجزائري، الواقعة بين الخطاب و الممارسة، فمحمد يعتبر أنّ مجرد التصريح الكاذب كفيلاً بتحريم التهرب الضريبي دينياً، و أنّ دفع الزكاة و الصدقات لا يغني عن دفع الضريبة، هذا على مستوى الخطاب، أمّا على مستوى الممارسة فهو لا يتورع عن الاستعانة بمسّشار ضريبي ليس لما يسمّى بالتحجب الضريبي، و إنّما لرشوة موظف للتخلص من الضريبة أو الاكتفاء بدفع نسبة منها، تعدّ رمزية بالنسبة لحجمها الحقيقي. - و بالمحصّلة، تكشف لنا سيرة محمد عن شرح واضح بين الخطاب المسوّق المستمد من الشريعة الاسلامية، و الممارسة الواقعية التي تتجاوز المنطق الديني، من أجل المكسب المادي. - و في النهاية هي حالة استجابة غريزية لحبّ التملّك.</p>	<p>تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إثنوميتودولوجية</p> <p>05</p>

5- السيرة الحياتية للعضو الفاعل سعيد:

المحور	العنوان	العرض
01	الأصل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي	يبلغ سعيد من العمر 53 سنة، ذو مستوى تعليمي متوسط، يمارس نشاطا حرفياً، كان أبوه و جدّه تاجران، أي أنّه سليل عائلة لها تقاليد معيّنة في المعاملة الضريبية.
02	ولوج و مدة و طريقة ممارسة النشاط	يمارس سعيد نشاطه منذ 26 سنة، يمتحن حرفة الخياطة، أسّسه بمبادرة شخصية منه، كما أنّه خاضع لنظام الإخضاع الضريبي الجزائري
03	تاريخ الممارسة الضريبية	استفاد سعيد مدة ثلاث سنوات الأولى من نشاطه من إعفاء ضريبي، ثمّ انتظم في دفع الضريبة مدة 23 سنة، عن طريق التصريح "المخفّض"، هذا الانتظام في الدفع هو نهج والده في التعامل مع الإدارة الضريبية، و عكسه مع جدّه في التعامل مع الإدارة الضريبية الجزائرية و الكولونيلية، الذي كان منقطعاً عن أداء الضريبة كليّةً، حيث كان يمارس نشاطه بشكل غير رسمي.
04	انطباعات و تأويلات صاحب السيرة العضو الفاعل (المتهرب الضريبي)	- يعتقد سعيد أنّ الانتظام في دفع الضريبة المخفّضة هو امتثال للنظام الضريبي، ما يضعه في خانة المواطن الصالح، فما دام يدفع للإدارة الضريبية فهو في منأى عن وصمه بالمتهرب الضريبي. - سعيد غير مُطلّع على القانون الضريبي، بحجّة أنّه لا يهتمّه، و غير معني به. - سألنا سعيد: هل تصريحك الضريبي حقيقي؟ فأجاب: " لا، و إلّا يضروك...يكوليك" أي في حالة التصريح الحقيقي سيضرونك في مالك و رزقك، و يفلسونك. فالضريبة حسبه، هي سرقة تمارسها مؤسسة شرعية، يسعى لتخفيضها عن طريق وسطاء إلّا أنّه يرفض التعامل بالرشوة من أجل إلغائها و ذلك لأسباب دينية. - سعيد لا يثق في الإدارة الضريبية، و يقول بأنّ نظام الحكم و أساليب تدبير المال العام و لا عدالة النظام الضريبي، هي أهمّ العوامل التي أثّرت على نظرتّه للضريبة.

<p>-يفضّل سعيد الامتثال للتكاليف المالية المستمدّة من الشريعة الإسلامية كالزكاة و الصدقة، على أن يؤدي ضريبته، لأنّها ليست ضمن التكاليف الشرعية، و بذلك فالتهرب الضريبي ليس حرام.</p> <p>-ساهمت التنشئة الأسرية في التأسيس لفعل التهرب الضريبي لسعيد، حيث اكتسب معارفه الضريبية عن طريق أبيه و جدّه، فاستنتج بأنّ الضريبة شرٌّ يجب تفاديه بكلّ الطرق.</p> <p>-و في سؤالنا له، هل تشعر بالفخر عندما تدفع أعباءك الضريبية؟ استغرب السؤال و أجاب ضاحكاً "طبعاً لا، بالعكس تماماً"، و كانت له الاستجابة نفسها عندما سألتناه: هل تشعر بالذنب عند تهريك من الضريبة؟</p> <p>-و كغيره من المكلفين، تمنى سعيد أن تحتفي إدارة الضرائب.</p>		
<p>-يكشف سعيد عن تحوّل معنى الامتثال الضريبي، الذي انتقل من أداء الضريبة على الأرباح كاملة، إلى أداء الضريبة عن أرباح مصرّح بها و التي تكون مُحفّضة قدر الإمكان.</p> <p>-و بمعنى آخر، فهو ممثل ضريبياً إذا كان في منأى عن النزاعات الضريبية، و ليس عليه ديون للإدارة الضريبية، حتى لو كان تصريحه الضريبي غير منطقي لدى موظفي و مفتشي الإدارة الضريبية.</p> <p>-يستعمل سعيد في لغته ضمير الجمع الغائب أي "هم"، في حديثه عن كلّ من يمثّل السلطة المهيمنة و امتداداتها، خاصة في الإدارة الضريبية، كأنّما وضع حاجزاً يفرّق به بين "نحن" و "الهم"، على اعتبار أنّ لكلّ منهما قانونه و مجال مناورته، كأنّما يريد أن يقول هم الآخرون يناورون بتشريعاتهم و ممارساتهم غير العادلة، و التي تحقق أغراضهم و أهدافهم و منافعهم و نحن نناور بالتهرب الضريبي ما أمكن ذلك، و بعبارة أخرى نحن نشكّل قانوننا غير الرسمي لمواجهة قانونهم الرسمي.</p> <p>-و بالخصّلة، فالممارسة الضريبية لسعيد تكشف عن حالة أنومي -بالمفهوم الدوركايمي التي أصابت البناء الضريبي- و طعن في شرعية السلطة المهيمنة على القرار الضريبي.</p>	<p>تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إثنوميتودولوجية</p>	<p>05</p>

6- السيرة الحياتية للعضو الفاعل عبد الحافظ

المحور	العنوان	العرض
01	الأصل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي	يبلغ عبد الحافظ من العمر 38 سنة، يمارس نشاطاً تجارياً، يتمثل في بيع مواد التجميل، ذو مستوى تعليمي متوسط، يظهر بالزبي المتدين، محلّه التجاري هو مصدر رزق عائلته، المكوّنة من أسرته الصغيرة و والديه و إخوته - الذين يعملون معه- و أسرهم.
02	ولوج و مدة و طريقة ممارسة النشاط	يمتحن عبد الحافظ نشاطه منذ 8 سنوات، ضمن نظام إخضاع ضريبي جزائي، محلّه التجاري لا يتعدى 10 متر مربع(م ²)، يقع بشارع يعدّ سوقاً لتجار الجملة الخاصة بمواد التجميل.
03	تاريخ الممارسة الضريبية	ورث عبد الحافظ ممارسته التجارية عن البيئّة الأسرية (أي أباً عن جدّ)، و انتظم في دفع الضريبة المصرّح بها، غير أنّه سجّل نزاعاً مع الإدارة الضريبية لم يُحلّ بعد (على الأقل حتى مقابلتنا معه). كان والد عبد الحافظ يتعامل بحذر مع الإدارة الضريبية لتجنب النزاعات معها، و مع الجهاز القضائي، إلّا أنّ عبد الحافظ يجهل طبيعة الممارسة الضريبية لجده.

<p>يجهل عبد الحافظ القانون الضريبي من باب أنه لا يهتم به (لا مبالاة)، و يعتقد بأنّ الضريبة تؤثر على أرباحه وفق منطق رياضي، في حين يعتبر أنّ الأعباء الضريبية المفروضة عليه مناسبة، لأنّ رقم أعماله محدود (مجال المناورة)، و في حالات الاقتراح الضريبي المرتفع الصادرة من الإدارة الضريبية، لا يدّخر جهداً في البحث عن وساطات لتخفيضها.</p> <p>لا يوافق عبد الحافظ على تجريم التهرب الضريبي، و يعتبره ممارسة مقبولة، بحجة أنّ الضريبة لا تصرف في مصارفها المنوطة بها، و لا تعود عليه بالنفع مطلقاً، لقد تمثّل عبد الحافظ الضريبة من خلال السياسة الاقتصادية المتبعة، فالتهرب الضريبي حسبه هو الوسيلة الوحيدة للبقاء في السوق.</p> <p>و بخصوص إرشاء موظف الضريبة للتخلّص من الضريبة أو جزء منها، لا ينفِ عبد الحافظ دورها و فاعليتها واقعياً في تخفيف الأعباء الضريبية، و لكنّه لم يُفصّح عن اتجاهه نحوها أو استعانتها بها، و اكتفى بـ "لا تعليق"، مع اعترافه أنّ الرشوة من حيث المبدأ المعياري تتنافى مع قيمه الخاصة و العائلية على أساس أنّها تتناقض مع الشريعة الإسلامية.</p> <p>عبد الحافظ لا يثق في الإدارة الضريبية، و يعتبر أنّ الضريبة سرقة، لذلك لا يرى أيّة فائدة من دفعها، كما يرى أنّ الامتثال الضريبي ليس دليلاً على المواطنة الصالحة، لأنّ النظام الضريبي غير عادل، فأصحاب النفوذ لا يدفعونها، فأضحت نوعاً من القهر للإنسان المستثمر.</p> <p>يعتبر عبد الحافظ أنّ دفع الزكاة أو الصدقة أفضل من أداء الضريبة، فمادام يدفع الزكاة سنوياً يرى بأنّ لا داعٍ لدفع الضريبة التي لم تلزمها الشريعة الإسلامية.</p> <p>يشعر عبد الحافظ بالظلم عند دفعه الأعباء الضريبية، و لا يشعر بالذنب عند تهرّبه من دفعها، و حول سؤال: هل تشعر بالفخر عند دفعك الضريبة؟، ضحك ضحكة استغراب لهذا الشعور، و استطرد: "أنا أدفع و أكاد أبكي"، كما تمنى أن تختفي إدارة الضرائب.</p>	<p>انطباعات و تأويلات صاحب السيرة العضو الفاعل (المتهرب الضريبي)</p>	<p>04</p>
--	--	-----------

<p>لقد أفرزت لنا سيرة حياة عبد الحافظ جملة من الإشكاليات أهمّها:</p> <p>1- إشكالية المعرفة القانونية (التشريعية) المرتبطة بالنشاط الممارس: وهي شكل من أشكال التواصل-إن صحَّ التعبير- بين الممارس للنشاط و بين الإدارة الوصية على تنظيم الأنشطة التجارية، و في هذا الشأن عبّر عبد الحافظ حول اطلاعه على القانون الضريبي بأنّه لا يهتمّ، و هذا ما يؤشر على حالة الاغتراب ضمن مجال الممارسة التجارية، و عدم الاعتراف بالسلطة الوصية على نشاطه التجاري (و بالتالي عدم شرعيتها بالنسبة له). إنّ عبارة لا أهتمّ تحمل دلالة معنى القطع بحسدها عبد الحافظ مع منظومة رسمية يعدّها -إرادياً أو لا إرادياً- غير شرعية.</p> <p>2- إشكالية المناورة الضريبية: يعدّ عبد الحافظ الضرائب المفروضة عليه مناسبة، لأنّ رقم أعماله محدود، و هذا ما يكشف عن نجاحه نسبياً في التهرب الضريبي، عن طريق تخفيض رقم الأعمال، فمن خلال زيارتنا العديدة لمحله التجاري، اكتشفنا عن طريق الملاحظة بأنّ رقم أعماله يتجاوز بكثير السلعة المعروضة في المحل، حيث يمتلك مستودعاً لسلعه غير المصرّح عنها، إضافة إلى ركنه لسيارة نفعية بجانب محله، تُمثّل مستودعاً متنقلاً لسلعه.</p> <p>3- إشكالية الازدواج المعياري: إنّ المظهر الخارجي الذي يظهر به عبد الحافظ و أغلب إخوته، يكشف عن ارتباطهم و تبنيمهم لقيم الدين الاسلامي من حيث الشكل و الألفاظ و العبارات، و يُعزّز ذلك وصف عبد الحافظ بأنّ التعامل بالرشوة يتنافى مع قيمه الأسرية و الشخصية. إلّا أنّ عبد الحافظ لم ينفِ تفضيله رشوة موظف الإدارة الضريبية للتخلص من الضريبة ، و فضّل "لا تعليق" في ردّه على السؤال، فلو كان يرفض ذلك رفضاً قاطعاً لأفصح عنه، و هذا ما ينسجم مع باقي الإجابات، و منه فما لم يكشف عنه عبد الحافظ من باب الحرج و إخماد التعارض بين القيم الدينية المتبناة</p>	<p>تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إثنوميتودولوجية</p>	<p>05</p>
--	--	-----------

<p>و الرشوة كقيمة معارضة لها، هو لجوؤه لأسلوب الرشوة كاستراتيجية بديلة للتهرب الضريبي.</p> <p>و بالمحصلة، فالرشوة كمغاير و مختلف عن المعيار الديني يخضع للتأويل عند ارتباطه بمجال الضريبة، فيتحول إلى معنى المباح بل و المستحب في سبيل دفع شرّ أو استرجاع حق، و هي حالات جواز دفع الرشوة في اجتهادات بعض أقطاب المقالوة الدينية.</p> <p>4- إشكالية التمثل الضريبي: تضافرت عدة عناصر مُشكّلة إتمام عملية التمثل الضريبي تجاه الضريبة و الممارسة الضريبية بالنسبة لعبد الحافظ:</p> <p>-أولاً: ما صرّح به إجابة عن سؤال ضمن المقابلة التي أجريناها معه، بأنّه تعلم من الآباء و الأجداد بأنّ الضريبة شرٌّ يجب تفاديه بكلّ الطرق.</p> <p>- ثانياً: تواجد نشاطه التجاري ضمن سوق الجملة، ما يفرض تواملاً يدفع تجاه تكتّل غير رسمي و غير معلن في مواجهة الإدارة الضريبية، بفعل انتقال و عدوى الممارسة الضريبية.</p> <p>تتأسس هذه الحالة الوبائية على مجموعة أسئلة متداولة بين المكلفين أبرزها: كم صرّحت برقم أعمالك؟ كم صرّحت بأرباحك؟ ألم تواجهك متاعب من الإدارة نتيجة لهذا التصريح؟ هل وجدت واسطة؟ كم مبلغ غرامتك؟ و غيرها من الأسئلة، التي و بفعل المقارنات تؤسّس لتمائل السلوك الجمعي تجاه الممارسة الضريبية، حتى لا تكاد تجد ضمن السوق الواحد الاستثناء الضريبي، أي أن يكون هناك مكلف يدفع الضريبة مضخّمة مقارنة بغيره من المكلفين الممارسين للنشاط نفسه.</p> <p>إنّ هذين العنصرين السابقين، إضافة إلى السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف السلطة المهيمنة على القرار الاقتصادي، شكّلا عوامل رئيسية لتشكيل التمثل الضريبي في صيغته النهائية بالنسبة لعبد الحافظ و لكثير من المكلفين.</p>	
--	--

7- سيرة حياتية للعضو الفاعل جمال:

المحور	العنوان	العرض
01	الأصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي	يبلغ جمال من العمر 45 سنة، ذو مستوى تعليمي ثانوي ، يمارس نشاطًا تجاريًا بصيغة التجزئة منذ حوالي 12 سنة، بعد عمله السابق المتمثل في سياقة سيارة أجرة ثم عمل بحارًا. والده كان تاجرًا و أغلب نشاطاته التجارية كانت خارج الإطار الرسمي.
02	ولوج و مدة و طريقة ممارسة النشاط	بحجّة قلة مداخيل عمله السابق كسائق سيارة أجرة، انتقل جمال إلى إنشاء نشاط تجاري بمبادرة شخصية منه، عن طريق كراء محلّ تجاري لا يزال يستغله إلى اليوم.
03	تاريخ الممارسة الضريبية	بدأ جمال بدفع الضريبة منذ ما يقرب من 18 سنة، أي منذ ممارسته نشاطه السابق المتمثل في سياقة سيارة أجرة، و لهذه المهنة نمط خاص في التكاليف الضريبي، حيث يتساوى أصحاب هذا النشاط في التكلفة الضريبية (يُجمعون على تصريح موحد)، و بانتقاله إلى نشاطه الجديد، اضطر إلى تحين استراتيجيته تجاه الممارسة الضريبية.

<p>لم يكن جمال بالمنتظم في دفع الضريبة، حيث صادف أن انقطع عن دفعها تمامًا، و برّر ذلك بـ <i>négligence</i>، أي إهمالاً منه، ما أدى به إلى نزاعات مع الإدارة الضريبية دامت لسنوات، و أدى تراكم الضرائب مع عقوبات التأخير إلى أن وصلته إرسالية من الإدارة الضريبية حول وضعيته الجبائية، حيث بلغت ديونه رقم 4 ملايين دينار، مع أنّ رقم أعماله المصرّح به لدى الإدارة ذاتها لا يتجاوز 600 ألف دينار، هذه الوضعية المأزومة دفعت به إلى البحث حسبه عن " أحسن محاسب"، يكون في حكم المخلّص من العبء الضريبي المفروض، و قد نجح نسبيًا في ذلك، حيث تمّ تخفيضها إلى ما دون 1,5 مليون دينار.</p> <p>إنّ النزاع الضريبي مع الإدارة لم يكن حكرًا على جمال فقط، فقد سبق لوالده أن دخل في نزاع ضريبي معها، و كان ذلك عندما أراد التقاعد في سن 65 سنة، حيث يشترط للاستفادة من صندوق الضمان الاجتماعي الالتزام بدفع الضريبة لمدة 15 سنة على الأقل، و هذا ما افتقده والد جمال ، ما أوقعه في مأزق استدعى مناورات إدارية معقدة كان أحدها دفع الضريبة عدة سنوات حتى استكمال نصاب الأعوام الخمسة عشر.</p> <p>حول سؤالنا لجمال إذا كان مطلعًا على القانون الضريبي، أجاب بلا و استطرد: "لا أعترف به أصلاً".</p> <p>و عن تقييمه للأعباء الضريبية، اعتبرها جمال غير مناسبة، و استطرد أيضًا: "أفضل الاقتصار على دفع الزكاة فقط".</p> <p>شدّد جمال و كرّر مرارًا بأنّ النظام الضريبي غير عادل، و رفض تسمية التهرب الضريبي بالجريمة (كما أنّ تجريمه لا يتوافق مع قيمه العائلية)، و يعتبره ممارسة مقبولة كقيلة بإبقائه في السوق.</p>	<p>انطباعات و تأويلات صاحب السيرة الحياتية للعضو الفاعل (المتهرب الضريبي)</p>	<p>04</p>
---	---	-----------

<p>يُحْمَلُ جمال موظفي إدارة الضرائب جانبًا من المسؤولية حول تعقد و لا عدالة النظام الضريبي، و يقول في شأنهم: " يفرضون العقد و يقترحون الحل".</p> <p>التأويل الديني: يفضل جمال أن يرشو موظفا بالإدارة الضريبية على أن يسدّد الضريبة، و يقول عن ذلك أنّ هذا الأمر مستحب، أي أنّ الرشوة كفعل محرم دينيا، عندما ترتبط بالتخلص من الضريبة التي يعدها جمال سرقة- تصبح مستحبة- و لا يتناقض هذا مع قيمه العائلية.</p> <p>إنشاء المساحة المعتمدة (ثقافة نوعية): يعي جمال جيدا أنّ التهرب الضريبي فعل مجرم قانونا، و لكنّه يرفض وصمه بالجرمة (فهو شرعا ليس بجرام)، و يعتبر أنّ الامتثال الضريبي ليس دليلا على المواطنة الصالحة، لأنّ الضريبة فقدت بلا عدالتها عنوان التضامن الاجتماعي، فأضحت نوعًا من القهر للإنسان المستثمر، فالضريبة كما قال جمال لا تعود عليه بالنفع مطلقًا، و لا تصبّ في المصلحة العامة، و لا يرى فائدة من دفعها ما دام ذوي النفوذ لا يدفعونها.</p> <p>يفضل جمال دفع الزكاة و الصدقات على دفع الضريبة، و يقول أنّه ما دام يدفع الزكاة سنويا فلا داعي لدفع الضريبة فالزكاة تعوضها، و ما دام الشرع لا يُلزم بالضريبة فهو غير ملزم بها.</p> <p>و في إجابة جمال عن سؤال: " هل تشعر بالفخر عند دفعك لأعبائك الضريبية؟" ضحك مستهزئًا و قال: " أشعر بالظلم عندما أدفع أعبائي الضريبية".</p> <p>يعتبر جمال أنّ السياسة الاقتصادية و نظام الحكم هما ما أثرا على نظرتّه للضريبة و الممارسة الضريبية، إضافة إلى رسوّ هذا التمثّل عليه من الآباء و الأجداد، و كانت نتيجة هذا التمثّل أمنيته باختفاء إدارة الضرائب.</p>	
--	--

<p>تكشف لنا سيرة جمال عن بعض المعاني المرتبطة بالممارسة الضريبية، أهمها ما يلي:</p> <p>-معنى أحسن محاسب: تمثل عبارة " أحسن محاسب" بالنسبة لجمال ذاك المحاسب القادر على المناورة الضريبية بفعالية، و الحائز على رأسمال الاجتماعي داخل الإدارة الضريبية، ما يمكنه من تحقيق مصالح موكله، المتمثلة أساسا في خفض الضريبة إلى المستويات الدنيا ما أمكن ذلك.</p> <p>و منه معنى أحسن محاسب، هو الشخص الذي يُسخر معرفته بالقانون الضريبي و علاقاته الاجتماعية و المهنية من أجل خفض الضريبة المفروضة على موكله، و هو بهذا المعنى يمثل أداة استراتيجية للتهرب الضريبي.</p> <p>-معنى الضريبة: تمثل دلالة الضريبة لجمال سرقة بالقانون، و في المفهوم العام للسرقة هو الأخذ بدون إذن و دون وجه حق، إلا أنّ الضريبة هنا يمكن توصيفها بأنها أخذ دون وجه حقّ مع عنصر الإكراه، أي عدوان Assault .</p> <p>-معنى الرشوة: يعتبر جمال أنّ الرشوة مستحبة في سبيل التخلص من العبء الضريبي، و في هذا المقام لم تعد الرشوة تلك الممارسة المحرمة دينيا، و إنّما ممارسة مستحبة بالمعيار الديني تطبيقا للمعادلة (الضرورة تبيح المحظور) و بالتالي فتح مجال للإفلات من المعيار القانوني تحت غطاء قوة المقدّس، لتحقيق غرض استرجاع حق، و هنا تبرز إشكالية تأويل النص الديني، حيث يخضع النص ذاته لعدة تأويلات مرتبطة بالسياقات المختلفة، فالرشوة قد تكون محرمة في سياق معين و مستحبة في سياق آخر، أي وفق متطلبات الوضعية الاجتماعية المأزومة بسبب النص الوضعي من جهة و وفقا لمستجدات قواعد اللعبة الاجتماعية من جهة أخرى.</p> <p>-الموظف الضريبي: تمنحنا مقارنة التحليل الاستراتيجي رؤية خاصة لدور موظف الادارة الضريبية حيث يلعب هذا الأخير دورا يمنحه السلطة الفعلية خارج المعيارية المؤسساتية في اطار ما يسمى المناطق غير المراقبة uncontrolled area، حيث يستغل هذه المناطق كرأس مال و قوة، إمّا لابتزاز المكلف أو لحل معضلته، فالموظف في كلا الحالتين يحقق مدخلات و بالنسبة للمكلف فإنّ أعباء رشوة الموظف تكون أقل كلفة من الضريبة و ملحقاتها الجزائية، أمّا جمال فقد تمثلّ الموظف الضريبي بالموظف الذي يمثّل الإدارة القمعية، فيضع في طريق المكلف العُقد ضمن المنطقة غير المراقبة، ثمّ يضع الحلّ لتحقيق منفعة مباشرة من المكلف.</p>	<p>تأويل معاني الأفعال من وجهة نظر إنثوميتودولوجية</p> <p>05</p>
---	--

لقد منحنا المسار الإثنومتودولوجي المطبق على مضامين هذه السير الحياتية إمكانية الكشف عن المعنى الأولي لفعل التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري و أدواته الاستراتيجية، و كذا إبراز أبعاده القيمة و الاستعمالية.

كما أنّ وصم "المجرم المتهرب من الضريبة" في المجتمع الجزائري يصطدم "سيمولوجيًا" مع منشأها الاجتماعي في عوالم اجتماعية مغايرة للعالم الاجتماعي للجزائري المتهرب من الضريبة و من ثمّ نجد في نظرية الاشتقاق اللغوي لـ "Nietzsche" الملاذ السيمولوجي و الإيستيمولوجي الذي يمكّننا من الفهم الموضوعي للمعاني التي يعطيها المتهرب ضريبًا لفعله الموصوم بالجريمة.

فالباراديغم النيتشاوي يحملنا إلى نفي الواقع الخام الذي تقف عنده الإمبريقية الوضعية أو المعيارية القانونية الشكلانية، التي تنكر الكثافة التأويلية و تأبى استدعاء المعنى الأولي و تكتفي بالوقوف عند حافة الدلائل الكميّة و التظاهرات الخارجية.

لقد منحنا الإثنومتودولوجيا المعرفة الكيفية التي تسمي بها الأشياء في العلم الاجتماعي للمتهربين من الضريبة، حيث تسنى لنا معرفة ماهيتها الاجتماعية و الاقتصادية، و منه، فإنّ وصم و تسمية المتهربين من الضريبة مهما بلغت " تشيئته رقميا" وفق الباراديغم الدوركامي، لن يرتقي إلى الفهم الموضوعي لجريمة التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري، الذي تيمكّن من إدراك عالم المعاني الحقيقية التي جعلت فعل التهرب الضريبي يأخذ القيمة الاستعمالية التي يتغذى منها الاقتصاد الموازي الذي بدأ يأخذ طابع المؤسسة.

ثانيا: المشترك و المختلف بين الموصومين بالجريمة الضريبية:

يرتكز " الباراديغم الفوكاوي " - نسبة إلى ميشال فوكو- على مصادرة مفادها، أنّ تاريخ الأشياء هو تاريخ مسمّيات و هو بالتالي تاريخ أسماء، و تاريخ الأشياء هو تابع للقوى المستحوذة التي تعطي للمعاني و تحدد القيم، ذلك أنّ اسم الشيء و معناه هو القوة التي تستحوذ عليه و تتملّكه، و بهذا المعنى فالواقع ذاته أسماء و لغوت، إنّّه أشياء، لكن الأشياء كلمات و الكلمات كمّيات من القوة في علاقة توتر¹.

من خلال ملاحظة السير الحياتية لعينة (السير الحياتية) نجد أنّ عناصر "المشترك" بينهم أعمّ من عناصر الاختلاف (المختلف) حيث اقتضت عناصر الاختلاف بينهم فيما يلي:

1. عناصر الاختلاف:

1-1- التهرب الضريبي يستحق تسمية جريمة أو أنّه جريمة ضد المجموعة الوطنية:

لقد انفرد بهذا الاتجاه العضو المتهرب عادل، أي أنّه مثّل شذوذا عن باقي المجموعة و قد يرجع ذلك إلى مستواه التكويني و تبنيه لقيم حدثية بفعل التنشئة الاجتماعية - حيث نشأ في وسط أسري مرتبط بالتكوين الأكاديمي العالي- أو بفعل التفاعل مع فئات من ذوي النشاط المماثل أو فئة الأطباء، إلا أنّ قناعاته و اتجاهاته نحو القيم الحدثية لم تستوعب الظاهرة الضريبية (الممارسة الضريبية) بفعل عوامل تدخل في عناصر المشترك بين باقي أعضاء عينة السير الحياتية.

¹ ميشال فوكو: الكلمات و الأشياء، ترجمة مطاوع صفدي و آخرون، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1990، ص 14-15.

1-2- الضريبة دليل على المواطنة الصالحة:

و قد مثل هذا الاتجاه عنصر اختلاف بين العضو عادل و باقي أعضاء عينة السير الحياتية و هو ما يتوافق مع العنصر السابق في انسجامه مع القيم الحدائثة المعاصرة.

1-3- إرشاء موظف كاستراتيجية للتهرب الضريبي:

انقسم أعضاء عينة السير الحياتية حول إرشاء الموظف الضريبي كاستراتيجية لتسوية الوضعية الجبائي، حيث رفضها كل من عادل و هدى و سعيد بمبرر معياري ديني و تنشؤي قيمي فيما لم يخف البقية اعتمادها كاستراتيجية مقاومة للنظام الضريبي المكّرس.

2- عناصر المشترك:

تشترك عينة السير الحياتية في العديد من التمثلات و الممارسات اتجاه الضريبة و النظام الضريبي ككل، و فيما يلي سنركز على أهم تقاطعات عينة السير الحياتية (أهم عناصر المشترك بين أعضاء عينة السير الحياتية)

2-1- عدم الاطلاع على القانون الضريبي:

تشترك عينة السير الحياتية في عدم اطلاعها على القانون الضريبي أو حتى على جزئيات التشريع الضريبي، يحلنا هذا المعطى إلى عدة قضايا معرفية بالأساس، مرتبطة بجيازة الثقافة الضريبية التي يحتاجها المكلف الجزائري، حيث استطرد أحد أعضاء عينة السير الحياتية في هذا الشأن إلى أنّ الجزائري لا يقرأ أصلا، فقد يجوز أحدهم رخصة السياقة و لكن ليس لديه واسع الاطلاع

على قانون المرور، و يمكن أن نلخص جملة العوامل المرتبطة بالجهل بقانون الضرائب (خاصة مضمونه الإكراهي) في الآتي:

أ- اعتماد أغلب المكلفين على المحاسبين في تسوية وضعيتهم الجبائية، و بالتالي لا يكلف نفسه عناء البحث في المضامين القانونية و الضريبية.

ب- عدم استقرار التشريع الجبائي، تُقر قوانين المالية السنوية أو التكميلية، العديد من الإجراءات الجديدة الخاصة بقانون الضرائب، ما يصعب مواكبتها.

ج- عدم الاهتمام بما تصدره الحكومة من قوانين و مراسيم، انطلاقاً من فكرة مسبقة، أضحت تشكل مُسَلِّمة بأنّ هذه الأخيرة تُخدم فئة معينة بالأساس، ما ينقص من شرعيتها، و في هذا الصدد فقد أعرب معظم أعضاء عينة السير الحياتية بأنّ القانون الضريبي لا يهتمها.

2-2- الوسطة كاستراتيجية للتهرب الضريبي: (الوسطة كاستراتيجية مقاومة للنظام الضريبي)

يعتقد أعضاء عينة السير الحياتية الوسطة بأنها فاعلة في تخفيض الضريبة و تسوية مختلف النزاعات الضريبية، حتى و إن كانت هذه الوسطة وسيلة خارج القنوات و اللوائح التنظيمية الرسمية التي يستخدمها فرد معين للوصول إلى شخص يمتلك سلطة القرار لتحقيق مصلحة معينة و هذا ما يؤثّر على حالة أنومي يعيشها النظام الإداري، فالوسطات كمارسة، تؤثّر (أيضاً) على استمرار العلاقات التقليدية الخاصة بالمجتمعات ما قبل الدولة، و ما يرتبط بها من قيم و معايير ثقافية و منظومات اقتصادية و اجتماعية و إدارية.

2-3- رفض الانزلاق النزاعي مع الإدارة الضريبية:

يرفض أعضاء عينة السير الحياتية أي انزلاق قد يؤدي إلى نزاع مع الإدارة الضريبية من شأنه أن يقود إلى المحاكم القضائية، فقد ترسّخ في مخيال المكلفين عن طريق آبائهم و أجدادهم و عبر الخبرة في التعامل مع النظام السلطوي، أنّ أي نزاع مع أحد أطراف هذا الأخير، هو نزاع محسوم لصالحه مسبقاً، لأنّ القضاء قضاؤه و الإدارة إدارته و أدوات العنف هو الذي يحتكرها، و بالمحصلة فالعقوبة الضريبية كانت و لا تزال هي الحافز لدفع الضريبة.

2-4- لا عدالة النظام الضريبي:

يعدّ أعضاء عينة السير الحياتية أنّ النظام الضريبي غير عادل، و من مظاهر ذلك هو طغيان المساهمة الضريبية لفئة الأجراء مقارنة بباقي الفئات الأخرى، و يرجع ذلك إلى نظام الاقتطاع من المصدر الذي أغلق مجال المناورة لهذه الفئة، و من مظاهر لا عدالة النظام الضريبي أيضاً، حصول ذوي سلطة المال على إعفاءات و تخفيضات ضريبية في مجالات استثمارهم، و غياب هذه الامتيازات (أو الإعفاءات) عند ذوي الاستثمارات ذات الرأسمال المحدود، و بالمحصلة فإنّ التمثل بعدم عدالة النظام الضريبي، عامل مُحفّز من عوامل التهرب الضريبي، يبدو أنّه أسس لعقيدة مناوئة لمفهوم التضامن الضريبي، التي تعارض مبادئ الاقتصاد الحديث، و من ثمّ يُؤشّر لحالة لامعيارية و لا مؤسساتية تهدد كيان الدولة، فالتهرب الضريبي هنا هو شكل من أشكال المقاومة و ردّ فعل ضد المنظومة الضريبية.

2-5- جدوى الامتثال الضريبي:

يشترك أعضاء عينة السير الحياتية في الاعتقاد بأن الضريبة لا تعود عليهم بالنفع مطلقاً فهي تخالف بذلك مبررها الوجودي و المكرس في الأدبيات الضريبية، التي من خصائصها أن ينتفع بها أفراد المجتمع بطريقة غير مباشرة، أي أنّها تصرف لتحقيق الصالح العام، و استدللّ في ذلك أعضاء العينة من الواقع الجزائري بقسمة السيارات التي شرّعت بغرض تنمية البنية التحتية المتعلقة بالطرق و لكن ما يلاحظه أفراد المجتمع هو ضريبة تُدفع و طرق غير مُطابقة للمعايير التقنية المعمول بها دولياً و غير مُطابقة لمعايير السلامة المرورية.

2-6- الضريبة قهر للإنسان المُستثمر:

لقد تمثل أعضاء عينة السير الحياتية الضريبة كأداة قهر للإنسان المُستثمر، و هذا ما يجعلنا إلى اللعبة الاجتماعية الممارسة ضمن الجماعات الاجتماعية، و علاقة القوة المُتضمّنة في الواقع الاجتماعي، فالسلطة المهيمنة في سعيها للسيطرة على الحقل الاقتصادي، تقوم بتشكيل النظام الضريبي، بما يكبح نمو الفئات الأخرى في سُلّم التراتب الاجتماعي، لتحتكر السلطة و الهيمنة بواسطة فرض الإكراهات الضريبية غير المبرّرة داخل النسق الاقتصادي، ما يُشكّل في وعي الأفراد أنّ النظام الضريبي عمومًا و الضريبة خصوصًا، عقبة في سبيل انتقاهم الطبقي، و لتجاوزها لابد من التهرب منها باستعمال كل الوسائل و الاستراتيجيات بما فيها الاستعانة بالتبرير الديني.

2-7- تمني اختفاء الإدارة الضريبية:

يعبر أعضاء عينة السير الحياتية عن رفضهم الإدارة الضريبية و ما تُمثله من منظومة تمتد إلى منظومة الحكم، ما يُؤشّر على حالة سيكولوجية صراعية، بين الأفراد و السلطة/ الدولة و ما تفرزه من منظومات و هياكل إدارية، لتكون وسائل قمعية لغرض الهيمنة، فتمثلات أعضاء العينة حول الإدارة الضريبية تشكلت من خلال اعتبار هذه الأخيرة تخدم سلطة غير شرعية و التي هي مصدر الفعل الإكراهي و السياسات الاقتصادية غير الرشيدة.

ثالثاً: التمثلات المعطوبة لمفهوم الضريبة

لقد منحنا المضامين الأداتية " للمجموعة البؤرية¹ "، الأدوات الإدراكية للمعاني الحقيقية للتفسيرات التي يعطيها الفاعلون الواقعون تحت طائلة الإكراه الضريبي.

إنّ المواقف الحوارية المنبثقة عن العمليات التفاعلية للمجموعة البؤرية، أفرزت المصفوفات اللغوية الأكثر تداولاً في الحقل الاجتماعي الضريبي الجزائري، حيث مكنتنا من انجاز التصنيفات ذات الدلالة المشحونة بإحساس القهر و استعباد الإدارة الضريبية، و الإحساس بعدم العدالة الاجتماعية و الاقتصادية في تقييس الأعباء الوطنية أو تكاليف الخدمة العمومية، كما منحنا الحفر في اللامقول و الانحياز الاستراتيجي إلى المكوّن العقدي (الاحتماء الاستراتيجي خلف معيارية فريضة الزكاة) ، حجم العطب المعرفي في تمثّل مفهوم الدولة و المنطق الحديث الذي يتحكم في سير و إدارة مؤسسات المجتمع المعاصر، و من ثمّ فإنّ هذا الوضع يحيلنا إلى أبنية العقل الجزائري و تاريخ تشكيله و أنماط تفكيره الاقتصادي، الذي لم يقطع بعد مع ممارسات لا تزال تُشكّل سياجاً يحول و ثقافة المواطنة المنخرطة في أفعال مؤسسات الدولة الحديثة.

¹ لقد استعنا في ترميز المقابلة الجماعية بمجدول الجذاذة التركيبية للمجموعة البؤرية الواردة في كتاب البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، نظريات و تطبيقات، لكل من جمال فزة و حسن احجيج، فضاء آدم للنشر و التوزيع، ط 2019، ص123.

<p>المنشط: الباحث</p> <p>التاريخ: 2022/11/28</p> <p>عدد المشاركين: 08</p> <p>موضوع البحث: التهرب الضريب في المجتمع الجزائري</p>
<p>المحور الأول: دلالات و معاني الضريبة</p>
<p>السؤال الأول: ماذا تعني لك الضريبة؟</p>
<p>الأفكار الأساسية:</p> <p>انسجمت اتجاهات أعضاء المجموعة البؤرية حول معنى الضريبة، و إن تنوعت مصطلحاتهم للدلالة على ذلك، حيث عبّر أحدهم بأنها ببساطة سرقة تمارسها السلطة المشرفة عليها، فيما ذهب آخر إلى أنّ الضريبة هي حالة نقل ملكية من الأفراد إلى الدولة بدون مُبرّر، فيما قال آخر بأنّ الضريبة هي نصيب الدولة من قسمة الأرباح مع التاجر بدون وجه حقّ، حيث تأخذ الدولة عرق التاجر على حدّ تعبيره، و قال آخر بأنها تمثّل حالة إكراهية مفروضة على التاجر البسيط و هي بلا معنى، فيما قال آخر بأنّ الضريبة وصف لحال البلطجة الممارسة على التجّار الصغار من الدولة.</p> <p>فيما أُستعملت عبارات من قبيل "راهم يمتصو في الشعب"، "Vampires"، مع التركيز على استعمال الضمير "هم" و يُعززون تلك الاتجاهات بمثال مُشترك بينهم، و هو ضريبة قسيمة السيارات التي تفتقد لشروط وجودها حسبهم، و كذا ممارسات الإدارة الضريبية في مرحلة الغلق العام جرّاء الانتشار الوبائي Covid19.</p>
<p>مقاطع من التدخلات:</p> <p>أحد الأعضاء: الضريبة راهي "تغطاس" أي سرقة.</p> <p>عضو آخر: الضريبة "راهي الباي يديه عليك واحد" أي هي بلطجة يمارسها عليك أحدهم.</p> <p>عضو آخر: "الضريبة بالنسبة إليّ هي يقسمو الأرباح مع التاجر" "أنت تتعب و الضريبة تدي أي تأخذ.</p>

السؤال الثاني: هل أنت مُدرك لوظيفة الضريبة؟

الأفكار الأساسية:

لقد بدى من إجابات عناصر المجموعة البؤرية، اطلاعهم على الوظيفة الضريبية و مصارفها في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، وربطوا ذلك أساسًا بالوظيفة الاجتماعية لها، و قد عبّر أحد الأعضاء في ذلك بضرورة وجود الضريبة للاعتبارات التاريخية، لكنّها ليست مُنصِفة للتاجر، فيما ذهب آخر إلى أنّه وقع تحوّل في وظائف الضريبة، فلا وجود لها في الواقع و منه لا يتنفع بها الأفراد لا بصفة مباشرة و لا غير مباشرة، و اتفق معه عضو آخر في ذلك، لكنّه أضاف بأنّ الزكاة تُعوّض الضريبة في وظيفتها الاجتماعية، و بالتالي لا مُبرّر لوجودها أصلًا، مع عرضه لنموذجين من الشخصيات العامة التي لا تُسدّد الضريبة مُطلقًا على حدّ قوله، و اتفق معه في ذلك آخرون من أعضاء المجموعة البؤرية.

أهمّ العبارات الواردة: "المفروض"، "يعطيك الصحة" للدلالة على التوافق التام، "كاين اللي ما يخلصهاش" أي هناك من لا يسددها، "هم".

مقاطع من التدخلات:

أحد الأعضاء: "الضريبة المفروض ينحيوها من التاجر باه يستغلوها في الطرقات و غيرها و باه يستفيد منها المواطن، بالصّحّ المشكل الضريبة ما بقاتش يستغلوها في الصالح العام" أي الضريبة لم تعد تُستعمل في الصالح العام.

عضو آخر: "راح نخرج الزكاة، الضريبة المفروض ما تكونش...مكانش نفع للصالح العام، كله هفّ و كذب و هذا ماشي من الحكومة هذي برك، من بكري"، أي أسدّد الزكاة فلا داعي لوجود الضريبة... لا توجد منفعة للصالح العام، كله تحايل و كذب، و هذا منذ زمن، لا يقتصر على الحكومة الحالية.

عضو آخر: "المفروض يخدموا بها المستشفيات و المدارس، بالصّحّ ما كاين والو"، أي المفروض توجه الضريبة لإنشاء المستشفيات و المدارس، لكن لا يوجد شيء من ذلك.

المحور الثاني: تمثّل السلوك الضريبي

السؤال الأول: هل التهرب الضريبي فعل محمود أم مذموم؟

الأفكار الأساسية:

اتجه أغلب أعضاء المجموعة البورية إلى عدم ذمّ سلوك التهرب و المتهرب الضريبي، حيث قال أحدهم: " هو فعل محمود، فتهرب الضريبي لا يُكسبني إثماً مع الله، و لو أجد طريقة أتجنب بها العقوبة الضريبية فلن أسددها أبداً، لأني لا أحصل منها على فائدة، عكس التأمين الاجتماعي الذي من خلال تسديده أنتفع منه تعويضات عن شراء الأدوية و التقاعد".

و في معرض المقارنة مع بعض الدول الاسكندنافية، التي يُذمّ فيها المتهرب الضريبي، قال أحد الأعضاء بأنه قياس مع الفارق، فالأفراد في تلك الدول يشهدون عياناً مدفوعاتهم الضريبية بمختلف أدوارها و وظائفها الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا ما يستدعي ذمّ التهرب الضريبي، و قال آخر: " أنا لا أذمّ المتهرب الضريبي بل يعجبني ذلك قياساً على نفسي"، فيما ذهب آخر إلى أنّ الممثل ضريبياً هو مُغفل كبير يضر نفسه فقط، و قد ذهب البعض الآخر إلى أنّ الأصل في التهرب الضريبي هو الذمّ، فهو يؤثر و لو بشكل جزئي على مداخيل الدولة خاصة إذا تعلق الأمر برواتب المنتسبين للقطاع العام.

العبارات الأكثر تداولاً: "هم"، "ليست عادلة"، "مكاش فائدة منها" أي لا فائدة منها، "أنا معاه" أي متضامن مع المتهرب الضريبي.

مقاطع من التدخلات:

أحد الأعضاء: " ما نزعفش من واحد يدير Fausses déclarations لأني نحسها في نفسي أنا"، أي لا أذمّ من يقلل حجم رقم أعماله و أرباحه، لأني أضع نفسي محلّه فهو على حق. عضو آخر: " أنا أي واحد ما يخلصش، أي معاه لأنها مش عادلة"، أي أنا أتضامن مع كل متهرب من الضريبة لأنها ليست عادلة.

عضو آخر: " لي يخلص الضريبة راه مغفل كبير مش مغفل برك"، أي مُسدّد الضريبة ليس مغفلاً فقط بل هو مغفلٌ جدّاً.

السؤال الثاني: ما هي شروط امتثالك الضريبي؟

الأفكار الأساسية:

أبدى عناصر المجموعة البؤرية تبايناً في إجاباتهم حول شروط امتثالهم الضريبي، ارتبطت بالأساس بمهنتهم الخاصة، حيث كان مطلب أحدهم بأن توفر له الدولة محلاً تجارياً شرطاً لامتثاله الضريبي بحكم أنه مستأجر و ليس مالك، فيما طالب آخر و هو صاحب مخبزة بتدعيم حقيقي لمادة الخبز، و هو ما يُجَبِّه الضرائب المرتفعة لتقتصر على مبالغ رمزية، فيما ذهب آخر إلى أنّ التحايل الضريبي لا يمكن القضاء عليه، و هو تحايل مزدوج، الحكومة من جهة و المكلف من جهة أخرى، و الذي يدفع الثمن هو ذلك الشخص المستقيم على حدّ تعبيره، و ذهب آخر إلى ضرورة القيام بدراسة دقيقة لوضعية كلّ تاجر قبل تعيين مقدار ضرائبه و دراسة قدرته على مواجهة تكاليف الحياة الأساسية.

و يمكن إجمال مطالب البقية كشرط للامتثال للضريبة في:

1-مطلب العدالة و التناسبية في توزيع الأعباء.

2-الحدّ من العدد الهائل للضرائب.

3-تسقيفها في مستويات دنيا.

4-محاربة الفساد الإداري.

العبارات الأكثر تداولاً: "هم"، "الدولة"، "الدعم".

مقاطع من التدخلات:

أحد الأعضاء: "ديرلي الدولة تدعيم قدقد"، أي تقوم الدولة بتدعيم حقيقي.

عضو آخر: "لازم يكون عندي محل مدعم من الدولة، و هذا الشرط يكفي"، أي لابد من حصولي

على محلّ من الدولة و هو شرط كافٍ للامتثال الضريبي.

عضو آخر: "لازم تكون العدالة، الناس الكلّ تخلّص"، أي لابد من توفّر العدالة و على الجميع

تسديد الضريبة.

المحور الثالث: تأثير امثال/ تهرب على المجموعة الاجتماعية

السؤال الأول: هل يُقدّم دافع الضريبة قيمة ايجابية للمجموعة الاجتماعية؟

الأفكار الأساسية:

اختلف أعضاء المجموعة البورية حول تقديم دافع الضريبة قيمة ايجابية للمجموعة الاجتماعية، فقد ذهب اثنان منهم إلى أنّ دافع الضريبة يُقدّم قيمة ايجابية خاصة عند ارتباطها برواتب موظفي مؤسسات الدولة ، خاصة الأمنية منها.

و ذهب البقية إلى أنّ دافع الضريبة لا يُقدّم قيمة ايجابية، لأننا لا نراها واقعا، و مثال ذلك مستشفياتنا و غيرها من المنشآت القاعدية الموروثة من الفترة الاستعمارية.

و ذهب آخر إلى أنّ الدولة لا تنتظر ضرائبنا حتى تستطيع بناء منشآتها، لأنّها دولة غنية أساسًا بفضل الثروة النفطية و الغازية.

العبارات الأكثر تداولاً: "هم"، "الدولة".

مقاطع من التدخلات:

أحد الأعضاء: " بالنسبة للجزائر ما تحتاجش الضريبة"، أي أنّ الجزائر لا تحتاج الضريبة.

عضو آخر: الدولة لا تحتاج التاجر ليموّها.

عضو آخر: يُقدّم قيمة ايجابية لأنه يساهم في رواتب موظفي مؤسسات الدولة.

السؤال الثاني: هل الامتناع يُؤثّر على المجموعة الاجتماعية؟

الأفكار الأساسية:

دار نقاش بين أعضاء المجموعة البورية حول تأثير عدم تسديد الضريبة على المجموعة الاجتماعية، فذهب بعضهم إلى أنّ الامتناع لا يُؤثّر بحكم أنّ الدولة الجزائرية غنية بعائدات الريع، و لا تنتظر عائدات الضريبة لتنفيذ مشاريعها، و استطرد آخر " سرقوا الكثير من الأموال منذ سنوات و لم تتأثر، فكيف يُؤثّر فيها التهرب الضريبي"، فيما قال آخر بأنّ المجموعة الاجتماعية تتأثر

لأنّ الدولة المعاصرة تقوم على الضريبة، ليردّ عليه آخر بقوله العكس تمامًا، الدولة لا تتأثر بل المكلف هو الذي يتأثر سلبيًا بفعل امتثاله، و حجته في ذلك مثال قسيمة السيارات التي يسددها الجميع و لا يرون أثرها. العبارات الأكثر تداولاً: "الدولة"، "هم"، "الدولة غنية"

مقاطع من التدخلات:

أحد الأعضاء: " ما يأتّرش"، أي لا يُؤثّر.

عضو آخر: " يُؤثّر، يُؤثّر..."

عضو آخر: " لا يُؤثّر و الدليل الضريبة المدفوعة فرضاً و هي قسيمة السيارات ليس لديها أثر في الواقع، فلو امتنعنا عن تسديدها لما أحدث ذلك فرقاً".

<p>المحور الرابع: السلوك الضريبي و البعد الحداثي</p>
<p>السؤال الأول: هل توافق على تجريم سلوك التهرب الضريبي؟</p>
<p>الأفكار الأساسية:</p> <p>لا يوافق أعضاء المجموعة البؤرية على تجريم سلوك التهرب الضريبي، حيث ذهب أحدهم إلى التساؤل "كيف تُجرّم سلوك الامتناع عن تسديد مقدار من المال إلى بلطجي بشكل دوري؟"، و ذهب آخر إلى أنّ التجريم وفق شروط الممارسة الحالية لا يجوز، و اقترح اثنين منهم ربط التجريم بحجم التهرب الضريبي، و يقصدان بذلك ذوي سلطة المال و المالكين لرأسمال مادي و اجتماعي يُمكنهم من الحصول على الإعفاءات الضريبية، في حين اقترح آخر ربط التجريم بالمتهربين من أداء الضريبة العقارية فقط و إعفاء المستأجرين من تسديدها.</p> <p>العبارات الأكثر تداولاً: "لا يجوز التجريم"، "كبار التجار و ليس صغار التجار".</p>
<p>مقاطع من التدخلات:</p> <p>أحد الأعضاء: الكبار و ليس الصغار.</p> <p>عضو آخر: " أي واحد يلقي فرصة ما يخلص ما يخلص"، أي كل من تتاح له فرصة عدم التسديد لا يسدّد.</p> <p>عضو آخر: في الظروف الحالية لا يجوز التجريم.</p>

السؤال الثاني: هل هناك مجتمع بدون ضرائب؟ ما هو البديل؟

الأفكار الأساسية:

انقسم أعضاء المجموعة البؤرية حول إمكانية قيام مجتمع بدون ضرائب، حيث ركز بعضهم على المجتمع الجزائري و قالوا بأنه يمكن أن يقوم بدون ضرائب، لأنّ الدولة غنية بفضل العائد الربيعي، و لا تحتاج إلى مساهمات التجار، و قال آخر أنّ الضريبة لو كانت تصلح لشرعها الله، و لو تُطبّق الشريعة الاسلامية و يتحقق المجتمع الاسلامي فلا نحتاج إلى الضريبة، و عندما واجهناه بأنّ المجتمع الموسوم بالإسلامي في القرن الأول كانت به ضرائب تُدفع و أنّ الشريعة الاسلامية شرّعت الجزية كضريبة، قال بأنّ هذه الضرائب توضع في بيت المال و تُنفق في مصارفها حقًا، أما الآن فلا يثق في الدولة و الإدارة و لا يرى أنّ هناك من يثق فيهما، و قدّم أمثلة من قبيل عائدات التيليطون الموجهة إلى ديار الرحمة، و ذهب آخر إلى أنّ الزكاة تُعوض الضريبة و أضاف السعودية نموذجًا، و ذهب باقي الأعضاء إلى أنّ الضريبة ضرورية لقيام أي مجتمع بحكم أنّها حتمية تاريخية.

مقاطع من التدخلات:

أحد الأعضاء: "الدولة ما تحتاجش دراهمنا، و الزكاة تعوضها"، أي أنّ الدولة لا تحتاج إلى أموالنا و أنّ الزكاة تعوضها.

عضو آخر: "الضريبة لازمة، المشكلة لازم الثقة برك"، أي أنّ الضريبة ضرورية، المشكلة فقط عدم توفر الثقة بين المكلف و السلطة.

عضو آخر: "الضريبة لازم تكون لأنّها تعطي الكثير من الأمور كالأجور مثلاً"، أي الضريبة ضرورية لأنّها توفر الكثير، كالأجور مثلاً.

تكشف العبارات الأكثر ورودًا في المقابلة الجماعية عن دلالات تمثيلية و إدراكية، كقيلة بكشف المعاني المرتبطة بنمط العلاقات بين المكلفين من جهة و الضريبة و من شكلها من جهة أخرى، و من هذه العبارات نجد كثافة استعمالية للضمير "هم" في مقابل "نحن"، و هذا يكشف تأويلًا و مجالياً عن عالمين اجتماعيين متصارعين، و عن بُنية تمثّل المتهربين من الضريبة للسلطة المهيمنة على القرار الضريبي، بوصفها ذلك الآخر المتمثّل في السلطة الإكراهية التي تفرض المعايير الاقتصادية (الضريبية)، لسط السيطرة و القهر و الإفقار، و هي -السلطة- مصدر للعنف الضريبي الممتد تاريخياً إلى الحقب الكولونيالية و حتى العثمانية، المساهمة في تشكيل المخيال الضريبي المعطوب.

إنّ انتماء المتهربين من الضريبة إلى مجال اجتماعي واحد خاص بهم، مكّتهم من الناحية الاستراتيجية من تشكيل خط دفاعي واحد و أسلوب مواجهة واحد للسلطة الضريبية التي يعدّونها بالمفهوم الاحترازي عدوًّا، و من العبارات التي تعزّز هذا المعنى عبارة: "راهم يمتصّو في الشعب" و عبارة: "Vampires"، أي إنّهم مصّاصو الدماء في إشارة إلى محاولة اهتلاك الشعب إنّ هذه الصورة المشكّلة لدى أعضاء المجموعة البؤرية تكشف بجلاء عن تماثل عنصر الدم مادّة حيوية مع القيمة المالية المسماة ضريبة، بوصفها هي أيضاً مادّة حيوية لا تقوم الحياة إلّا بها، فرضتها أنماط الاستهلاك المعاصر، إنّ هذه المماثلة تمنحنا فهماً و لو جزئياً لطبيعة المقاومة الضريبية، لأنّ أخذ الضريبة بهذا المعنى هو أخذ للحياة، و بالتالي فالمواجهة هنا هي استحابة طبيعية لمثير واحد من مصدر واحد و بأسلوب إكراهي واحد.

و تُعدّ عبارتيّ "غير عادلة" و "لا يدفعها الجميع" ضمن العبارات الأكثر استعمالاً بين أعضاء المجموعة البؤرية، و التي تمثّل أهم مبررات التهرب الضريبي، فهم يريدون بذلك: إذا كان هناك من لا يسدّدها، فلماذا أسدّدها أنا؟، و من العبارات التي تعزّز هذا المعنى قول عضوين

من المجموعة: " أعرف شخصيات لا تسدّد الضريبة مطلقاً، إنّ هذا التمثّل المرتبط بالعدالة الضريبية كفيل بإنتاج حالة انشاقية تؤدي إلى تآكل عنصر التضامن الذي يعدّ أساس الاجتماع البشري تحت مسمّى الدولة.

إنّ مفهوم الدولة في مخيال المجموعة البؤرية هو ذلك الكيان المستقل عنها الذي لا يحتاج إلى الأفراد، و بيده السلطة العليا يتصرف بها كما يشاء، له مقرّبون و هم ذوو الرأسمال الاقتصادي و الاجتماعي الذين يتمتعون بالامتيازات و الإعفاءات من الإكراهات الدولالية، و هو مصدر الدعم و توزيع الربح، غير جدير بالثقة بفعل ممارسات الخدلان التاريخية التي يحتفظ أعضاء المجموعة بنماذج منها، أهمها تشريع ضريبة قسيمة السيارات.

إنّ هذا التمثّل المعطوب لمفهوم الدولة، يمنحنا بعداً آخرًا لتفسير التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري.

و بالمحصّلة، يمكن أن نستنتج من خلال تقنية المقابلة الجماعية، أنّ استجابة عناصر المجموعة البؤرية منسجمة إدراكياً و تصوريًا و تمثليًا اتجاه عنصر تفاعلي خطي نحو الضريبة بأغراضها و بمن يشكّلها، نتيجة للطبيعة القهرية نفسها الممارسة على الجميع.

الخلاصة

لقد أفضت هذه الممارسة البحثية، التي توخت منهج السير الحياتية إلى إدراك مسألة جوهرية في تمثلات المتهربين من الضريبة في المجتمع الجزائري، أنّ هؤلاء كثيرًا ما يبررون وضعهم "المجرّم" بمبررات أخلاقية و أخرى سياسية تحملنا مخياليًا إلى المعنى الأولي كما أضحى فعل التهرب الضريبي أداة تُوظّف في العملية الاحترابية الاقتصادية، التي بدأت تأخذ بعدًا استراتيجيًا بغرض بسط الهيمنة على موارد الحقل الاجتماعي الجزائري و توجيهها سياسيًا في واقع غير مرئي بأشياءه، و كلماته أضحى تُوظّف كمفاعيل للهيمنة على السلطة.

إنّ ممارستنا البحثية من خلال أداة المجموعة البؤرية، منحتنا فهمًا و لو جزئيًا لطبيعة المقاومة الضريبية و عواملها، التي تأسست بالأساس على مسؤولية النظام الضريبي الجزائري الموصوم من الفئة المتهربة بعدم الحيادية و اللاعدالة، مستعينين في ذلك بالاحتماء بالمقدّس.

النتائج العامة

النتائج العامة للبحث

في نهاية كل بحث علمي، يرجع الباحث إلى تساؤلاته التي طرحها لمعرفة ما إذا تمت الإجابة عليها، و قد تطلّب ذلك تفكيك الظاهرة على أرض الواقع بغية دراستها، حيث طُرح سؤال مركزي مفاده:

ماهي استراتيجيات الفاعلين المتهربين من الضريبة في المجتمع الجزائري؟

و للإجابة على هذا السؤال، وفق متطلبات المقاربة المتبناة في هذه الدراسة، التي تستدعي الفهم الموضوعي لمعاني أفعال الموصومين بالمجرمين، نتيجة تهربهم من التكليف الضريبي الرسمي، وجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية المنبثقة عن السؤال المركزي، و أولها هو السؤال الإيستيمولوجي التالي:

1- ما هي دوافع التحول إلى الباراديغم الإثنوميتودولوجي لتحقيق الفهم الموضوعي لفعل التهرب الضريبي المجرّم؟

تُعدّ المقاربة الإثنوميتودولوجية باستقصاء الخصائص العقلية لمجموع التعبيرات و الأفعال العملية التي تتم أثناء الحياة اليومية، أي أنّها تدرس المعاني التي يعطيها الأفراد لكلماتهم و أنماط سلوكهم حيث حدّد "غارفينكل" المقصود بالإثنوميتودولوجيا بقوله: " إنّ الدراسات الإثنوميتودولوجية تحلّل أنشطة الحياة اليومية تحليلاً يكشف عن المعنى الكامن خلف هذه الأنشطة، و تحاول تسجيل هذه الأنشطة و جعلها مرئية و منطقية وصالحة لكل الأغراض العلمية"، كما تهدف -الدراسة الإثنوميتودولوجية- إلى الكشف عن الطرق التي يسلكها أعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية لتكوين نوع من الألفة¹، في سياق الأحداث و الوقائع المشكّلة للمواقف الاجتماعية التي تشكّل أزمة أو إكراه معين.

¹ طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات: مرجع سابق، ص147

إن المنظور الإثنوميتودولوجي لا يُعدّ نظرية حول حقيقة اجتماعية معينة، بل هو نظرية حول الإجراءات (أو الاستراتيجيات) التي تُشكّل الحقيقة الاجتماعية، لذلك يركّز هذا المنظور على دراسة الحياة اليومية، في سعيه لفهم السياقات و المواقف الاجتماعية من خلال أعضاء المجتمع الذين يشاركون في إنتاج تلك السياقات و المواقف.

و منه، فأفراد المجتمع ليسوا في حالة خضوع مستمر لمختلف القوى الخارجية كما يتجه إلى ذلك المنظور الوضعي، فالفرد كائن عقلائي له أفكاره و تصوراته و تمثلاته و استراتيجياته في محاولة إضفاء المعقولية على سلوكه أثناء عملية التفاعل مع الآخرين، ضمن الجماعات الصغرى في سبيل تشكيل العالم الاجتماعي.¹

و بالمحصّلة، فالمعرفة حسب المنظور الإثنوميتودولوجي، تكمن في ذاتية الأفراد و ليست خارجة عنهم، و لرصدها يجب علينا اتباع منهجية خاصة تقطع مع المناهج الكمية و الارتكان إلى البديل الكيفي القائم على الفهم و التأويل، لأنّ المعاني و التمثلات لا يمكن تكميمها، و لكن يمكن فهمها و تأويلها باستخدام المناهج و الأدوات المناسبة لذلك.

2- ما هي الخصائص العقلية للمتهرين من الضريبة؟

لقد تمثلت مخرجات الدراسة في ما يخص الخصائص العقلية للمتهرين من الضريبة في العناصر التالية:

- العالم الاجتماعي الضريبي مفصول عن التمثلات الضريبية للمكّلف، و مفصول عن المنظومة المعيارية القانونية، و بالتالي شخصنة الفعل الضريبي بحيث يصبح مقترناً بشخصية الموظف المشرف على الإدارة الضريبية، و يقرنها باستراتيجية و يُشخصنها وفق تمثلاته الثقافية بحيث يحولها لأداة للاستعباد و السيطرة على المكّلف (و هذا الشعور يتلقفه المكّلف) ما يجعله يبحث عن سياقات و مسالك أخرى تبدو في المعيارية الضريبية انحرافاً و جريمة و بالنسبة للمكّلف تحرراً.

¹ المرجع نفسه: ص 150

- إنَّ الاتصال المباشر بشخص الموظف الضريبي عن طريق الهاتف و هو خارج الإدارة الضريبية يمكن وصفه بأنه حالة تحوُّل من التعامل ما بين مكلف/إدارة إلى حالة تعامل ما بين مكلف/موظف، و عندما يتم هذا التعامل خارج أسوار الإدارة الضريبية يتحوُّل إلى علاقة خاصة لا تحكمها اللوائح التنظيمية في هذا المجال، و إنما تحكمها منظومة العلاقات غير الرسمية، التي تفتقد للالتزام الوظيفي و تستبدله بالالتزام الأخلاقي العام، و للموظف في هذه الحالة حرية الامتثال لها أو العكس.

- يتَّسم التواصل بين الموظف و المكلف بحالة أزمة، حيث يجد الموظف صعوبة في فهم منطوق المكلفين قد تصل به الى حد التوتر، و بالنسبة للمكلفين تجدهم ينتقون ألفاظهم كأنما لا يريدون التورط في شيء ما، فلا يشرحون بدقة وضعهم التجاري أو الضريبي ما يعطي انطلاقة متوترة بين المكلفين وممثلي الإدارة الضريبية أو عمال الإدارة الضريبية و يمكن وصف الحوار بين المكلف و ممثل الإدارة الضريبية بأنه حالة صراعية على مستوى اللغة، حيث ينتقي المكلف مفرداته بعناية شديدة، أي الوحدات اللغوية الخالية من أي تكلفة أو الأقل تكلفة، فأى انزلاق لغوي قد يجرُّ المكلف إلى عبء بيروقراطي إضافي، و قد يُفضي إلى تكاليف مالية جديدة، و من هنا يمكن فهم الإحجام التواصلية من طرف المكلف فكلّ مفردة بالنسبة إليه تحمل حمولة مالية أو على الأقل حمولة بيروقراطية مُنغَّصة، فالحوار هنا ليس من باب العفوية أو العبثية، و إنما من باب الاستراتيجية التفاوضية، فالعامل الضريبي يريد وفق تمثّل المكلف توريطة و استرجاع ما أمكن من المستحقات الضريبية، و في المقابل فالمكلف يُحجم عن الدخول في التفاصيل حتى يتفادى أي تكليف إضافي، و لما لا، تحقيق الإعفاء الكلي.

- تُعدّ الوساطة إحدى استراتيجيات مواجهة الفعل الإداري الرسمي، لمحاولة الحصول على الامتيازات الإدارية غير المعلنة، أو لمعرفة السبل الإجرائية الكفيلة بتقليل التكلفة و التي تكون في الغالب معرفة بيروقراطية يحوزها الفاعلون في الإدارة.

- يمثّل الطابور داخل الإدارات عالم اجتماعي خاصّ له منطقته في التشكّل، و اشتراك عناصره في تمثّل مختلف الأحداث و التشريعات و الفعل الإداري على مستوييّه الماكرو و الميكرو تحكمه النزعة الفردانية في ترتيب الدور و النزعة الجماعية في مواجهة عناصر الإدارة الضريبية (الموظفين - الفعل الضريبي...)، يعدّ موضوع الحديث فيه مجال "المشترك" بين عناصر الطابور و المتمثل في نقد الإدارة الضريبية و ممارساتها و موظفيها و قد يمتد ذلك إلى انتقاد الدولة و ممارساتها.

- افتقاد المكلف الجزائري للمعرفة التشريعية المرتبطة بالضريبة، و هنا طرح لإشكالية عميقة هي الاطلاع على اللوائح و القوانين التي تنظم الممارسات الرسمية، هل حقيقةً الجزائري يطّلع على القوانين أو الإجراءات التطبيقية المتعلقة بالمستحقات الضريبية التي تنظم نشاطه أو ممارساته أيًا كانت؟ أو قد يعتبر ذلك من قبيل الشكليات التي لا تُلزمه في شيء و أنّ الممارسة الواقعية هي غير ذلك؟ و هنا تُطرح إشكالية الحداثة و التقليد، مع قبولنا للانخراط في الحداثة، هل نحن نمارس نشاطاتنا المؤسساتية وفق الطرح الحداثي أم أنّه مجرد عنوان لمضمون منطقته التسييري تقليدي؟

- لقد تشكّلت التمثلات تجاه الضريبة من خلال التجارب الحياتية (اليومية) للمكلفين و حكمهم على طريقة تسيير المال العام، التي تُوصف بالعبثية و غير الرشيدة، و بالنتيجة فإنّ دفع الضريبة بالنسبة للمتهرّبين لا يصبّ في المصلحة العامة، و أنّ ركود الاقتصاد الجزائري ليس بفعل ما يسمّى بالتهرب الضريبي، و إنّما بفعل السياسات الاقتصادية غير الرشيدة.

- يستعمل المكلفون في حديثهم عن الموظفين الضريبيين لغة ضمير الجمع الغائب أي "هم" في حديثهم عن كلّ من يمثّل السلطة المهيمنة و امتداداتها، خاصة في الإدارة الضريبية كآثما وضعوا حاجزًا يفرّقون به بين "نحن" و "الهم"، على اعتبار أنّ لكلّ منهما قانونه و مجال مناورته، كآثما يريدون القول بأنّ: هم الآخرون يناورون بتشريعاتهم و ممارساتهم

غير العادلة، و التي تحقق أغراضهم و أهدافهم و منافعهم و نحن نناور بالتهرب الضريبي ما أمكن ذلك، و بعبارة أخرى نحن نشكل قانوننا غير الرسمي لمواجهة قانونكم الرسمي. و بالمحصلة، فالممارسة الضريبية في الجزائر تكشف عن حالة أنومي - بالمفهوم الدوركايمي- التي أصابت البناء الضريبي، و عن طعن في شرعية السلطة المهيمنة على القرار الضريبي.

- تعدّ الرشوة استراتيجية بديلة لمواجهة الضريبة بالنسبة لبعض المكلفين رغم ما تمثله من تعارض مع المكون الديني، فالرشوة كمغاير و مختلف عن المعيار الديني تخضع للتأويل عند ارتباطها بمجال الضريبة، فتتحول إلى معنى المباح بل و المستحب في سبيل دفع شرّ أو استرجاع حق و هي حالات جواز دفع الرشوة في اجتهادات بعض أقطاب المقابلة الدينية.

3- ما هي المعاني التي يعطيها المتهربون لأفعالهم الموصومة بالمجرفة؟

- إن الامتثال بالنسبة لغالبية المكلفين هو دفع الضريبة المخفّضة قدر الإمكان في آجالها القانونية لتفادي عقوبة التأخير و المتابعات الجزائية، و بالتالي تحوّل معنى الامتثال الضريبي من دفع الضريبة المستحقة عن المداخيل الحقيقية إلى دفع ضريبة مخفّضة عن مداخل ذات تصريح كاذب، فمادام المكلف في منأى من العقوبة الضريبية و المتابعة الجزائية و ليس له ديون ضريبية فهو ممثل ضريبياً.

- معنى المحاسب أو المستشار الضريبي: يعدُّ "المحاسب أو المستشار الضريبي" بالنسبة للمكلفين ذاك المحاسب القادر على المناورة الضريبية بفعالية، و الحائز على رأسمال اجتماعي داخل الإدارة الضريبية، ما يمكّنه من تحقيق مصالح موكله، المتمثلة أساساً في خفض الضريبة إلى المستويات الدنيا ما أمكن ذلك.

و بالنتيجة فمعنى أحسن محاسب، هو الشخص الذي يُسَخَّر معرفته بالقانون الضريبي و علاقاته الاجتماعية و المهنية من أجل خفض الضريبة المفروضة على موكله و هو بهذا المعنى يمثل أداة استراتيجية للتهرب الضريبي.

قد يتعدى المستشار الضريبي دوره في سعيه للبحث عن مخرج لتخفيض الضريبة ليس عن طريق العمليات المحاسبية، و إنما عن طريق رشوة موظف يكون من معارفه و في ذلك رصد لتحوّل معنى المستشار الضريبي، الذي يُعدُّ دوره في أدبيات الوظيفة المحاسبية اختصار الطرق و تنفيذ العمليات المحاسبية نيابة عن العميل بفضل اطلاعه على القانون الضريبي، إلى وسيط بين العميل و الإدارة الضريبية لإسباغ نوع من الحماية له من الضريبة، عن طريق دفعه لما يسمى بالرشوة، التي تتمثل قيمتها جزءاً من قيمة الضريبة المفروضة.

- إنّ الاختصارات الحرفية باللغة الأجنبية و التي ترمز إلى مختلف فروع الإدارة الضريبية مثل (CPI) و (CDI) تقتزن في مخارجها الصوتية مع الاختصارات الحرفية التي ترمز إلى الأجهزة القمعية في الدولة مثل (BRI) و (CTRI) ، و منه اقتزان يُماثل التمثّل نفسه اتجاهها فتغدو الإدارة الضريبية بهذا المعنى في مخيال المكلفين امتداد لمختلف الأجهزة القمعية في الدولة، خاصة إذا علمنا أنّها قد تكون مرحلة ما قبل السجن بالنسبة لبعض المكلفين.

- كشفت العبارات المشتركة بين المكلفين المكونين لعينات هذه الدراسة، عن دلالات تمثلية و إدراكية كفيّلة بكشف المعاني المرتبطة بنمط العلاقات بين المكلفين من جهة و الضريبة و من شكّلها من جهة أخرى، و من هذه العبارات نجد كثافة استعمالية للضمير "هم" في مقابل "نحن"، و هذا يكشف تأويلًا و مجالياً عن عالمين اجتماعيين متصارعين و عن بنية تتمثل المتهربين من الضريبة للسلطة المهيمنة على القرار الضريبي، بوصفها ذلك الآخر المتمثّل في السلطة الإكراهية التي تفرض المعايير الاقتصادية (الضريبية)، لبسط السيطرة و القهر و الإفقار، و هي -السلطة- مصدر للعنف الضريبي الممتد تاريخياً إلى الحقب الكولونيالية و حتى العثمانية، المساهمة في تشكيل المخيال الضريبي المعطوب.

- إنَّ معنى الدولة في مخيال المكلفين هو ذلك الكيان المستقل عنهم، الذي لا يحتاج إلى الأفراد و بيده السلطة العليا يتصرف بها كما يشاء، له مقرَّبون و هم ذوو الرأسمال الاقتصادي و الاجتماعي الذين يتمتعون بالامتيازات و الإعفاءات من الإكراهات الدولاتية و هو مصدر الدعم و توزيع الربح، غير الجدير بالثقة بفعل ممارسات الخذلان التاريخية التي يحتفظ المكلفون بنماذج منها، أهمها تشريع ضريبة قسيمة السيارات.

إنَّ هذا التمثل المعطوب لمفهوم الدولة، يمنحنا بعداً آخرًا لتفسير التهرب الضريبي في المجتمع الجزائري.

- يمثّل شهر رمضان تغييراً في نمط الحياة اليومية، بدءاً بالنظام الغذائي و توقيت النوم و دوام العمل، ما أفرز أنماطاً سلوكية خاصة بالموظفين، أبرزها العمل وفق مواقيت خاصّة، يُميّزها كثرة الغياب مع تقليص مدة العمل و استغلال المكاتب المكيفة كغرف للراحة و النوم.

إنَّ هذا التغير السلوكي المرتبط بتغير العادات اليومية في شهر رمضان شكّل لدى بعض فئات الموظفين حالة خمول و كسل وظيفي، أدى إلى سيادة منطق الإرجاء، أي إرجاء المعاملات إلى وقت لاحق قد يمتدُّ إلى ما بعد رمضان.

- إنَّ تواصل المكلفين فيما بينهم في عالمهم الاجتماعي يدفع باتجاه تكتل غير رسمي و غير معلن في مواجهة الإدارة الضريبية، بفعل انتقال و عدوى الممارسة الضريبية.

تتأسس هذه الحالة الوبائية على مجموعة أسئلة متداولة بين المكلفين أبرزها: كم صرّحت برقم أعمالك؟ كم صرّحت بأرباحك؟ ألم تواجهك متاعب من الإدارة نتيجة لهذا التصريح؟ هل وجدت واسطة؟ كم مبلغ غرامتك؟ و غيرها من الأسئلة، التي و بفعل المقارنات تؤسّس لتمائل السلوك الجمعي تجاه الممارسة الضريبية، حتى لا تكاد تجد ضمن السوق الواحد الاستثناء الضريبي، أي أن يكون هناك مكلف يدفع الضريبة مضخّمة مقارنة بغيره من المكلفين الممارسين للنشاط نفسه.

- معنى الضريبة: تُعدّ الضريبة بالمفهوم الإثنوميتودولوجي المتأسّس على المعنى المشكّل لدى الفاعلين، اقتطاع نسبة من المال عن طريق الإكراه بوسائل إكراهية لصالح دولة بوصفها كياناً مستقلاً عن الأفراد و مهيمناً عليهم، دون انتفاع منها بأي شكل.
- و بمعنى آخر هي اقتطاع نصيب من المال على سبيل الإكراه من فئة عاملة لصالح فئة أخرى مُهيمنة تملك سلطة القرار الدولي.
- معنى التهرب الضريبي: هو شكل من أشكال مقاومة النسق الاقتصادي و رفض للنظام الضريبي و من أسّسه، كما أنه يُعدّ تشكيلاً لنظام بديل عن النسق الاقتصادي المفروض من فئة مهيمنة على القرار الضريبي، و بهذا المعنى فالتمهرب من الضريبة هو فرد ارتضى لنفسه بديلاً آخر عن النظام الضريبي الرسمي.

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة

لقد شغلت ظاهرة التهرب الضريبي اهتمام الكثير من الباحثين و الفاعلين في مختلف المجتمعات، و ذلك لما تمثّله - الظاهرة- من هدر يصيب وعاءها المالي، بوصفه مصدر سلطة و هيمنة.

و العلاقة بين المكلف بالضريبة و الضريبة لم تكن توافقية عبر مراحل التاريخ المختلفة فقد تشكّل في مخيال المكلف بأنّها اقتطاع غير عادل، و أنّ السلطة التي تحتكر جمع الضريبة هي سلطة تعسّفية تأخذ الضريبة جبراً دون مقابل، و قد امتدت هذه النظرة إلى الضريبة و الإدارة الضريبية إلى وقتنا الراهن، بفعل عدة عوامل نذكر منها العامل التاريخي و الغرائزي و الثقافي و الديني و التنظيمي و التشريعي و السلطوي و غيرها.

و بالنتيجة، ارتبطت الضريبة بكلّ معاني التسلّط و القهر الممتد إلى القهر المادي المباشر من فئة مهيمنة على القرار الاقتصادي على فئة أخرى، ارتضت لنفسها بديلاً آخرًا تمّ على أساسه وضمها بالمتهربة من الضريبة.

و قد جاءت محاولتنا البحثية المتواضعة هذه، للبحث في طبيعة هذا البديل المسّمى جريمة و كيف تشكّل و ما هي استراتيجيات فاعليه في سبيل تأسيس عالمهم الاجتماعي و مبرراتهم العقلانية حوله، و المعاني التي يطلقونها على عناصر العملية الضريبية.

لقد حاولنا من خلال هذا العمل المتواضع اختراق ظاهرة التهرب الضريبي و الكشف عن أنساقها الخفية بمقاربة مختلفة و أدوات بحثية مختلفة عن السائد في الأدبيات الأكاديمية التي تناولت ذات الموضوع في المجتمع الجزائري.

و لمحاولة إنتاج معرفة علمية عن العالم الاجتماعي للمتفرجين من الضريبة، لم نكتف بأداة بحثية واحدة، و إنما استعنا بثلاث أدوات بحثية لجمع المعطيات الميدانية حول الظاهرة، و هي:

1- الملاحظة بالمشاركة: تعدّ من مقتضيات المقاربة المنهجية المختارة، استعناّ بها بوصفنا منخرطين في الظاهرة موضوع البحث.

2- السير الحياتية: يعدّها الكثير من الباحثين " بناء الواقع الاجتماعي " عن طريق قصة أو ترجمة حياة عدة أشخاص¹، استعناّ بها لغرض إبراز الشهادة الذاتية للفاعل في الظاهرة موضوع البحث بوصفه " ليس غبيًا ثقافيًا " و إنما قادرًا على ترجمة أفعاله و التفكير في ذاته من وجهة نظر عقلانية و استراتيجية، انطلاقًا من فرضية " أنّ فهم تكوين وحدة أو جزئيات اجتماعية هو الذي يمكّن من فهم سيرورة و تحولات التركيبات الاجتماعية الكبيرة و المتوسطة، فالمنطق الذي يدير و يتحكم في التركيبات الاجتماعية الكبيرة و المتوسطة هو الذي يدير و يتحكم أيضًا في التكوينات الصغيرة في المجتمع.

إنّ الملاحظة المعمّقة لواحدة أو لعدة جزئيات يمكنها أن تكشف عن آليات الفعل الاجتماعي و سيرورات إعادة إنتاجه و تحولاته، و يمكنها بالتالي أن تكشف عن المنطق الاجتماعي الذي أنتجها.

إنّ الاعتماد على السير الحياتية يهدف بالأساس إلى جمع معطيات عن البيئة المباشرة من خلال مؤشرات تاريخية و ثقافية معيشة.

3- المجموعة البؤرية: أردنا من خلال الاستعانة بأداة المجموعة البؤرية، جمع معطيات تعكس بدقة أفكار و مشاعر و آراء و تمثلات المبحوثين في إطار نقاش تفاعلي بين أعضاء عينة المجموعة، ما يسمح بالتعبير عن الآراء و الاتجاهات بطريقة عفوية

¹ فضيل دليو و آخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 205.

إما للاعتراض أو لتعزيز و دعم رأي و اتجاه معين، ليحدث بذلك التوافق و/ أو الاختلاف حول القضايا الضريبية.

لقد أفضت الأدوات البحثية الثلاث ضمن المقاربة المتبناة، إلى كشف تماثل البنية المخيالية و انسجام إدراكي و تصوري تجاه عناصر العالم الاجتماعي الضريبي، ما وُجد رفضاً للنظام الضريبي و من أسسه، و تشكيل بديل آخر وفق استراتيجية عقلانية في إطار اللعبة الاجتماعية.

إنّ عملية إعادة البناء الذي حاولنا انجازه للظاهرة موضوع الدراسة أنشأ واقعا سوسولوجيا مشحون بقلق تساؤلي يمكن تلخيصه في التساؤلين التاليين:

- كيف يمكن التأسيس لنظام ضريبي لا يتجاهل الحس المشترك؟
- هل يمكن تشكيل نظام ضريبي يقطع حقيقة مع الأنظمة الضريبية السابقة؟

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

- 1- ابن منظور: لسان العرب، المجلد1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1978.
- 2- احسن أحجيج: نظرية العالم الاجتماعي، قواعد الممارسة السوسولوجية عند بيير بورديو، مؤمنون بلا حدود للنشر و التوزيع، ط1، الرباط، 2018.
- 3- احسن أحجيج و جمال فزة: البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، نظريات و تطبيقات، فضاء آدم للنشر و التوزيع، ط1، مراكش، 2019.
- 4- أحمد إد علي: الأبعاد السوسيوسياسية للجباية المغربية، نموذج الضريبة على الشركات و الضريبة العامة على الدخل، 2000/1990، موقع رباط الكتب، www.ribatalkoutoub.com، تاريخ التصفح 2018/12/27.
- 5- أحمد زكرياء الشلق: العرب و الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2002.
- 6- أحمد عمرو: صناعة التغيير، أفاق المعرفة للنشر، الرياض، 2021.
- 7- أحمد لطفي السيد مرعي: أصول علمي الإجرام و العقاب، دار الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع، ط1، 2016.
- 8- آلان كولون: مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطش، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ط1، بيروت، 2012.
- 9- السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، سنة 1985.
- 10- أمير يوسف: الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، مقال بمجلة قضايا تاريخية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة، الجزائر.
- 11- أنتوني غيدنز: أطروحات النظرية الاجتماعية : مراجعة و رؤية نقدية، ترجمة شحاتة صيام، رامتان للنشر و التوزيع، سنة 2001.

- 12- إيان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، أبريل 1999.
- 13- باسم حسين الزبيدي: لماذا تشعل الضرائب الثورات؟، مقال بشبكة النبا المعلوماتية، www.annabaa.org، تاريخ التصفح: 2020/09/27.
- 14- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- 15- بن عيسى محمد المهدي و بغدادي خيرة: المنهج الكيفي في المعرفة السوسولوجية، الفهم و التأويل بين الفلسفة و علم الاجتماع، مقال بمجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة ورقلة، عدد 33، مارس 2018.
- 16- جاك هرمان: خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، ترجمة العياش عنصر، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، الأردن، 2010.
- 17- حسام الدين جاد الرب: معجم المصطلحات السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية، دار العلوم، 2011.
- 18- حسن محمد القاضي: الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 19- حسينة بلعوجة: العلاقة بين المكلف و الإدارة الضريبية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2016-2017.
- 20- حفيظة مخنفر: مقارنة سوسولوجية لتحليل خطاب الحياة اليومية، النظرية و المنهج، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 15 العدد 26 سنة 2018.
- 21- دلندة الأرقش و آخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، 2003، تونس.
- 22- رمضان بورغدة: مصادرة الأراض و الضرائب و الغرامات و أثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مقال بمجلة البحوث و الدراسات الانسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (354-370).

- 23- سمية تومي: دور المراقبة الجبائية و المحاسبية في الحد من ظاهرة التهرب و الغش الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، عنابة، السنة الجامعية 2011 - 2012. (لم تنشر)
- 24- طلعت ابراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة.
- 25- عبد الرحمان عزي: الفكر الاجتماعي المعاصر و الظاهرة الاعلامية الاتصالية - بعض الأبعاد الحضارية- دار الأمة، ط1، الجزائر، 1995.
- 26- عبد الرحيم العطري: العنف الضريبي وقود الثورة، موقع <https://www.trtarabi.com>، تاريخ التصفح 2020/07/18.
- 27- عبد السلام بنعبد العالي : أسس الفكر الفلسفي المعاصر، مجاوزة الميتافيزيقا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، سنة 1991.
- 28- عبد السلام بنعبد العالي: ميتولوجيا الواقع، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، سنة 1999.
- 29- عبد السلام فيلاي: الجزائرّ الدولة و المجتمع"، دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، ط1، سنة 2013.
- 30- عبد الله ابراهيم: المطابقة و الاختلاف، ج1، مؤمنون بلا حدود للنشر و التوزيع، الرباط، ط1، 2017.
- 31- عبد الله الوريكات: أصول علني الإجرام و العقاب، دار وائل للنشر، ط2، 2015.
- 32- عدي عفانة، عادل القطاونة : المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2008.
- 33- علي زيدان خلف: قراءة في تطور مناهج البحث الأنثروبولوجية، مقال بمجلة كليّة التربية، علم الانسان، العدد الثاني، الجامعة المستنصرية، 2009.

- 34- علي سموك: الجريمة في المجتمع المعاصر، محاضرات قدمت لطلبة الدكتوراه، جامعة باجي مختار - عنابة- السنة الجامعية 2018-2019 (لم تنشر).
- 35- علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سوسولوجية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
- 36- علي سموك: نظريات الانحراف و الجريمة، محاضرات قدمت لطلبة الدكتوراه، جامعة باجي مختار - عنابة- السنة الجامعية 2017-2018 (لم تنشر).
- 37- عمر وصفي عقيلي: دليل المصطلحات و المفاهيم الأساسية في العلوم الإدارية و المالية و المصرفية و التسويق، اقرأ للنشر و التوزيع، حلب، سوريا، 2013.
- 38- فالتينا غراسي: مدخل إلى علم اجتماع المخيال، نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة محمد عبد النور و سعود المولى، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، قطر، 2018.
- 39- فتيحة كركوش: المحددات النفسية و الاجتماعية لظاهرة الهروب من البيت العائلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، معهد علم النفس و علوم التربية و الأروطونيا، الجزائر، 2007-2008 (لم تنشر).
- 40- فضيل دليو و آخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
- 41- قاسم نايف علوان، نجية ميلاد زباني: ضريبة القيمة المضافة، المفاهيم القياس التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ليبيا، 2008.
- 42- قاشي يوسف: فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009 (لم تنشر).
- 43- قانون الرسم على رقم الأعمال.

- 44- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- 45- قانون الضرائب غير المباشرة.
- 46- قانون الطابع.
- 47- كيجل مصطفى: الأنسنة و التأويل في فكر محمد أركون، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011.
- 48- لطفي الشربيني: معجم مصطلحات الطب النفسي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2003.
- 49- لمزري جميلة و حبة وديعة: قراءة سوسولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري مقال بمجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الواد، العدد السابع، جويلية 2014.
- 50- مبروكة حجار: محاضرات في القانون الجبائي ، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة.
- 51- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.
- 52- محمد محمد امزيان: منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية و المعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، سنة 1991، الولايات المتحدة الأمريكية.
- 53- منصور رحمان: علم الإجرام و السياسة الجنائية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.
- 54- مها كيال: السير الحياتية منهجية و تقنيات بحثية، مقال بمجلة الثقافة الشعبية، الثقافة الشعبية للدراسات و البحوث و النشر، البحرين.
- 55- ميشال فوكو: الكلمات و الأشياء، ترجمة مطاوع صفدي و آخرون ،مركز الإنماء القومي، لبنان، 1990.

- 56- ميشال فوكو: المراقبة و العقاب، ولادة سجن، ترجمة علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، سنة 1990.
- 57- ناصر الدين سعيدوني: الملكية و الجباية في الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، 2013.
- 58- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر للنشر و التوزيع، ط3، سنة 2012، الجزائر.

59- Aktouf Omar : **Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations, une introduction à la démarche classique et une critique**, les presses de l'université du Québec, Montréal, 1987.

60- COULON : **Ethnométhodologie**, IN.A.AKOUW, D.ANSART, Dictionnaire de sociologie, GD., Le Robert/seuil,tours, France,1999.

61- Marc Leroy :**La sociologie fiscale**,article publié au site socio-logos, www.journals.openedition.org , date d'entrée au site 10/01/2019.

62- Melanie Péclat : **Représentation de la déviance fiscale en France du consentement sous contrôle à la concertation citoyenne**, Thèse doctorat en science politique, Université Versailles-Saint Quentin en Yvelines, France, 2015.

الملاحق

دليل المقابلة

- السؤال الأول: هل يشكل النظام الضريبي أحد عناصر التهرب الضريبي؟
- السؤال الثاني: هل الأعباء الضريبية هي السبب في هذا التهرب؟
- السؤال الثالث: هل للإدارة دور في هذا التهرب؟
- السؤال الرابع: هل آليات المراقبة موضوعة بدقة؟
- السؤال الخامس: هل آليات الرقابة و الالاعدل الضريبي هو ما يؤدي إلى التهرب الضريبي؟
- السؤال السادس: هل يتساوى الجميع أمام الالتزامات الضريبية؟
- السؤال السابع: ما هي أشكال التهرب الضريبي؟
- السؤال الثامن: هل تتميز عملية المراقبة الجبائية بالجدية؟ (بحيث تشمل الجميع)
- السؤال التاسع: هل تسهم الوساطات في إزالة الإشكالات الضريبية لأصحابها؟
- السؤال العاشر: هل للمفتش الضريبي مساحة حرية لرفع حجم ضريبة معينة بالنسبة لمكلف ما أو إزالتها أم له معايير قانونية مضبوطة لا يمكنه أن يجيد عنها؟
- السؤال الحادي عشر: هل هناك جهود لتنمية الثقافة الضريبية؟
- السؤال الثاني عشر: ما هي أدوات قمع التهرب الضريبي الأكثر استعمالاً؟
- السؤال الثالث عشر: هل هناك رصد لحجم التهرب الضريبي؟
- السؤال الرابع عشر: ما هي الفئات الأكثر تهرباً ضريبياً؟ و ما نوع الأنشطة المرتبطة بها؟
- السؤال الخامس عشر: ما هو شكل تنظيم إدارة الضرائب؟ و ما هي طريقة اشتغالها؟







Les boxes



BOX 3

الملخص

الملخص

لقد تأسست هذه الدراسة من الناحية الإبستمولوجية و النظرية و المنهجية على فلسفة تفكير نقدي، و بأدوات البحث الكيفي الديناميكي الذي يرتكن إلى الخيال السوسولوجي و الاستعادة المخيالية للأحداث المشكّلة للظاهرة الإجرامية في مضمونها و تجلياتها في الحقل الاقتصادي و الاجتماعي الضربي في المجتمع الجزائري، بغرض تحقيق الفهم الموضوعي لأفعال و تبريرات الموصومين بالجريمة الضريبية.

لقد شكّلت الممارسة النقدية " المرحلة التأسيسية الأولى " لمشروعنا البحثي الإثنوميتودولوجي، حيث أنجزنا فيه القطع الضروري مع " باراديغمات " و متطلبات المعرفة الإمبريقية التبسيطية، التي كثيراً ما كترست و روجت لمعرفة " الواقع الشمولي المكّم " التي دأبت - لدواعي استراتيجية سلطوية مصلحة و بتسويغات الإمبريقية التبسيطية- على حجب ما هو كامن أو ما يتم إخفاؤه عنوة في تشكيل الظاهرة الضريبية و تظاهراتها الامتثالية أو الانحرافية أو الاجرامية في الواقع اليومي المعيش.

إنّ توخي المشروع النظري الإثنوميتودولوجي كخيار استراتيجي أركيولوجي في بعض من ممارساته المنهجية و الاجرائية العابرة للمناهج و التخصصات، أُريدَ له تحقيق شيء من الفهم الموضوعي للعالم الاجتماعي للمتهرين من الضريبة، و السياقات التي تشكّل فيها و تاريخانية تشكيل التمثلات و الأبنية المعرفية للتكليف الضربي و إكراهاته الاقتصادية و الاجتماعية و البيروقراطية، و كيفيات تشكيل التسمية و الوصم المحرّم للفعل غير الممثل للمعيار الضربي.

لقد أفضى المنجز الإبستمولوجي النقدي إلى زحزحة زيف المعرفة المكّممة و التي كثيراً ما أغفلت سياقات تشكيل تمثلات المعيار الضربي و إكراهاته و استراتيجيات اللعبة الضريبية و علاقتها بالمقاولة السياسية و أذرعها البيروقراطية في المجتمع الجزائري.

و يقدر الباحث أنّ المشروع البحثي الإثنوميتودولوجي بأجهزته النظرية و المفهومية و المنهجية و الإجرائية يمتلك الجرأة السوسولوجية لإنجاز القطع المعرفي المطلوب أنطولوجياً في المشروع الإثنوميتودولوجي، و من ثمّ إنجاز القطع الضروري مع الأجهزة المفهومية النمطية التي كرستها الوظيفية بشقيها الباتولوجي و العلاجي لصيانة النسق و إعادة إنتاجه، لتنتهي استراتيجياً و مصلحياً إلى مكتسبات المقالة المهيمنة على موارد المجتمع الجزائري.

أما المرحلة التأسيسية الثانية لهذه المحاولة البحثية، فأردناها من حيث الاستراتيجية المنهجية و أدواتها الإجرائية أن تكون "فعلاً معرفياً تفكيكياً" لأبنية الواقع التي كثيراً ما رُوج لها في إطار دغمائيات السوسولوجيا الكلاسيكية أو المقاربات المتصلة بعلم الإجرام و المعارف المتصلة بقانون العقوبات، أنّها ثابتة.

و من ثمّ، ارتأى الباحث الالتفات إلى الذخيرة المعرفية التي يتيحها الحسّ المشترك و الأنشطة الاجتماعية المرتبطة به، دون أن تُغفل تفاعلات المعيش اليومي و ديناميكية السياقات التي تجري فيها التفاعلات، و كلّ أنماط اللعب الاجتماعي في الحقل الاقتصادي الضريبي في المجتمع الجزائري.

كلّ هذا المعطى، قدر الباحث أنّه يشكّل خامات الواقع و يستدعي الانخراط التلقائي بتوحي منهج الملاحظة بأدواته و تقنياته و متطلباته الإجرائية الكيفية، حيث يتمّ ذلك في عملية رصدٍ واعٍ لديناميكية الواقع و السياق الذي يتواجد فيه المكلف بالخضوع للمعيار الضريبي.

إنّ مخرجات الفهم الموضوعي للمعاني التي يضيفها المتهرون من الضريبة على أفعالهم، سمحت لمشروعنا الإثنوميتودولوجي إعادة تأسيس و تشكيل الأجهزة المفهومية و النظرية لمفهوم التهرب الضريبي و المعايير المرتبطة بسياقات تشكيله و تعريفه و تحديده، و هوية السلطة السياسية و المعرفية التي حددته و شرّعت النمط العقابي لكلّ مكلف غير ممثّل.

إنّ هذا المنجز البحثي المتواضع، نقدر إستيمولوجيًا و انطولوجيًا أنّه محاولة للقطع مع البحوث الطفيلية التي كثيرًا ما تجتر نفس المقاربات المطمئنة و البليدة المكرّسة لواقع تسعى الإمبريقية التبريرية إلى إعادة إنتاجه دون الالتفات إلى مكونات الفاعلين و عواملهم الاجتماعية التي تعجّ بالتعريفات و التحديدات، و التي كثيرًا ما تدّعي الإمبريقية المكمّمة أنّها غير موجودة بسبب العمى الإحصائي.

و قد خلّصت هذه الدراسة إلى جملة من المخرجات كشفت بالنهاية عن تماثل البنية المخيالية و انسجام إدراكي و تصوري تجاه عناصر العالم الاجتماعي الضريبي، ساهم في تشكيله العامل التاريخي و الفعل السلطوي و شرعنه التبرير الديني، ما ولّد رفضًا للنظام الضريبي و من أسسه، و شكّل بديلاً آخرًا وفق استراتيجية عقلانية في إطار اللعبة الاجتماعية.

Abstract

From an epistemological, theoretical and methodological standpoint, this study was founded on a philosophy of critical thinking, with the dynamic qualitative research tools, which relies on the sociological imagination , and the imaginative restoration of the events that constitute the criminal phenomenon, in both its content and manifestations in the economic and social tax field in the Algerian society, in order to achieve the objective understanding actions and justifications of those stigmatized by the tax crime.

In “The first foundation phase” of our ethnomethodological research project - which was constituted on a critical practice- we achieved the necessary cut off with the simplistic empirical knowledge “paradigms” and requirements, which often devoted and promoted the knowledge of “the holistic muzzled reality” that kept - for an authoritarian self-interest strategy and simplistic empirical justifications- blocking what is latent or is being forcefully hidden in the tax phenomenon shaping and its non-compliant or deviant or criminal manifestations in the daily living reality.

By envisioning the ethnomethodological project, as an archeological strategic choice - in some of its methodological and procedural practices that cross curricula and disciplines-, we wanted to achieve an objective understanding of the tax evaders social world and its forming context, the historicity of representations formation

and the cognitive structures of tax obligation and its economic, social and bureaucratic coercions, and how the non-compliant act to the tax standard is stigmatized as a crime.

The critical epistemological achievement dislodged “the muzzled knowledge falsity” which often neglected the forming contexts of the tax standard representations and coercions, and the relationship between the tax game and the political enterprise and its bureaucratic arms in the Algerian society.

The researcher estimated that the ethnomethodological research project, by its methodological and conceptual and theoretical advices, has the social audacity to achieve the ontologically required cognitive cut off, then the necessary cut off with the stereotypical conceptual devices that the functionalism devoted - with both its pathological and therapeutic parts - to maintain and reproduce the system, so that they strategically end up as benefits and gains for the enterprise that dominates the resources of the Algerian society.

As for “the second foundational phase” of this research attempt, we wanted it, from the methodological strategy and its procedural devices, to be a “deconstructive cognitive act” of reality structures that have been devoted, as constant, in the framework of classic sociology dogmatism or in the approaches related to the penal code.

Then, the researcher decided to pay attention to the cognitive outcomes provided by the common sense and the social activities related to it, without neglecting the daily living interactions and the dynamism of the contexts in which they take place, and every social game pattern in the economic tax field in the Algerian society.

The researcher estimated that all these data constitute the reality raw materials and call for a spontaneous engagement in it, through the observation method and its tools and techniques and qualitative procedural requirements, with a conscious monitoring process of the reality dynamism and in which context is the individual being required to submit to the tax standard.

This study concluded a number of outcomes and ultimately revealed a similarity of imaginary structure and a harmony of perception from tax evaders towards the tax social world elements, these – similarity and harmony- were formed under the fact of historic factor and authoritarian action and legitimized by the religious justification, and they generated a rejection of the tax system and its founders, what led to form another alternative according to a rational strategy within the social game.